التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

الجمعيـــة العامـة
الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون
الملحـق رقـم ٦ (A/35/6)

الأمـــم المتحـدة
نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الى إحدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ آذار/ مارس ١٩٨٠]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ٩	١

التنقيحات للبرامج الرئيسية

الفصل في (A/33/6/Rev.1)		(أعطيت التنقيحات أرقام الفقرات التي تحل محلها في الوثيقة (A/33/6/ Rev.1))
١ — ٣	مادة منظورية وتقديمية	٤
٤	أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن	٥
٦	القانون والعدل الدوليان	٢٦
٧	الوصاية وانهاء الاستعمار	٣١
١٢	الاعلام	٣٥
١٣	قضايا التنمية وسياساتها	٣٦
١٥	الأغذية والزراعة	٤٠
١٦	المستوطنات البشرية	٤٥
١٧	التنمية الصناعية	٥١
١٨	التجارة الدولية	٥٢
١٩	الموارد الطبيعية والطاقة	٩٧
٢٠	اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات	١٠٠
٢٣	العلم والتكنولوجيا	١٠٤
٢٤	الاحصاء	١٠٦

Digitized by UNOG Library

مقدمة

ألف ـ الخلفية التشريعية لتنقيح الخطة

١ ـ تشمل الخطة المتوسطة الأجل الحالية الفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٣ (١). وبموجب اجراءات التخطيط التي وضعتها الجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ فان الخطة، رغم ان لها افقا زمنيا مداه أربع سنوات، يجب أن، تعاد صياغتها كل سنتين لتوفير اطار مستكمل للميزانية البرنامجية التي تشمل فترة السنتين الأولى من منظورها الممتد أربع سنوات. وكانت هذه الترتيبات تستلزم أن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين خطة جديدة للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ من شأنها أن توفر اطارا لمناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

٢ ـ وأجرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها التاسعة عشرة، دراسة متعمقة لعملية التخطيط، ووضعت مجموعة من التوصيات (٢) بشأن اجراءات التخطيط اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ١٩٧٩/٦٦ والجمعية العامة في القرار ٣٤/٢٢٤.

٣ ـ وكانت توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي اعتمدتها الجمعية العامة والتي نشأت عنها الحاجة الى تنقيح الخطة المتوسطة الأجل الحالية هي كما يلي: (٣)

(أ) يجب أن تكون الخطة المتوسطة الأجل المقترحة القادمة شاملة للفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩، وبناء على ذلك، لم يعد هناك داع لتقديم خطة متوسطة الأجل مقترحة للفترة ١٩٨٢ـ ١٩٨٥، في سنة ١٩٨٠، كما كان مقررا.

(ب) يجب استعراض الخطة المتوسطة الأجل الحالية في موعد مناسب، لمراعاة كافة المقررات التي لها آثار على البرنامج خلال العامين الأولين.

باء ـ الغرض من التنقيح والاجراءات المستخدمة

١ ـ الغرض من التنقيح

٤ ـ بما أن الجمعية العامة قد استعرضت فعلا الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1).

(٢) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٨ (A/34/38)، الفقرات ٣٠٤ـ٣٠٦.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣٠٥ (ب) و(ج).

Digitized by UNOG Library

١٩٨٠ - ١٩٨١ (٤)، واعتمدت الميزانية الفعلية لفترة السنتين الحالية ، فان الغرض الأساسي من هذا التنقيح للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ هو ادخال التعديلات اللازمة عليها لكي توفر اطارا للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣. ونتيجة لذلك ، فان محور التنقيح هو سرد البرامج الفرعية التي تعرض الاستراتيجيات لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣.

٢ - الاجراءات

٥ - حددت في التعليمات الداخلية ثلاثة أنواع من التنقيح هي كما يلي :

(أ) تنقيح برامج بأكملها ؛

(ب) تنقيح برامج فرعية منفردة ؛

(ج) تنقيحات طفيفة في النص .

تنقيح برامج بأكملها

٦ - انجزت الخطة الحالية في النصف الأول من عام ١٩٧٨ ، وقامت لجنة البرنامج والتنسيق باستعراضها في الجزء الثاني من دورتها الثامنة عشرة خلال الفترة من ٢٨ آب/أغسطس الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . ولم يتم الاضطلاع بتنقيح برنامج بأكمله الا في الحالات التي حدث فيها تغيير كبير في الاساس التشريعي لبرنامج (بسبب نتائج مؤتمر مثل الدورة الخامسة للاونكتاد ، على سبيل المثال) خلال الفترة التي انقضت منذ انجاز الخطة . وحتى في تلك الظروف تم الاحتفاظ بالبرامج الرئيسية وفئات البرامج كما ترد في الخطة الحالية ، حتى تأخذ تنقيحات البرامج شكل مجموعة جديدة من البرامج الفرعية ، أو تنقيح كبير للبرامج الفرعية الموجودة . ويتكون نص التنقيح مما يلي : (أ) شرح تمهيدي قصير للفرق بين الأساس التشريعي الجديد للبرنامج والأساس التشريعي السابق مع سرد مقتضب لأية تغييرات تنظيمية ذات صلة ، (ب) سرد البرامج الفرعية الجديدة .

تنقيح برامج فرعية منفردة

٧ - لم يعتبر تنقيح برنامج فرعي داخل برنامج ضروريا ، الا اذا طرأ بعض التغيير على سنده التشريعي أو على المشكلة المطروقة وكان هاما الى درجة تبطل هدفه أو النهج المعروض في استراتيجيته للفترة التي تبدأ بفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣. ولم تعتبر التغييرات التنظيمية التي لم تأت نتيجة لتغيير في التشريع أو في المشكلة المطروقة سببا لتنقيح البرنامج الفرعي . ولم تذكر التغييرات في المشكلة المطروقة أو في السند التشريعي أو في الاستراتيجية الخاصة بفترة السنتين

---

(٤) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/34/6) .

Digitized by UNOG Library

١٩٨٠ - ١٩٨١ الا في الحالات التي تكون فيها سببا في تغيير في الاستراتيجية للفترة التي تبدأ بفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ويلخص الباب المتعلق بطبيعة التغير الذى ادخل على الاستراتيجية المعالم الأساسية للاستراتيجية في الخطة الحالية ، ويبين الفرق بينه وبين النهج المتبع في الباب المتعلق بالاستراتيجية الجديدة للفترة التي تبدأ بفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

تنقيحات طفيفة في النص

٨ - في الحالات التي لم تستدع فيها الظروف اجراء تغيير في الهدف أو الاستراتيجية بل مجرد تعديلات طفيفة في نص الخطة الحالية ، التي رأى مديرو البرامج مع ذلك انها ضرورية ، ادرجت تلك التعديلات ، ولكنها لم تعرض في هذا التنقيح للخطة الا في الحالات التي يبدو فيها انها تؤثر على الاستراتيجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، أو تعتبر خلاف ذلك هامة لدرجة انها تستدعي أن يسترعى اليها نظر الهيئات الدولية الحكومية المعنية بالاستعراض . ولم يشر الى اعادة تأكيد التشريع الحالي بتشريع جديد الا اذا كان قد أدى الى تغييرات في استراتيجية البرنامج الفرعي . وفي هذه الحالات ، يذكر هذا في نص ذلك البرنامج الفرعي .

٣ - البرامج الرئيسية التي لا تتطلب تنقيحات

٩ - لم تكن هناك حاجة الى أى تنقيح كبير في البرامج الرئيسية المذكورة أدناه من الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣ :

(٥) الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة

(٨) الاغاثة في حالات الكوارث

(٩) حقوق الانسان

(١٠) المراقبة الدولية للمخدرات

(١١) الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين

(١٤) البيئة

(٢١) السكان

(٢٢) الادارة العامة والمالية العامة

(٢٥) الشركات عبر الوطنية

(٢٦) النقل

(٢٧) التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

(٢٨) البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية

Digitized by UNOG Library

الفصول من ١ الى ٣

مادة منظورية وتقديمية

لم ير أن هناك حاجة الى اجراء أية تنقيحات لهذه الفصول لأن الغرض منها ، وهو توفير خلفية تعين على الاستعراض الأولي للخطة ، قد تحقق . وترد تفاصيل مقترحات الميزانية التي قدمها الأمين العام لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ من حيث فئات برامج الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (A/33/6/Rev.1) في الجدول ٢ من المرفق السابع لتصدير الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (١) .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/34/6) .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٤

أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن

البرنامج ١ - ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن (باستثناء مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح)

يستعاض عن الفقرة ٤ - ٤ من الوثيقة A/33/6/Rev.1 بما يلي :

٣ - الانجازات المتوقعة

(ب) في ١٩٨٠-١٩٨١

٤ - ٤ كما في حالة عناصر البرنامج التي انجزت خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، فان العناصر المخططة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ هي ذات طابع متكرر ، وتشمل بصفة عامة خدمة مجلس الأمن واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئاتها الفرعية التقنية . وفي اطار برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، قررت الجمعية العامة ، بقرارها ٣٤/٩٣ المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ أن يعقد في عام ١٩٨٠ ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، مؤتمر دولي لفرض جزاءات على جنوب افريقيا . ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية ، فان من المزمع أن تعقد في عام ١٩٨٠ ست حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية في فولتا العليا وكوستاريكا وايطاليا واليابان واليونان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لصالح المشتركين من البلدان النامية ، وذلك في مجال التطبيقات العملية لتكنولوجيا الفضاء ، بما في ذلك الاستشعار عن بعد والتوابع الاصطناعية للبث المباشر وتوليد الطاقة من الطاقة الشمسية . وقد عقدت حسب البرنامج عشر حلقات دراسية من هذا النوع خلال فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ في الفلبين وايطاليا واليابان وكينيا والبرازيل والهند ونيجيريا والجمهورية العربية السورية والارجنتين .

البرنامج الفرعي ١ - التنفيذ الأكمل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري

يعدل النص التالي لهذا البرنامج الفرعي الفقرتين المذكورتين أدناه من الوثيقة A/33/6/Rev.1 .

(ج) السند التشريعي

يضاف الى السند التشريعي ، القرار ٣٣/١٨٣ المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ والقرارات ٣٤/٩٣ أف الى صاد المؤرخة في ١٢ و ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٤-٢٩ من المتوقع أن تكلف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشكل متزايد بتشجيع العمل الدولي والحملات الشعبية . وسوف يطلب كذلك من مركز مناهضة الفصل العنصري ، اعتمادا الى حد كبير على الاستراتيجية الموضوعة والمطبقة خلال فترة السنتين الحالية (١٩٨٠ - ١٩٨١) ، أن يكثف ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، أنشطته في المجالات الرئيسية الثلاثة وهي : (أ) تقديم الخدمات الى اللجنة الخاصة ؛ (ب) ونشر الدعاية المناهضة للفصل العنصري ؛ (ج) والتشجيع على تقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المقهور وحركتي تحريره . وسوف يقوم المركز ايضا ، بتوجيه من اللجنة الخاصة ، بدور نشط في تعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي تشجيع وتيسير تنسيق التدابير الدولية لمناهضة الفصل العنصري وكذلك في مواجهة الدعاية التي تقوم بها جنوب افريقيا . وسوف يتعين عليه لهذا الغرض الاحتفاظ بأوثق اتصال ممكن بالوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات الأخرى .

البرنامج الفرعي ٢ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

يعدل النص التالي الفقرات المذكورة أدناه من الوثيقة A/33/6/Rev.1 .

(ج) السند التشريعي

٤ - ٣٧ يضاف الى السند القرار ٣٣/١٦ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ والقراران ٣٤/٦٧ و ٣٤/٦٨ المؤرخان في ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٤ - ٣٩ من المتوقع انجاز ما يلي خلال فترة السنتين :

(أ) سيكون تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ لصالح البلدان النامية قد أسفر عن عقد دورات تدريبية على تطبيقات خاصة لتكنولوجيا الفضاء خلال عام ١٩٨٠ ، وعقد حلقات دراسية اقليمية وأقاليمية خلال عام ١٩٨١ ، وهو ما أقرته اللجنة الفرعية العلمية والتقنية المنبثقة عن اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في دورتيها المعقودتين في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . وبالنسبة الى عام ١٩٨٠ ، يتضمن ذلك تنظيم أربع دورات تدريبية على التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا الاستشعار عن بعد ستعقد على التوالي في واغادوغو بفولتا العليا في شهر كانون الثاني /يناير ؛ وبمقر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بروما ، ايطاليا ، خلال شهرى أيار/مايو وحزيران/يونيه ؛ وفي سان خوزيه ، بكوستاريكا ، في شهر نيسان/ابريل ؛ وفي طوكيو ، باليابان في شهر أيلول /سبتمبر ؛ وفي أثينا ، باليونان خلال شهرى

Digitized by UNOG Library

أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ؛ وفي باكو ، باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر . وبالنسبة الى عام ١٩٨١ ، يتضمن ذلك تنظيم أربع حلقات دراسية اقليمية وأقاليمية بشأن تطبيقات تكنولوجيا الاستشعار عن بعد والاتصالات اللاسلكية باستخدام التوابع الاصطناعية على التعليم والتنمية ، ستعقد لصالح افريقيا ربما بمقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا خلال شهرى كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ؛ ولصالح أمريكا اللاتينية ، في الارجنتين خلال شهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل ؛ ولصالح منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ربما في اندونيسيا أو الهند قرب نهاية العام ؛ ولصالح منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والبحر المتوسط خلال الربع الأخير من العام ؛ وتنظيم حلقة دراسية أقاليمية ربما في تولوز بفرنسا في أوائل شهر نيسان/ابريل ؛ وكذلك حلقتان تدريبيتان دوليتان عن الاستشعار عن بعد ستعقدان إما بمقر منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة بروما ، ايطاليا ، خلال شهرى أيار/مايو وحزيران/يونيه وإما في بلغاريا خلال الربع الاخير من العام .

(ب) وفيما يتعلق بخدمة اللجنة ، ستكون الشعبة قد قامت بخدمة الدورات السنوية للجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التي ستعمل ايضا خلال عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي بوصفها اللجنة الاستشارية واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية الذى سيعقد خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٢ . وهذا يتضمن أيضا بالاضافة الى الخدمة الفنية ، اعداد الدراسات المختلفة المطلوبة . وستكون الانشطة والبرامج المقرر انجازها من اجل الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني قد تضمنت توزيع الورقات الوطنية وموجزاتها على الدول الاعضاء ؛ وتقديم المساعدة الى الامين العام للمؤتمر للقيام خلال المراحل المختلفة باعداد الوثائق الأساسية للمؤتمر ، التي ستعتمد على الورقات الوطنية المقدمة من الدول الاعضاء ، وفقا لتوصية اللجنة التحضيرية (١) ؛ وقيام الأمانة العامة باعداد دراسات خلفية والاشراف على دراسات تعدها منظمات دولية مختارة مثل لجنة أبحاث الفضاء والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية وكذلك منظمات دولية حكومية أو علمية أخرى ؛ وسوف يضطلع باعداد الدراسات في المجالات المختلفة للتكنولوجيا والتطبيقات الفضائية اما بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة واما بالتعاون معها ؛ كما ستكون تلك الانشطة والبرامج قد تضمنت أيضا المساعدة في تنظيم الحلقات الدراسية الاقليمية المتصلة بالمؤتمر .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٤-٠٤ (أ) سيضطلع بالأنشطة والبرامج التي ستنفذ سواء لخدمة اللجنة أو لتنفيذ برنامج الامم المتحدة للتطبيقات الفضائية وفقا للقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والثلاثين والدورات اللاحقة . وسوف يتضمن ذلك تنظيم دورات تدريبية في مجال التطبيقات العملية

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٠ (A/34/20) ، الفقرة ١٠١ .

Digitized by UNOG Library

لتكنولوجيا الفضاء على التنمية ، وكذلك اعداد دراسات وتقارير في مجال الأنشطة والأبحاث الفضائية المختلفة ، بما في ذلك الاستشعار عن بعد والبث المباشر باستخدام التوابع الاصطناعية وتوليد الطاقة من الحرارة الشمسية .

(ب) ونتيجة للأعمال التحضيرية النهائية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، وسوف تتضمن الأنشطة والبرامج المنفذة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ بالاضافة الى ذلك الترتيبات الادارية وترتيبات خدمة المؤتمر ، بما في ذلك تلك التي ستجرى مع البلد المضيف والمساعدة في تنظيم معرض وسلسلة من المحاضرات المسائية . وبعد ذلك سيتضمن نشاط الشعبة ، بالاضافة الى برنامج العمل العادى ، أنشطة وبرامج في مجال تنفيذ توصيات المؤتمر ، حسبما تعتمدها الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

(هـ) الأثر المتوقع

٤ - ٤٥ من المتوقع ان يظهر أثر عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي خلال هذه الفترة في استحداث أشكال محسنة للتعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية وفي تقديم مساعدة أجدى للبلدان النامية في مجال استخدام تكنولوجيا الفضاء في برامجها الانمائية .

البرنامج الفرعي ٣ - المشاكل السياسية والأمنية الدولية الخاصة بالقضايا البحرية

يعدل النص التالي لهذا البرنامج الفرعي الفقرات المذكورة أدناه من الوثيقة A/33/6/Rev.1 .

(أ) الهدف

٤ - ٤٦ الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الدول الاعضاء في معالجة المشاكل السياسية والامنية الدولية في الانشطة البحرية . ويعنى هذا البرنامج الفرعي بالتسوية السلمية للمنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء وزيادة التعاون بين الدول في ميدان الانشطة المتعلقة بالمحيطات .

(ب) المشكلة المطروقة

٤ - ٤٧ أظهر التزايد والتوسع في أوجه الاستخدام المختلفة للمحيطات والحيز المحيطي القيام بادارة جميع الشؤون المتصلة بالمحيطات ادارة سلمية ومنظمة ، بما في ذلك أوجه الاستخدام العسكرية ، وتعيين حدود المساحات المحيطية ، والتخصيص السلمي للموارد البحرية . وبما أن الدول تتجه بشكل متزايد الى المحيطات بحثا عن مصادر جديدة للطاقة والغذاء وطرق جديدة للمواصلات المدنية والعسكرية ، وبما انها تضع حدودا جديدة للولاية البحرية الوطنية ، فانه يبدو أن أشكالا جديدة من التوتر فيما بين الدول قد بدأت في الظهور . وتبذل محاولات لرصد المجالات

Digitized by UNOG Library

التي يحتمل ان ينشأ فيها التوتر في الحيز المحيطي . ويجرى تحليل خلفية وطبيعة المشاكل السياسية والأمنية التي تنشأ عن الخلافات بين الدول حول القضايا البحرية ويتم تزويد الأمين العام بما يقتضيه الامر من معلومات ومشورة .

(ج) السند التشريعي

٤-٤٨ تضاف الى السند القرارات ٣٢/١٩٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ؛ و ٣٣/١٧ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ؛ و ٣٤/٢٠ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ؛ و ٣٤/٨٠ المؤرخ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٨١

٤-٤٩ يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي في رصد المساحات المحيطية التي قد تنشأ فيها منازعات دولية تعرض السلم والامن الدوليين للخطر ، وتحليل وتقييم طبيعة تلك المنازعات وأثرها المحتمل على المجتمع الدولي . وسيكون مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار قد عقد دورتين في عام ١٩٨٠ ، ومن المتوخى أن تكون أعمال المؤتمر قد انتهت ، ويحتمل أن يكون قد تم اعتماد نص اتفاقية (A/34/479)؛ وفي تلك الحالة ، قد يلزم القيام باعادة تنظيم هيكلي لهذا القسم .

وستكون اللجنة المخصصة للمحيط الهندى قد عقدت مجموعة من الجلسات ، ومن المقرر عقد مؤتمر معني بالمحيط الهندى في كولومبو خلال عام ١٩٨١ .

وسوف يقدم القسم خدمات الامانة الفنية لجلسات كلا الجهازين .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٤-٥٠ سوف تتوقف الأنشطة المقبلة للقسم خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ فيما يتعلق بمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار على انجاز أعمال المؤتمر بنجاح .

وسوف يقدم القسم خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ مساعدة في اعمال الامانة الفنية الى المؤتمر المعني بالمحيط الهندى ، وكذلك الى المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها ، (٢) والمسائل المتعلقة بالحيلولة دون امتداد سباق التسلح الى قاع البحار .

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٦٠٠ (د-٢٥) ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

وسوف يضطلع القسم بدراسات عن أهم القضايا في المشاكل البحرية السياسية والأمنية ، بما في ذلك استخدام البحار والمحيطات في الأغراض السلمية ، والمجالات المحتملة للنزاع والتسوية السلمية للمنازعات .

وسوف يضطلع بالأنشطة الاخرى المتعلقة بشؤون البحار والمحيطات على النحو التالي :

(أ) الاحتفاظ بمكتبة عن شؤون البحار والمحيطات وتنمية هذه المكتبة ، وانشاء ملفات متخصصة عن مجموعة كبيرة من المسائل البحرية ؛

(ب) اعداد ملخصات شهرية ودراسات استعراضية سنوية عن الجوانب السياسية والأمنية للتطورات التي تحدث في شؤون البحار والمحيطات ؛

(ج) تنظيم حلقات دراسية وندوات عن الجوانب السياسية والامنية للقضايا البحرية ؛

(د) الاحتفاظ باتصال عمل مع الوكالات المتخصصة ، والبرامج الاخرى التابعة للامم المتحدة ، والمنظمات والمجموعات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تعالج مشاكل متصلة بشؤون البحار والمحيطات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ - مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح

يستعاض بالنص التالي للبرنامج والبرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٥ عن الفقرات ٤ - ٥٣ الى ٤ - ١٠١ و ٤ - ١١١ الى ٤ - ١١٨ ، من الوثيقة A/33/6/Rev.1 . وليس من المطلوب اجراء تنقيح للبرنامج الفرعي ٤ : المتابعة والتنفيذ . وقد أجرى تنقيح شامل للبرنامج ككل وللبرامج الفرعية الأربعة المبينة أعلاه ، وذلك في ضوء الولايات التشريعية الأحدث عهدا والصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة والدورتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الحكومي الدولي

٤ - ٥٣ تتولى الجمعية العامة ، وخاصة لجنتها الأولى ، استعراض عمل الأمانة العامة في هذا البرنامج . وقد أجرى آخر استعراض شامل خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت في الفترة من ٢٣ أيار/مايو الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وخلال هذه الدورة ، اعتمدت الجمعية العامة ، في جملة ما اعتمدته في وثيقتها الختامية برنامج عمل لنزع السلاح ، يضم الأولويات ، واستعرضت دور الأمم المتحدة في نزع السلاح ودور الجهاز الدولي لمداولات ومفاوضات نزع السلاح (القرار دإ - ١٠/٢) . وقررت الجمعية العامة أن تعلن عقد الثمانينات بوصفه عقد نزع السلاح الثاني . ومن المتوقع ان تعتمد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين قرارا يبين ما يستهدف تنفيذه خلال العقد الثاني لنزع السلاح من أجل تحقيق المقاصد والأهداف الرئيسية لنزع السلاح ، وسبل ووسائل تعبئة الرأى العام العالمي في هذا الخصوص .

٤ - ٥٤ كما تقوم هيئة نزع السلاح ، وهي هيئة فرعية للجمعية العامة وترفع تقارير سنوية اليها ، بدراسة وتقديم التوصيات بشأن المسائل المختلفة لنزع السلاح ، بما في ذلك عناصر برنامج شامل لنزع السلاح . وتجرى لجنة نزع السلاح ، التي تجتمع كل عام لفترة تمتد الى ٦ شهور تقريبا على أقصى تقدير ، مفاوضات بشأن المجالات المؤدية الى نزع السلاح العام الكامل ، وذلك في نفس الوقت الذى تجرى مفاوضات بشأن تدابير محدودة لنزع السلاح .

٤ - ٥٥ أما عمل الأمانة في مجال الدراسات فيتولى استعراضه ، على وجه الخصوص ، المجلس الاستشارى لنزع السلاح ، الذى يجتمع مرتين كل سنة لاصدار توصياته الى الأمين العام . وبالاضافة الى ذلك ، تعقد عدة أفرقة خبراء اجتماعات كل سنة بشأن دراسات محددة في ميدان نزع السلاح ، ومن الممكن أن تتضمن تقارير هذه الأفرقة توصيات الى الأمين العام بشأن اجراء المزيد من تلك الدراسات .

٤ - ٥٦ وكانت للآثار البرنامجية الناشئة عن القرارات والتوصيات التي اتخذتها الأجهزة التشريعية مؤخرا نتائج كبيرة على الاستراتيجية والناتج ، وعلى أثر البرامج الفرعية المختلفة .

Digitized by UNOG Library

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

'١' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٤ - ٥٧ من المقرر للدراسات المشار اليها تحت البرنامج الفرعي ٣ : دراسات نزع السلاح (A/33/6/Rev.1 ، الفقرة ٤ - ٩٤) أن تستكمل خلال هذه الفترة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٤ - ٥٨ سيكون قد تم تقديم الخدمات الى اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وللدورة الاستثنائية ذاتها . ومن المحتمل أيضا أن يكون قد جرى استكمال بعض أعمال متابعة قرارات الدورة الاستثنائية .

باء - التنسيق

١ - التنسيق داخل الأمانة العامة

٤ - ٥٩ يتولى مركز نزع السلاح تنسيق الأنشطة المبرمجة التي يضطلع بها داخل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . ويتولى مكتب مساعد الأمين العام اعمال الاشراف والتنسيق فيما يتعلق بمهام التخطيط والتنفيذ والمتابعة في ميدان نزع السلاح . ويقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ضمن مجموعة من الهيئات الأخرى ، بالتعاون في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالدراسات والبحوث ، بينما تشترك ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في أنشطة الدراسات التي تدور حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . كما يقدم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المساعدات في مجال ترتيب الحلقات الدراسية ويوفر المحاضرين فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ : التدريب من أجل نزع السلاح . وتقوم ادارة شؤون الاعلام بالتعريف بمسائل نزع السلاح عن طريق ما لديها من الوسائط المختلفة ، في شكل مواد سمعية - بصرية ومطبوعة يتولى مركز نزع السلاح اعداد محتوياتها الموضوعية .

٢ - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٤ - ٦٠ ينص الميثاق على ان للأمم المتحدة دورا رئيسيا ومسؤولية كبرى في ميدان نزع السلاح . ويتولى مركز نزع السلاح ،على أساس مخصص ، تنسيق كل الأنشطة المطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة ، ولا سيما مع المؤسسات التالية :

Digitized by UNOG Library

الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في المسائل المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية ، إما مباشرة وإما عن طريق مكتب اتصال تلك المنظمة القائم في مقر الأمم المتحدة ، وذلك بالمراسلة والاتصال الشخصي وحضور اجتماعات تلك الهيئة . ويشترك المركز في اجتماعات الهيئات الادارية للتقييم الدولي لدورة الوقود ، بصفة مراقب مدعو لحضور اجتماعات هذه الهيئات التي تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمثابة أمانة لها . ويتوقع أن يعمل المركز بالصفة نفسها فيما يتعلق بالهيئات التي ستنشأ نتيجة للتقييم الدولي لدورة الوقود أو كمتابعة لها ؛

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ولا سيما فيما يتعلق بالدراسات والمنشورات التي تتناول الجوانب المختلفة لسباق التسلح وعواقبه ؛

برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في مجال الجوانب البيئية لسباق التسلح ونزع السلاح ؛

منظمة الصحة العالمية ، بشأن الأمور المؤثرة على صحة الانسان والناشئة عن استخدام أسلحة معينة وعن الآثار الضارة المحتملة للهندسة الجينية ؛

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، بشأن المسائل المتعلقة بأثر أسلحة التدمير الشامل على الأحوال المناخية .

وتسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، بصورة منتظمة ، في " حولية نزع السلاح " . ويشترك ممثلو الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حسب الاقتضاء ، في الاجتماعات والمؤتمرات ، والدراسات التي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة ؛ بينما يتابع مركز نزع السلاح عن كثب ما تقوم به هذه الوكالات من أنشطة ذات صلة بالموضوع . وقد وردت اشارات محددة الى أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار دإ - ١٠/ ٢ ، الفقرتان ١٠٣ و ١٠٧ ، حيث تشير الفقرة الأخيرة الى خطط هذه المنظمة الرامية الى عقد مؤتمر عالمي بشأن تدريس نزع السلاح وتحثها على توسيع نطاق برنامجها في هذا الميدان) .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٤ - ٦١ سيضطلع بالأنشطة المتعلقة بتطبيق معاهدة عدم الانتشار بالتضامن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما ستشترك هذه الوكالة في المؤتمر الثاني لاستعراض تلك المعاهدة ، على غرار ما حدث في أول مؤتمر من هذا النوع ، وستواصل تقديم المعلومات المتعلقة بأنشطتها في المجال العام المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية .

٤ - ٦٢ وبصدد البرنامج الفرعي ٣ : دراسات نزع السلاح ، تجرى الاستعدادات لانشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في اطار معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث كترتيب مؤقت (٣٤/ ٨٣ ميم المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩) . وستكون هناك صلة قوية وفعالة بين المركز والمعهد من أجل تفادي ازدواج الجهود . أما داخل الأمانة العامة ، فسيلزم القيام بنسبة

Digitized by UNOG Library

كبيرة من العمل الاعلامي ، الذى سيضطلع به تحت البرنامج الفرعي ٢ : المعلومات المتعلقة بنزع السلاح ، بالتضامن مع ادارة شؤون الاعلام . وستكون هناك أيضا أنشطة تعاونية في ميدان الاعلام يضطلع بها مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث .

دال — سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ — التداول والتفاوض

(أ) الهدف

٤ — ٦٣ يهدف هذا البرناج الفرعي الى المساعدة في وضع برنامج شامل لنزع السلاح ينبغي أن يفضي الى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . والأهداف العاجلة هي : المساعدة في المفاوضات الرامية الى التوصل الى اتفاقات بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة وفقا للأولويات المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والمساعدة في ايجاد الظروف الملائمة لاجراء المزيد من المفاوضات وابرام الاتفاقات .

(ب) المشاكل المطروقة

٤ — ٦٤ لوحظ في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة انه لم يتم احراز أى تقدم حقيقي في المفاوضات الرامية الى ابرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل . ويجب ان تصاغ داخل الهيئات الدولية عناصر برنامج شامل لنزع السلاح وأن توضع بالتدريج موضع التنفيذ ، حيث أن ذلك القدر الهائل من الموارد البشرية والمادية التي يستهلكها سباق التسلح يخدم غرضا واحدا هو زيادة حدة التوتر الدولي ، بدلا من أن يعزز السلم والأمن العالميين . ولذا ، فانه من الضرورى تخفيض هذه المعدلات لاستهلاك الموارد تدريجيا بغية تدعيم السلم والأمن . وعندئذ يمكن اعادة تخصيص الموارد المفرج عنها بهذا الحد لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما لصالح البلدان النامية .

(ج) السند التشريعي

٤ — ٦٥ بالاضافة الى ما يتصل بالموضوع من احكام ميثاق الأمم المتحدة ، فانه يجرى كل عام اعتماد ولايات تشريعية تتعلق بمسائل معينة . وعقب استعراض عام لدور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، تم البت فيه خلال الدورة الثلاثين ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١/٩٠ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . كما اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة ، في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، وثيقة ختامية صدرت بوصفها القرار د إ — ١٠/٢ . وهي وثيقة تعيد الحياة الى الآلية الدولية لمفاوضات ومداولات نزع السلاح ، وتوفر قاعدة للعمل في السنوات المقبلة (أنظر على وجه الخصوص الفقرات ١١٧ — ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٣) . والأساس الذى تنطلق منه أنشطة اللجنة المخصصة للمحيط الهندى هو القرار ٢٩٩٢ (د — ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة كل سنة بعد ذلك بشأن الموضوع ، والذى هو القرار ٣٤/٨٠ ألف وباء

Digitized by UNOG Library

المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وتستند أنشطة اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح الى القرار ٣١٨٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ والقرارات المتعلقة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة كل عام بعد ذلك ، وأحدثها هو القرار ٣٤/٨١ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وتتناول قرارات الجمعية العامة ٣٢/١٥٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/٧٠ المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ و ٣٤/٨٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ، يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

(د) الاستراتيجية والناتج

٤ - ٦٦ تعتبر الجمعية العامة جهاز التداول الرئيسي في ميدان نزع السلاح . ولا تتناول اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة سوى المسائل المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل بها من مسائل الأمن الدولي ، بينما يقوم جهازها الفرعي ، هيئة نزع السلاح ، بدراسة وتقديم التوصيات المتعلقة بمسائل نزع السلاح . كما تقوم هذه الهيئة بمتابعة مقررات الجمعية العامة وتوصياتها ذات الصلة بالموضوع . وقد نظرت الهيئة في عناصر برنامج شامل لنزع السلاح سيقدم في صورة توصيات الى الجمعية العامة ، كما سيقدم عن طريق الجمعية الى لجنة نزع السلاح . ومن أجل مساعدة هذه الهيئات في أداء مهامها ، تقدم الأمانة العامة مذكرات ووثائق تتضمن معلومات أساسية ، وتقارير موضوعية وملخصات . كما تقدم المساعدة الى مكاتب ومقررى الهيئات المختلفة ، عن طريق اعداد جداول الأعمال وتحليلات للمواد التي تسفر عنها الاجتماعات ، لكي تكون بمثابة أسس تستند اليها التقييمات وبرامج العمل المقبلة والمنشورات .

٤ - ٦٧ اعربت الجمعية العامة عن اقتناعها ، في القرار ٣٤/٨٣ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، بأنه ينبغي للجنة نزع السلاح ، بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح ، أن تدخل على وجه الاستعجال وبصورة مباشرة تماما في مفاوضات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية ، وأن تقوم بالدور المركزى في تنفيذ برنامج العمل الوارد في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة . وقد رجت الجمعية العامة من لجنة نزع السلاح أن تبدأ في عام ١٩٨٠ مفاوضات بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح بهدف اكمال وضعه قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في عام ١٩٨٢ ؛ وأن تستند ، في قيامها بذلك ، الى التوصيات التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح .

٤ - ٦٨ وعهد الى أمانة لجنة نزع السلاح ، وفقا للمواد ١٤ و ١٥ و ٢٩ و ٤٤ من نظامها الداخلي المعتمد في عام ١٩٧٩ ، بعدد من المهام الموضوعية ، التي تجسد في الواقع مسؤوليات متزايدة في جوانب حساسة من أعمال الهيئة التفاوضية ، مثل وضع جدول الأعمال السنوى ، وبرنامج العمل ، وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لعملية التفاوض وصياغة مشاريع تقارير اللجنة التي ترفع الى الجمعية العامة على أساس سنوى أو على فترات أكثر تواترا اذا ما قررت اللجنة ذلك . ومن المرجح ان يستمر في المستقبل القريب ازدياد حجم العمل المطلوب من الأمانة العامة ، حيث تتجه اللجنة الى اجراء دراسة متعمقة لعدد من المسائل ذات الأهمية الكبيرة ، مثل فرض حظر على التجارب

Digitized by UNOG Library

النووية ، ووقف سباق التسلح النووى ، ونزع السلاح النووى والترتيبات الدولية الفعالة التي تؤمّن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها ضدها ، والأسلحة الكيميائية ، والأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والنظم الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية ، ونزع السلاح الشامل ، وكذلك سائر مسائل نزع السلاح التي قد تدرج في جدول الأعمال السنوى في المستقبل القريب .

٤ - ٦٩ وأعربت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٤/٨٠ ألف ، عن أملها في التنفيذ المبكر لاعلان المحيط الهندى منطقة سلم ؛ كما جددت الولاية العامة للجنة المخصصة للمحيط الهندى . وفي الوقت ذاته ، قررت الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، في قرارها ٣٤/٨٠ باء ، توسيع عضوية اللجنة المخصصة للمحيط الهندى ، ودعوة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندى المشار اليهم في الفقرة ١٢ (ج) من تقرير اجتماع دول المحيط الهندى الساحلية والخلفية(٨) الذين لم ينضموا بعد الى اللجنة المخصصة بأن ينضموا الى اللجنة الموسعة والدعوة الى عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندى خلال عام ١٩٨١ . كما رجت الجمعية العامة من اللجنة المخصصة أن تضطلع بالأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر ، بما في ذلك النظر في الترتيبات المناسبة لأى اتفاق دولي قد يتم التوصل اليه في النهاية لابقاء المحيط الهندى منطقة سلم .

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٨١

٤ - ٧٠ يتوقع الانتهاء من الأعمال التحضيرية للجنة المخصصة للمحيط الهندى ومن مؤتمر المحيط الهندى . كما يتوقع في الوقت ذاته ان يكون هناك مزيد من بنود جدول الأعمال في برامج عمل لجنة نزع السلاح ، وهيئة نزع السلاح ، واللجنة الأولى ، ولا سيما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

٤ - ٧١ وستكون هناك فضلا عن ذلك أنشطة متزايدة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

٤ - ٧٢ وجددت الجمعية العامة ، بقرارها ٣٤/٨١ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ولاية اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح . وقررت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة انه ينبغي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أقرب وقت مناسب ، بحيث تشترك فيه جميع الدول ويجرى التحضير له تحضيرا كافيا . ورجت الجمعية العامة من اللجنة المخصصة أن تبقى على اتصال وثيق مع ممثلي الدول التي تملك أسلحة نووية ، من أجل الاطلاع بصورة مستمرة على مواقفها ، وكذلك مع ممثلي جميع الدول الأخرى ، وأن تنظر في أية مقترحات وملاحظات ذات صلة يمكن أن تقدم الى اللجنة . وستستمر أعمال الأمانة في هذا الاطار .

٤ - ٧٣ وستعقد في اواخر عام ١٩٨٠ الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ، يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

---

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٥ (A/34/45).

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٧٤ - ٤ ستكون هناك مداولات مستمرة تجريها هيئة نزع السلاح بشأن مجموعة متنوعة من مسائل نزع السلاح . أما لجنة نزع السلاح ، فانها ستكون منهمكة تماما في تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية العاشرة ودورات الجمعية العامة العادية اللاحقة ، بالاضافة الى المقررات التي قد تتخذ في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وستتناول لجنة نزع السلاح وقف سباق التسلح ونزع السلاح وسائر المسائل المتعلقة بالموضوع في المجالات التالية : (أ) الأسلحة النووية من جميع جوانبها ؛ (ب) الأسلحة الكيميائية ؛ (ج) سائر أسلحة التدمير الشامل ؛ (د) الأسلحة التقليدية ؛ (هـ) تخفيض الميزانيات العسكرية ؛ (و) تخفيض القوات المسلحة ؛ (ز) نزع السلاح والتنمية ؛ (ح) نزع السلاح والأمن الدولي ؛ (ط) التدابير التبعية ؛ وتدابير بناء الثقة ؛ وأساليب التحقق الفعال فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح المناسبة ، المقبولة من جانب كل الأطراف المعنية ؛ (ى) وبرنامج شامل لنزع السلاح يفضي الى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة. ومن المرجح الى حد بعيد ، نتيجة للمقررات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية ، أن تكون هناك بنود جديدة في برامج عمل اللجنة الأولى ، ولجنة نزع السلاح ، وهيئة نزع السلاح . ومن الممكن أيضا أن يتمثل أحد التطورات الرئيسية خلال هذه الفترة في حدوث تقدم نحو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وسيستمر النظر في تدابير لحظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة ، بل وقد يتضاعف ذلك كنتيجة لانعقاد الدورة الثانية للمؤتمر في عام ١٩٨٠ . كما سيشترك المركز في سائر مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي ستناقش فيها مسائل نزع السلاح .

(هـ) الأثر المتوقع

٧٥ - ٤ يتوقع أن تؤدى مساهمة المركز في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة الى تعزيز عملية التداول والتفاوض فيما بين الدول الأعضاء . ويتوقع أن يكون ممكنا القيام ، بالاقتران مع الأنشطة المضطلع بها تحت البرنامج الفرعي ٣ : دراسات نزع السلاح ، بتحديد واستحداث البدائل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستخدام البنّاء للموارد التي تستهلك الآن في مجال التسلح . والأمل معقود على احراز بعض التقدم في التخفيف من حدة بعض المشاكل المطروقة في هذا البرنامج الفرعي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ — المعلومات المتعلقة بنزع السلاح

(أ) الهدف

٤ — ٧٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم المعلومات للحكومات وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، ومؤسسات الأبحاث وغيرها ، وكذلك الى اعلام عامة الجمهور بغية تعبئة الرأى العام وتنشيط الدعم لنزع السلاح ؛ كما يهدف الى تطوير نظام معلومات شامل وفعال والحفاظ عليه بغرض العمل على ايجاد تفهم أفضل لمشاكل نزع السلاح وعلى حلها .

(ب) المشاكل المطروقة

٤ — ٧٧ يتطلب بحث نزع السلاح والحد من الأسلحة دراية تامة بالمشاكل التي ينطوى عليها الأمر ، بما في ذلك الادراك بأنه توجد وتستحدث شتى وسائل التدمير الشامل والأسلحة التقليدية وبآثار استخدامها . والآراء التي أعرب عنها في عدة بيانات وقرارات صادرة عن مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة تسلم بحاجة المجتمع الدولي الى معلومات منتظمة وواسعة النطاق عن نزع السلاح وما يتصل به من المشاكل والتطورات . وقد شدد على هذه الحاجة بالذات في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د إ — ١٠ / ٢) . ومن المسلم به على نطاق واسع أن من شأن هذه المعلومات أن تساعد في ايجاد تفهم أفضل لهذه المشاكل وفي حلها .

(ج) السند التشريعي

٤ — ٧٨ أيدت الجمعية العامة ، في قرارها ٣١ / ١٠ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، عدة مقترحات من بينها توفير معلومات في ميدان نزع السلاح ، بما في ذلك نشر " حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح " كما قررت الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين بموجب قرارها ٣٢ / ٨٧ هاء المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ أن تنشر مجلة دورية تعنى بشؤون نزع السلاح . وأكدت الفقرات ٩٩ الى ١٠٤ و ١٢٣ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة على الحاجة لبرنامج معلومات فعال يحبذ نزع السلاح ، وأوصت بوسائل محددة لتنفيذ هذا البرنامج . كما أعادت الجمعية التأكيد ، في قرارها ٣٣ / ٧١ دال وزاى وقرارها ٣٤ / ٨٣ طاء ، على مقررها الذى اتخذته في الدورة الاستثنائية العاشرة بشأن اعلان اسبوع لنزع السلاح مكرس لتعزيز أهداف نزع السلاح ، وأكدت في القرار ٣٤ / ٨٣ طاء على الحاح الحاجة الى التعبئة الواسعة والمستمرة للرأى العام العالمي وعلى أهمية هذه التعبئة دعما لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه .

(د) الاستراتيجية والناتج

٤ — ٧٩ تتألف الأنشطة الجارية التي يتناولها هذا البرنامج الفرعي من اعداد ونشر " حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح " ، والمجلة الدولية المعنية بشؤون نزع السلاح ، ومن اعداد مواد لـ " حولية الأمم المتحدة " العامة ، ومن الاسهام في منشورات أخرى للأمم المتحدة ، ومن نشر المعلومات المتعلقة بالأسلحة ونزع السلاح عن طريق وسائط الاعلام الأخرى مثل المنشورات الوطنية والسينما والتليفزيون . وسيجرى ، بالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام ، استخدام وسائط الاعلام بصورة

Digitized by UNOG Library

مكثفة للقيام ، على نحو أكثر فعالية بنشر المعلومات ذات الصلة بنزع السلاح ، مثل الكتيبات ومنشورات البيع والافلام وغيرها من المواد السمعية البصرية ، وخاصة فيما يتعلق بعقد نزع السلاح وبالاحتفال باسبوع نزع السلاح . ويقوم المركز بتحديد المحتوى الموضوعي لجميع هذه المواد وبتوفيرها الى أقصى مدى ممكن ، وذلك كجزء من برنامج عمله . ويحتفظ في نيويورك ، وكذلك في جنيف ، بمجموعات مرجعية للمواد المتصلة بنزع السلاح وسيجرى تحسينها وتطويرها عن طريق الاستخدام الالكتروني للمعلومات ، بغية تيسير استرجاعها ونشرها . وسيواصل المركز عن طريق المشاورات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية في نيويورك وجنيف وأماكن أخرى ، اضطلاعه بجوانب محددة وعملية في اطار التعاون في الحاضر والمستقبل . ويجرى تشجيع المنظمات غير الحكومية على المساهمة في أعمال هيئات نزع السلاح المختلفة . ويشترك موظفو المركز ، وكذلك ممثلو الحكومات ، اشتراكا ناشطا في الحلقات الدراسية والمؤتمرات بشتى أنواعها والندوات والاجتماعات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية . وقد دعت الجمعية العامة ، بين من دعت ، الدول التي ترغب في الاضطلاع ببرامج على المستوى المحلي بمناسبة اسبوع نزع السلاح الى أن تأخذ في اعتبارها عناصر البرنامج النموذجي الذى أعده الأمين العام ، كما دعت المنظمات الدولية غير الحكومية للقيام بدور نشط في الاحتفال باسبوع نزع السلاح . ويجرى تخطيط وتنفيذ برامج اسبوع نزع السلاح بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية . كما قررت الجمعية العامة أن القرار الذى ستتخذه في دورتها الخامسة والثلاثين بشأن " اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح " ينبغي أن يتضمن ، في جملة أمور ، طرق ووسائل تعبئة الرأى العام العالمي دعما للأهداف والغايات الرئيسية لنزع السلاح .

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٨١

٤ — ٨٠ سيكون قد تم نشر خمسة مجلدات من " حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح " واصدار اثني عشر عددا من المجلة الدورية المعنية بشؤون نزع السلاح ، المعنونة " نزع السلاح " . وسيكون قيد التشغيل في نيويورك نظام لجمع البيانات واسترجاعها باستخدام الحاسبات الالكترونية ، مع وجود طرف تراسل في جنيف . وسيواصل بذل جهود قوية للحفاظ على الزخم الذى قدمته الدورة الاستثنائية العاشرة لتوليد رأى عام مؤيد وللتعاون بصورة نشطة مع معاهد البحث والمنظمات غير الحكومية . وينبغي أن يوجد أيضا برنامج شامل للأنشطة المضطلع بها بالتنسيق مع ادارة شؤون الاعلام ، وسيتضمن هذا البرنامج نشر مواد تعكس نتائج دراسات سائر أفرقة الخبراء ومؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية . وسيجرى استكشاف قنوات ومبادرات جديدة لاضفاء أكبر قدر ممكن من الفعالية على الصلاحيات التي أعطتها الجمعية العامة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

٤ — ٨١ نتيجة للمقررات التي قد تتخذ خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٢ ، يمكن توقع اتساع نطاق الأنشطة الاعلامية خلال فترة السنتين الثانية ، سواء من حيث عدد البنود المشمولة أو من حيث الوصول الى جمهور أوسع . كما سيكون هناك نمو في المواد التي تتناول المواضيع الجديدة ، والمقدمة الى كل من " حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح " والى المجلة الدورية ، كما سيكون هناك توسع في القسم الببليوغرافي من المجلة

Digitized by UNOG Library

الدورية وفي الأبواب الثابتة التي تتضمن معلومات عن الجهود الجارية في مجال نزع السلاح . ونتيجة لأعمال الفريق المخصص المعني بتخفيض الميزانيات العسكرية ، سيتعين تضمين " حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح " البيانات المتعلقة بموضوعات مثل النفقات العسكرية والقوات المسلحة والأسلحة ، والانتاج العسكري ، والاتجار بالأسلحة والمعونة الخارجية العسكرية . وسيعزز التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث لتحقيق اشتراكها بصورة مباشرة أكثر في الجهود الدولية في مجال نزع السلاح .

(هـ) الأثر المتوقع

٤ — ٨٢ ان زيادة الالمام بالمشاكل المعقدة التي تنطوي عليها عملية نزع السلاح وتفهم تلك المشاكل على نحو أفضل سيسهم في قدرة الدول الأعضاء على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في عمليات التداول والتفاوض . كما أن من شأن زيادة ادراك عامة الجمهور لهذه المشاكل ، وخاصة عن طريق الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية ذات الالمام الأفضل بهذه المشاكل ، أن يحسن جو المناقشات المتعلقة بنزع السلاح والحد من الأسلحة .

البرنامج الفرعي ٣ — دراسات نزع السلاح

(أ) الهدف

٤ — ٨٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ايجاد تفهم أعمق للعوامل المعقدة التي تنطوي عليها عملية نزع السلاح ، عن طريق دراسة شاملة متعمقة لجوانب محددة في نزع السلاح . ويضطلع بالدراسات للمساعدة على تحديد استراتيجيات وتدابير لكبح جماح سباق التسلح وللمساعدة في المفاوضات الرامية الى هذه الغاية .

(ب) المشكلة المطروقة

٤ — ٨٤ ينطوي نزع السلاح على كثير من التدابير المختلفة المعقدة والمترابطة أساسا . ولكل تدبير من هذه التدابير جوانب عديدة ، سياسية وعسكرية وتقنية واقتصادية واجتماعية . وادراك هذه الجوانب اساسي في تفهم مشاكل سباق التسلح ونزع السلاح وفي تيسير عملية المداولات والمفاوضات .

(ج) السند التشريعي

٤ — ٨٥ يستمد السند التشريعي لأنشطة الدراسات العامة التي يضطلع بها مركز نزع السلاح من قرار الجمعية العامة ٣١/٩٠ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ وكذلك من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة (القرار د إ — ١٠/٢ ، الفقرتان ٩٦ و ٩٨) . ويجري الاضطلاع بدراسات محددة بناء على طلب الجمعية العامة في قراراتها ومقرراتها التالية :

الوثيقة الختامية د إ — ١٠/٢ ، الفقرتان ٩٤ و ٩٥ ؛ والقرار ٣٣/٧١ طاء وميم المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛ والقرار ٣٤/٨٣ كاف المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

Digitized by UNOG Library

القرار ٣٣/٦٧ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛ ٣٤/٨٣ واو المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

القرار ٣٢/٨٧ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ والقرار د إ — ١٠/٢ ، الفقرة ٩٧ ؛ والقرار ٣٣/٩١ طاء المؤرخ في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ؛ والقرار ٣٤/٨٣ ألف المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

القرار ٣٣/٧١ ياء المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛ ٣٤/٨٣ هاء المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

القرار ٣٣/٩١ دال المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛ ٣٤/٨٣ ياء ، المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

القرار ٣٣/٩١ هاء المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛

القرار ٣٤/٨٩ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

القرار ٣٤/٨٧ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

القرار ٣٤/٨٧ هاء المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

القرار ٣٤/٧٦ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

القرار ٣٢/٤٢٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٤ — ٨٦ يقوم المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ، الذي يجتمع مرتين كل عام باسداء المشورة للأمين العام بشأن مختلف جوانب الدراسات التي ستوضع برعاية الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة ، بما في ذلك برنامج لهذا النوع من الدراسات . وقد وافق المجلس على ان برنامجا من هذا النوع ينبغي أن يكون برنامجا متكاملا وان يكون متصلا باستراتيجية لنزع السلاح وبمفاوضات تنفيذ هذه الاستراتيجية . ويراعي المجلس بدقة الدراسات التي تم الاضطلاع بها بالفعل والدراسات التي يجري وضعها . وهو يوفر الارشاد بشأن الوجهة التي قد تأخذها دراسات معينة كما يوفر المشورة بشأن كيفية تنفيذ هذه الدراسات ، موليا الاعتبار الواجب الى ما ينطوي عليه الأمر من مختلف الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واعتبارات الأمن القومي ، والاعتبارات الاقليمية . ويضع المجلس أيضا اقتراحات بشأن الدراسات التي ينبغي الاضطلاع بها . كما تجري دراسات تتضمن معلومات اساسية أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمرات الاستعراضية وغيرها من الاجتماعات المعنية بنزع السلاح .

٤ — ٨٧ وهناك احدى عشرة دراسة محددة سيجري تناولها خلال النصف الأول من فترة الخطة . وقد رجت الجمعية العامة من الأمين العام الاضطلاع بهذه الدراسات بمساعدة خبراء مناسبين :

(أ) الصلة بين نزع السلاح والتنمية — دراسة متعمقة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، ينبغي اجراؤها في اطار الكيفية التي يمكن بها لنزع السلاح ان يسهم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) الصلة بين نزع السلاح والأمن الدولي - دراسة عن الترابط بين نزع السلاح والأمن الدولي ؛

(ج) تخفيض الميزانيات العسكرية - بمساعدة الفريق المخصص للعاملين المتمرسين في ميدان وضع الميزانيات العسكرية ، لاجراء اختبار عملي للوسيلة المقترحة للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية للدول الأعضاء ، ولتقييم النتائج ولوضع توصيات لزيادة صقل وتطبيق وسيلة الابلاغ ؛

(د) مسألة انشاء وكالة دولية للرصد بالتوابع الاصطناعية - دراسة للآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية للرصد بالتوابع الاصطناعية ؛

(هـ) دراسة شاملة عن الأسلحة النووية - دراسة شاملة تقدم معلومات عن الترسانات النووية الحالية ، والاتجاهات في مجال التطور التكنولوجي لشبكات الأسلحة النووية ، وأثر استخدامها وآثارها المترتبة على الأمن الدولي ، وكذلك على مفاوضات نزع السلاح ؛

(و) جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي - دراسة منهجية لجميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي ؛

(ز) التسلح النووي الاسرائيلي - اعداد دراسة عن التسلح النووي الاسرائيلي بمساعدة خبراء مؤهلين ؛

(ح) تدابير بناء الثقة - دراسة شاملة عن تدابير بناء الثقة ، مع مراعاة الردود التي تلقاها الأمين العام من الحكومات والواردة في الوثيقة A/34/416 ؛

(ط) الترتيبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح - دراسة شاملة تقيّم المتطلبات المؤسسية الحالية والاحتياجات المقدرة مستقبلا فيما يتعلق باضطلاع الأمم المتحدة بادارة شؤون نزع السلاح ، وتحدد ما يمكن أن يفي بتلك المتطلبات والاحتياجات من اختصاصات وهيكل واطار مؤسسي ، بما في ذلك الآثار القانونية والمالية المترتبة على ذلك ، وتضع توصيات لما يمكن اتخاذه من مقررات في هذه المسألة ؛

(ى) القدرة النووية لدى جنوب افريقيا - تقرير شامل عن خطة جنوب افريقيا وقدرتها في الميدان النووي ؛

(ك) الحظر الشامل للتجارب النووية - دراسة عن مسألة حظر شامل للتجارب النووية أوصى بوضعها المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح والأمين العام نفسه .

ويمكن أن تأذن الجمعية العامة بوضع دراسات أخرى قبل انتهاء فترة الخطة . وسيضطلع بهذه الدراسات ، مثلما حدث في الماضي ، أفرقة من الخبراء الحكوميين يعينهم الأمين العام ، وأفرقة من الخبراء الاستشاريين ، والأمانة العامة . وفي حالات كثيرة يجرى التعاقد مع خبراء استشاريين يتمتعون بالخبرة المطلوبة لفترات محدودة للمعاونة في اعداد مواد المعلومات الأساسية وللمساعدة في صياغة التقارير . وعادة ما تنطوي أنشطة الأمانة العامة المتعلقة باجتماعات الخبراء ، الى جانب تجميع الوثائق وتقديم الخدمات وصياغة التقارير ، على اعداد وثائق تتضمن معلومات موضوعية . وسيعقد خمسة وعشرون اجتماعا لأفرقة الخبراء في نيويورك وجنيف في عام ١٩٨٠ فيما يتصل

Digitized by UNOG Library

بهذه الدراسات يشترك فيها حوالي ١٤٠ خبيرا حكوميا وغير حكومي . واضافة الى ذلك ، فان المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ، المكون من ٣٠ عضوا ، يجتمع مرتين في السنة .

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٨١

٤ - ٨٨ ينبغي أن تكتمل جميع الدراسات المذكورة أعلاه بحلول عام ١٩٨١ . بيد أن المجلس الاستشاري سيستمر في وضع برنامج شامل لدراسات نزع السلاح ، وفي اسداء المشورة للأمين العام بشأن تنفيذ هذا البرنامج . ويتوقع البدء في عدة دراسات جديدة في ١٩٨٠ و ١٩٨١ على ضوء توصيات ومقررات الجمعية العامة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٤ - ٨٩ سيستمر العمل بصدد عدة دراسات جديدة استهلت خلال فترة السنتين السابقة . وسيحدد برنامج الدراسات بمزيد من التفصيل خلال فترة السنتين الحالية . ويمكن أن تقرر الجمعية العامة ، سواء بمبادرة أو بناء على المقترحات التي يقدمها جانب المجلس الاستشاري ، أن تطلب دراسات جديدة عن عدد من المواضيع . أما تفاصيل هذه الأنشطة وجدولها الزمني فستحدد هما القرارات ذات الصلة .

(هـ) الأثر المتوقع

٤ - ٩٠ تقع الدراسات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة في فئتين : الأولى تتكون من دراسات تطلبها الجمعية العامة أو الهيئة التفاوضية في ضوء المفاوضات الجارية بشأن تدابير معينة لنزع السلاح . وقد تلعب نتائج هذا النوع من الدراسات دورا هاما في تيسير عملية تلك المفاوضات . وتتألف الفئة الثانية من دراسات شاملة شتى الغاية منها تحديد التطورات الجديدة المتعلقة بالتسلح أو نزع السلاح والتي قد تكون سببا أو موضوعا لدراسات تؤدي الى ابرام اتفاقات دولية . ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسات في البرنامج الفرعي ١ : المداولات والمفاوضات .

٤ - ٩١ وبالاضافة الى ذلك ، فان نتائج هذه الدراسات بالاقتران مع الأنشطة الواردة تحت البرنامج الفرعي ٢ : المعلومات المتعلقة بنزع السلاح ، ستصبح مصدرا قيما للاعلام بهدف تعبئة الرأي العام ودعم نزع السلاح .

البرنامج الفرعي ٥ : التدريب من أجل نزع السلاح

(أ) الهدف

٤ - ١١١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساهمة في تدريب الموظفين الحكوميين الوطنيين وفي تخصصهم ، وخاصة الموظفون من البلدان النامية ، بغية تمكينهم من الاشتراك بصورة أكثر فعالية في المحافل الدولية للتداول والتفاوض ، وكذلك لتوفير الخبرة على المستويات الوطنية .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

٤ — ١١٢ يحتاج الموظفون الحكوميون ، وخاصة الدبلوماسيون ، الذين يعالجون مسائل نزع السلاح ، في هيئات التداول وفي المفاوضات ، الى معرفة وثيقة بالقضايا والاجراءات قيد البحث . والغرض من هذا البرنامج هو تلبية هذه الاحتياجات .

(ج) السند التشريعي

٤ — ١١٣ قررت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٠٨ من الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية العاشرة (د ا — ١٠ / ٢) انشاء برنامج للزمالات بشأن نزع السلاح ، على أن يتم تمويله من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، ورجت من الأمين العام اعداد مبادئ توجيهية للبرنامج . وقد اعتمدت الجمعية العامة تلك المبادئ التوجيهية (A/33/305) في القرار ٣٣ / ٧١ هاء المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . وفي الدورة الرابعة والثلاثين ، احاطت الجمعية العامة علما مع الارتياح ، في القرار ٣٤ / ٨٣ دال ، بتقرير الأمين العام عن برنامج الأمم المتحدة الأول (١٩٧٩) للزمالات بشأن نزع السلاح وقررت مواصلة البرنامج .

(د) الاستراتيجية والناتج

٤ — ١١٤ عملا بالمقررات المذكورة أعلاه التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة ، يجرى توفير ٢٠ زمالة بشأن نزع السلاح كل عام . وتصل فترة كل دورة تدريبية الى ستة أشهر . وخلال هذه الفترة ، يتدرب المشتركون في البرنامج في مقر الأمم المتحدة وفي جنيف وأماكن أخرى ، على كافة جوانب نزع السلاح عن طريق المحاضرات والحلقات الدراسية ودورات الصياغة وتمارين المحاكاة وملاحظة هيئات نزع السلاح أثناء العمل ، بما فيها لجنة نزع السلاح واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة . وتنظم ، كجزء من البرنامج ، دورة قصيرة في فيينا ، في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويتولى تنظيم هذا البرنامج وادارته مركز نزع السلاح . ويعتمد المركز في تنظيم البرنامج على خبرة منظومة الأمم المتحدة — وعلى الخصوص معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث — وخبرة الدول الأعضاء ومعاهد البحث ذات الصلة . وقبيل كل برنامج سنوى ، سيوضع تقييم عن طريق عدة وسائل من بينها استبيانات يكملها المشتركون . ويبين تقييم غير رسمي أجراه عدد من أصحاب الزمالات وغيرهم من المشتركين في برنامج عام ١٩٧٩ ان البرنامج قد بدأ بداية جيدة جدا وانه سيحقق هدفه .

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٨١

٤ — ١١٥ خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، سيكون حوالي ٦٠ موظفا ، معظمهم من البلدان النامية ، قد تلقوا تدريبا متخصصا في ميدان نزع السلاح .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٤ - ١١٦ في حين انه يمكن افتراض أن البرنامج سيستمر وفقا للأسس الموضوعة حاليا ، سيواصل بذل الجهود في سبيل تحسين تنظيم المنهج ومضمونه . وفي نهاية عام ١٩٨٣ ، سيكون حوالي مائة موظف قد اشتركوا في البرنامج .

(هـ) الأثر المتوقع

٤ - ١١٧ سيوفر الزملاء الخبرة على المستويات الوطنية . وسيكون معظمهم مشتركين أيضا في المحافل الدولية المتعلقة بنزع السلاح . ولا شك أن زيادة درايتهم بمشاكل نزع السلاح وتفهمهم لها ستعزز من قدراتهم على تمثيل بلدانهم بصورة فعالة في عمليات التفاوض والتداول بشأن نزع السلاح .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٦

القانـــون والعدل الدوليـــان

البرنامج ٥ ــ التنسيق والتوحيد التدريجيان للقانون التجارى الدولي (فرع القانون التجارى الدولي ، ادارة الشؤون القانونية)

ألف ــ التنظيم

٤ ــ الانجازات المتوقعـــة

يستعاض عن الفقرة ٦ ــ ١٣٦ من A/33/6/Rev.1 بما يلي .

٦ــ١٣٦ تم انجاز عناصر البرنامج التالية ، الموصوفة في الفقرتين ٢٠ ــ ٦ و ٢٠ ــ ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ ، بحلول كانون الأول /ديسمبـــر ١٩٧٩ : النقل البحرى للبضائع وضمانات العقود . ويتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية :

في ١٩٨٠ ــ ١٩٨١

اعتماد اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع وقواعد التوفيق في المنازعات التجاريـــة الدوليـــة .

في ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣

عنصر أو عنصران من عناصر البرنامج المذكورة في الفقرة ٢٦ ــ ٣٠ من الميزانيـــة البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ (١ ــ ١) (أ) صياغـــة قواعد موحدة تتعلق بشروط التعويضات المصفاة والشروط الجزائية و (ب) صياغة قواعد موحدة تتعلق بخطابات الاعتماد الضامنـــة .

دال ــ سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ ــ توحيد وتنسيق القانون التجارى الدولي في اطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي

تعدل الفقرات الواردة في الوثيقة A/33/6/rev.1 والمبينة أدناه ليصبح نص البرنامج الفرعي كما يلي :

(أ) الهدف

٦ــ١٤٠ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في مساعدة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجـــارى الدولي في اعداد المعاهدات وغيرها من الصكوك القانونية المتعلقة بالتجارة الدولية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٦-١٤٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ و ٣٣/٩٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٦-١٤٣ (أ) اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، في دورتها الحادية عشر المعقودة في عام ١٩٧٨ ، برنامج عمل جديد أعطيت فيه الأولوية لما يلي :

'١' مواضيع متعلقة بعقود التجارة الدولية (أ) المقايضة أو المبادلة الدولية ؛ و (ب) دراسة الممارسات في ميدان العقود الدولية ، مع الاهتمام خاصة بشروط "الظرف الطارئ" والشروط المتعلقة بالقوة القاهرة ، وشروط التعويضات المصفاة والشروط الجزائية والشروط التي تحمي الأطراف من تقلبات قيمة العملة ؛ و (ج) اتفاقية لاهاى لعام ١٩٥٥ بشأن القانون الساري على البيع الدولي للبضائع ، التي لن تنظر فيها اللجنة الا بعد أن ينتهي مؤتمر لاهاى للقانون الدولي الخاص من تنقيح تلك الاتفاقية ؛

'٢' مواضيع متعلقة بالمدفوعات الدولية : (أ) خطابات الاعتماد الضامنة ، التي ستدرس بالاقتران مع الغرفة التجارية الدولية ؛ و (ب) التحويلات الالكترونية للأموال التي ستعطى ، مع ذلك ، أولوية أدنى من البند (أ) ؛

'٣' تحديد وحدة عالمية حسابية من أجل الاتفاقات الدولية ؛

'٤' التحكيم التجارى الدولي : التوفيق في المنازعات التجارية الدولية ، وعلاقته بالتحكيم وبنظام التحكيم للجنة القانون التجارى الدولي ؛

'٥' المسؤولية عن المنتجات ؛

'٦' الآثار القانونية المترتبة على النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

'٧' النقل : اعداد دراسات تبين الأعمال التي أنجزتها حتى الآن منظمات دولية في ميادين النقل المتعدد الوسائط ، ومشارطات الايجار ، والتأمين البحرى ، والنقل بالحاويات ، وارسال البضائع .

(ب) وفيما يتعلق بجميع المواضيع المذكورة أعلاه ، ينبغي للأمانة العامة أن تضطلع، في المقام الأول ، بدراسات تمهيدية ، مع اجراء ما يقتضيه الأمر من التشاور مع المنظمات الدولية المهتمة . ويمكن للأمانة العامة أن تمارس سلطتها التقديرية في تحديد الترتيب الذى تعد به الدراسات ، على أن تأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي تشير اليها اللجنة .

Digitized by UNOG Library

(ج) ينبغي للجنة أن تتخذ قرارا بشأن نطاق الأعمال المقبلة بصدد تلك المواضيع ، وامكانية توزيعها على أفرقة عمل ، بعد بحثها للدراسات التي تعدها الأمانة العامة .

(د) كقاعدة عامة ، ينبغي للجنة ألا تحيل أي موضوع الى فريق عامل الا بعد أن تجرى الأمانة العامة دراسات تحضيرية وبعد أن يتضح من نظر اللجنة في هذه الدراسات ليس فقط أن الموضوع ملائم في سياق توحيد وتنسيق قانون ما ، بل أيضا أن الأعمال التحضيرية قطعت شوطا متقدما بحيث يمكن لفريق عامل أن يشرع في العمل على نحو مفيد .

(هـ) أنجزت الأمانة العامة ، بعد وضع برنامج العمل الجديد ، دراسات بشأن المواضيع التالية :

'١' المقايضة أو المبادلة الدولية ؛

'٢' شروط التعويضات المصفاة والشروط الجزائية ؛

'٣' الشروط التي تحمي الأطراف من تقلبات قيمة العملة ؛

'٤' خطابات الاعتماد الضامنة ؛

'٥' التحكيم التجاري الدولي ؛

'٦' الآثار القانونية المترتبة على النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

'٧' النقل .

وتم تنظيم اجتماعات لدراسة مشاكل متصلة بالتحويل الالكتروني للأموال وتحديد وحدة حسابية عالمية ، وقدم خبراء خارجيون دراسات الى تلك الاجتماعات .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤٤-٦ استمر العمل بصدد مشروع اتفاقية عن السفاتج (الكمبيالات) الدولية ، والتحكيم التجاري الدولي ، والتأمينات العينية على البضائع . كما ان فرع القانون التجاري الدولي يشترك في التحضير لمؤتمر المفوضين الذي دعت الجمعية العامة الى عقده في الفترة من ١٠ آذار/مارس الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٠ (مع امكانية تمديده حتى ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠) ، من أجل ابرام اتفاقية بشأن عقود البيع الدولي للبضائع . وستواصل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، أعمالها بصدد توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي ، وستبقى قيد الاستعراض مدى ما قد تتركه قرارات الجمعية العامة المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد من أثر على تلك الأعمال . ومثلما حدث في الماضي ، ستستعين لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، بالاضافة الى عقد دورتها السنوية ، بثلاثة أفرقة عاملة بين الدورات ، كما ستواصل التشاور مع المؤسسات التجارية والمصرفية الدولية ، عن طريق أفرقة دراسية خاصة .

١٤٥-٦ سينتهي الفريق العامل المعني بالصكوك الدولية القابلة للتداول من أعماله الحالية بشأن السفاتج الدولية والسندات الاذنية الدولية ، وسيقوم بعد ذلك بصياغة أحكام تنظم الشيكات

Digitized by UNOG Library

الدولية . وسيقدم الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد توصيات بشأن مواضيع محددة قد يكون من المناسب أن تشكل جزءا من برنامج عمل اللجنة ، وسيضطلع بأية أعمال أخرى تسندها اليه اللجنة . وسيقوم الفريق العامل المعني بالممارسات في ميدان العقود الدولية ببحث جدوى صياغة قواعد موحدة بشأن شروط التعويضات المصفاة والشروط الجزائية ويمكن تطبيقها على طائفة عريضة من العقود التجارية الدولية . وسينظر الفريق الدراسي المعني بالمدفوعات الدولية في مسألة ايجاد وحدة حسابية عالمية ، وفي جدوى صياغة قواعد موحدة لتنظيم التحويلات الالكترونية للأموال .

٦-١٤٦ وبالاضافة الى ذلك ، سيتضمن الناتج أثناء فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ دراسات تحضيرية ومشاريع نصوص متعلقة بمواضيع مذكورة في برنامج العمل ، وتقارير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي بشأن أعمال دوراتها السنوية . وستكون هذه الأعمال موجهة ، بالدرجة الأولى ، الى الحكومات (تتكون عضوية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي وأفرقتها من الحكومات) ، والى المنظمات الدولية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، بالدرجة الثانية . وسيستمر التدريب والمساعدة في مسائل القانون التجارى ، كما ستعقد ندوة ثانية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي بشأن القانون التجارى الدولي اذا أمكن الحصول على الأموال الضرورية الخارجة عن الميزانية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٦-١٤٧ سيستمر العمل ، خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، في اطار برنامج العمل ، فيما خلا المواضيع المنجزة في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وتلك التي يتبين من دراسات الجدوى أن توحيدها غير ضرورى أو غير عملي . ويتوقع ، بصفة خاصة ، أن يستمر العمل فيما يتعلق بالدراسات البحثية وصياغة الصكوك القانونية بخصوص المواضيع التالية :

(أ) الصكوك الدولية القابلة للتداول ، مما يفضي الى عقد مؤتمر للمفوضين لابرام اتفاقية للصكوك الدولية القابلة للتداول ؛

(ب) التحكيم التجارى الدولي ، مما يفضي الى صياغة قانون نموذجي بشأن التحكيم التجارى الدولي ؛

(ج) الممارسات في ميدان العقود التجارية الدولية ، ويمكن أن يفضي هذا الى صياغة شروط نموذجية للعقود الدولية فيما يتعلق بشروط " الظرف الطارئ " ، والشروط المتعلقة بالقوة القاهرة ، وشروط العملة ، وغير ذلك من الشروط التي يكون من المفيد صياغة شروط نموذجية لها ؛

(د) القواعد الموحدة المنظمة للتحويلات الالكترونية للأموال ؛

(هـ) صك قانوني يحدد وحدة حسابية عالمية ؛

(و) المسؤولية عن المنتجات ، ويمكن أن يفضي هذا الى اعداد مشروع اتفاقية ، أو مشروع قانون نموذجي بشأن المسؤولية عن المنتجات في مجال التجارة الدولية ؛

(ز) الصكوك الدولية المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

٦-١٤٩ يتوقع أن تيسر أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي العلاقات التجارية الدولية عن طريق وضع اتفاقيات دولية ، وقوانين موحدة ، وقوانين أو قواعد نموذجية ، وشروط عامة وشروط تجارية تنظم مثل هذه العلاقات . وقد أضحت الأطراف في العقود التجارية الدولية ترجع بشكل متزايد الى قواعد التحكيم التي وضعتها مؤخرا لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، بوصفها الاجراء الذى ينبغي اتباعه لتسوية منازعاتهم . كما أن اتفاقية النقل البحرى للبضائع (قواعد هامبورغ) ، التي اعتمدها مؤتمر للمفوضين ، ستصبح نافذة عندما يصدق عليها عدد كاف من الدول . وسيكون لهذه الاتفاقية عندئذ أثر هام على التجارة الدولية وذلك بتنظيم حقوق وواجبات معينة للناقلين والشاحنين الذين يكونون أطرافا في عقود للنقل البحرى للبضائع .

البرنامج الفرعي ٢ - تنسيق أعمال المنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية في ميدان القانون التجارى الدولي

تعدل الفقرات الواردة في A/33/6/Rev.1 والمبينة أدناه بحيث يصبح نصها كالاتي .

(أ) الهدف

٦-١٥٠ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في المساعدة في التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجارى الدولي بتنسيق أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي مع غيرها من المنظمات الناشطة هذا الميدان وتشجيع التعاون فيما بينها .

(ج) السند التشريعي

٦-١٥٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٦ و ٣٤/١٤٢ المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٦-١٥٦ ستستمر الأعمال المتعلقة بعناصر البرنامج الواردة في برنامج العمل المبين في الفقرة ٦ - ١٤٣ أعلاه ، فيما عدا عناصر البرنامج المنجزة في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٧

الوصاية وانهاء الاستعمار

البرنامج ١ - ادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار

٧ - ٣ يستعاض عن الفقرة الفرعية ٧ - ٣ '١' من الوثيقة A/33/6/Rev.1 بما يلي .

٣ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

'١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

نالت الاستقلال خلال هذه الفترة ستة أقاليم (دومينيكا ، وكيريباتي ، وجزر سليمان ، وتوفالو ، وسان فنسنت ، وجزر غرينادين) .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - الأقاليم الافريقية وغيرها من الأقاليم *

يعدل النص التالي الفقرات المذكورة أدناه من الوثيقة A/33/6/Rev.1 .

(أ) الهدف

٧-١٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في تحقيق انهاء استعمار ثلاثة أقاليم في افريقيا (روديسيا الجنوبية والصحراء الغربية وناميبيا) وكذلك ثلاثة أقاليم (تيمور الشرقية وجبل طارق وسانت هيلانة) تقع خارج المنطقة الافريقية .

(ب) المشاكل المطروقة

٧-١٩ تتضمن الأقاليم الافريقية المجمعة تحت هذا البرنامج الفرعي أخطر مشاكل انهاء الاستعمار التي واجهت الأمم المتحدة ومازالت تواجهها ، وأكثرها تحديا . وقد أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن ، في قرارات متعددة ، مسيس الحاجة لانهاء هذه الأوضاع بتحقيق الحرية والاستقلال على أساس حكم الأغلبية .

(ج) السند التشريعي

٧-٢١ تحذف الاشارات الى قرارات الجمعية العامة ٣٢/٤٢ و ٣٢/٩ و ٣٢/١١٦

---

* عدل عنوان هذا البرنامج الفرعي ليعكس نطاقه .

Digitized by UNOG Library

و ٣٢/٢٢ و ٣٢/٣٤ و ٣٢/٤١٠ و ٣٢/٤٤ ويستعاض عنها بالقرارات التالية : ٣٤/٩٤ (المتعلق بأعمال اللجنة الخاصة) ؛ و ٣٤/٩٢ (ناميبيا) ؛ و ٣٤/١٩٢ (روديسيا الجنوبية) ؛ و ٣٤/٣٧ (الصحراء الغربية) ؛ و ٣٤/٤٠ (تيمور الشرقية) ؛ و ٣٤/٤١١ (سانت هيلانة) ؛ و ٣٤/٤١٢ (جبل طارق) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٧ — ٢٢ يستعاض عن الفقرة الفرعية ٧ — ٢٢ '٢' بما يلي .

'٢' القيام عن طريق البحث والتحليل بتحديد الأحوال السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في افريقيا وكذلك الأحوال في الأقاليم الأخرى الواردة ضمن هذا البرنامج الفرعي والتي لها تأثير في انهاء الاستعمار .

٧ — ٢٣ الى أن يتم انهاء استعمار هذه الأقاليم ستظل جميع الأنشطة القائمة ذات أهمية .

البرنامج الفرعي ٢ — الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ

يعدل النص التالي الفقرات المذكورة أدناه من الوثيقة A/33/6/Rev.1 .

(ب) المشاكل المطروقة

٧ — ٢٦ يستعاض عن عبارة "أقاليم ... الأحد عشر" بعبارة "أقاليم ... العشرة" .

تحذف من الحاشية (٣) الاشارات الى دومينيكا وسانت لوسيا وسان فنسنت .

٧ — ٢٧ آسيا والمحيط الهادئ . يتعلق هذا البرنامج الفرعي ، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، بثمانية أقاليم جزرية لم يتحقق فيها بعد تقرير المصير والاستقلال .

وتحذف من الحاشية (٤) الاشارات الى جزر جلبرت وجزر سليمان وتوفالو .

(ج) السند التشريعي

٧ — ٢٩ تحذف الاشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٢ ويدرج قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

يستعاض عن الجملتين الأخيرتين من الفقرة بالنص التالي .

واتخذت الجمعية العامة أيضا في دورتها الرابعة والثلاثين القرارات ٣٤/١٠ و ٣٤/٣٤ الى ٣٤/٣٩ بشأن ١٣ اقليما في منطقتي الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ . واتخذت أيضا المقررات ٣٤/٤١٣ الى ٣٤/٤١٦ بشأن بروني وبيتكيرن وجزر فولكلاند (مالفيناس) وأنتيغوا وسان كيتس — نيفيس — أنغويلا ، كما توصلت الى توافق في الآراء (المقرران ٣٤/٤٠٩ و ٣٤/٤١٠) بشأن اقليمين .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٧ - ٣٢ يستعاض عن عبارة " الأقاليم الأحد عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي " بعبارة " الأقاليم الثمانية غير المتمتعة بالحكم الذاتي " .

البرنامج ٢ - مفوضية الأمم المتحدة لناميبيا

يستعاض عن الفقرة ٧ - ٤٢ (ب) من الوثيقة A/33/6/Rev.1 بما يلي .

٣ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

٧ - ٤٢ ب بالنظر الى الحالة السياسية غير العادية من الصعب أن تعين على وجه الدقة المواعيد التي يمكن أن تنجز فيها البرامج المدرجة أدناه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ أو الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . كما أن من الصعب ، بالمثل تعيين موعد استقلال ناميبيا . وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ سيجرى الاضطلاع بالبرامج التالية أو مواصلتها :

'١' التعليم والتدريب ؛

'٢' معهد الأمم المتحدة لناميبيا ؛

'٣' برنامج بناء الدولة الناميبية ؛

'٤' تنفيذ برنامج وثائق السفر للناميبيين ؛

'٥' تنفيذ المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ؛

'٦' نشر المعلومات .

البرنامج الفرعي - ناميبيا*

يعدل النص التالي الفقرات المذكورة أدناه من الوثيقة A/33/6/Rev.1 .

(أ) الأهداف

٧ - ٤٥ يستعاض في الجملة الأولى من هذه الفقرة عن كلمة " تنفيذ " بكلمة " إعمال " .

ويستعاض أيضا عن النص الأصلي في ٧ - ٤٥ '٤' بما يلي :

---

* عدل عنوان البرنامج الفرعي هذا من " تقديم المساعدة الى ناميبيا " الى " ناميبيا " ليعكس بصورة أفضل مضمون البرنامج وأهدافه .

Digitized by UNOG Library

'٤' العمل ، بوصفه السلطة القائمة بالتنسيق ، في تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية ؛

ويضاف السطر الجديد التالي ليكون بمثابة ٧ - ٤٥ '٦' :

'٦' نشر المعلومات .

(ج) السند التشريعي

٧ - ٤٧ بعد ٣٢/٩ يضاف ٣٣/١٨٢ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٧ - ٤٩ يستعاض عن البند ج من هذه الفقرة بما يلي .

تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية عن طريق توجيه وتنسيق المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة الى الناميبيين خارج الاقليم .

(هـ) الأثر المتوقع

٧ - ٥٢ يستعاض عن البنود '٢' و '٣' و '٥' من هذه الفقرة بما يلي .

'٢' قرر برنامج الأمم المتحدة الانمائي رقما ارشاديا للتخطيط لناميبيا ؛

'٣' تم انشاء معهد ناميبيا في لوساكا للتدريب والبحث ؛

'٥' بدئ تنفيذ برنامج بناء الدولة الذى زادت الوكالات المتخصصة عن طريقه برامجها لتقديم المساعدة للناميبيين تحت توجيه مجلس ناميبيا وبالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٢

الإعلام

البرنامج - ادارة شؤون الإعلام *

يعدل النص التالي الفقرات المذكورة أدناه من الوثيقة A/33/6/Rev.1

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الحكومي الدولي

١٢ - ١ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/١١٥ جيم المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ أنشئت هيئة الاستعراض الحكومية الدولية المعروفة باسم لجنة استعراض سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الاعلامية والتي تتألف من ٤١ دولة من الدول الأعضاء . وقررت الجمعية العامة كذلك في قرارها ٣٤/١٨٢ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الابقاء على اللجنة التي ستعرف من الآن فصاعدا باسم لجنة الأمم المتحدة للإعلام وزادت عضويتها من ٤١ الى ٦٦ دولة .

١٢ - ٢ وستقوم لجنة الأمم المتحدة للاعلام سنويا ببحث سياسات الاعلام وأنشطته ، وستقوم الجمعية العامة كذلك ببحثها في اطار المناقشة التي تجريها اللجنة الخامسة بشأن مقترحات الميزانية . وتضطلع هيئات حكومية دولية فنية أخرى بتقييمات للأنشطة الاعلامية في ميادينها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

البرنامج الفرعي ٢ - الاعلام المتعمق

(د) الاستراتيجية والناتج

'٤' شعبة الاعلام الاقتصادى والاجتماعي

١٢ - ٥٠ يضاف البندان الفرعيان التاليان .

(هـ) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (١٩٨١) ؛

(و) ندوات عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في رودسيا الجنوبية (١٩٨٠-١٩٨١) .

(ج) السند التشريعي

٦١-١٢ يضاف قرارا الجمعية العامة ٣٣/١١٥ و ٣٤/١٨٢ .

---

* عدل عنوان البرنامج ليعكس اسم الادارة .

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٣

قضايا التنمية وسياساتها

البرنامج ١ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ٣ - المسائل المالية المحلية والضريبية

يستعاض عن الفقرة ١٣-٣٧ من A/33/6/Rev.1 بما يلي :

(د) الاستراتيجية

'١' طبيعة التغيير في الاستراتيجية

ان الاستراتيجية المقترحة أدناه ترمي ، بالمقارنة مع الاستراتيجية السابقة ، الى زيادة التأكيد على تعبئة المدخرات الشخصية في البلدان النامية بغية زيادة اعتماد هذه البلدان على الذات من الناحية المالية والى استعمال تلك المدخرات من أجل تعزيز التنمية انطلاقا من القاعدة. وهناك فرق آخر بين الاستراتيجية السابقة والاستراتيجية المقترحة أدناه ، يتناول الأعمال المتعلقة بالجباية الدولية للضرائب : اذ بما أن فريق الخبراء المعني بالمعاهدات الضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية انتهى ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، من اعداد اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية بشأن تفادي الازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فان الأعمال ستتركز ، في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، على التهرب من الضرائب وتفاديها على الصعيد الدولي ، اللذان يتسببان للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في خسائر فادحة من حيث الدخل .

'٢' الاستراتيجية الجديدة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٣-٣٧ سوف يستهدف برنامج الأبحاث والدراسات المتعلقة بتعبئة المدخرات الشخصية ، تمشيا مع نتائج واستنتاجات الندوة الدولية المعنية بتعبئة المدخرات الشخصية في البلدان النامية ، المعقودة في كينغستون ، بجامايكا ، في شباط/فبراير ١٩٨٠ ، توفير الأساس لايجاد أدوات وحوافز أفضل للادخار وصياغة اقتراحات بشأن السياسة التي ينبغي انتهاجها لتوسيع نطاق التسهيلات الائتمانية لكي تشمل المزارعين وأصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة . أما السياسات المتعلقة بذلك فسوف توضع في ندوة دولية ثانية تعنى بالمدخرات ستعقد في أوائل عام ١٩٨٢ . وسترمي الأعمال المتعلقة بالجباية الدولية للضرائب الى ارساء قاعدة لصياغة اقتراحات ومبادئ توجيهية تتعلق بسياسة تعزيز التعاون الدولي لمحاربة التهرب من الضرائب وتفاديها على الصعيد الدولي . وستتمثل الأعمال في اعداد دراسة استقصائية للوسائل المستخدمة للتهرب من الضرائب وتجنبها في المعاملات التي تحدث في سياق دولي ، ودراسة الحلول الممكنة لمشاكل التهرب من الضرائب وتجنبها ، ودراسة جدوى توحيد المقاييس المتعلقة بمفاهيم ومبادئ ومعايير التفسير في مجال الضريبة الدولية ،

Digitized by UNOG Library

كخطوة أولى نحو امكانية صياغة اتفاقية دولية لتبادل المعلومات من أجل منع التهرب من الضرائب وتجنبها . وستقدم الدراسة الاستقصائية والدراسات الأخرى الى فريق الخبراء المعني بالمعاهدات الضريبية (الذى ستعاد تسميته ليصبح فريق الخبراء المعني بالضريبة الدولية) . وكتكملة لدراسة جباية الضرائب في البلدان المتقدمة النمو على الأرباح من الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية ، التي أجريت في فترة السنتين السابقة ، سوف يجرى تقييم متعلق لفعالية الحوافز الاستثمارية ، وخاصة الحوافز الضريبية الممنوحة من البلدان النامية .

البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية

يستعاض عن البرنامج الفرعي ٤ : تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية ، وكذلك البرنامج الفرعي ٥ : المشاركة الشعبية في جهود التنمية على الصعد المحلية والوسطى (A/33/6/Rev.1 ، الفقرات من ١٣-٩٧ الى ١٣-١١٥) بالنص التالي :

البرنامج الفرعي ٤ - التنمية الريفية المتكاملة

(أ) الهدف

١٣-٩٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية في زيادة فعالية تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة الموجهة نحو استئصال الفقر .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣-٩٨ ازداد اعتراف حكومات البلدان النامية ، اذ تواجه مشاكل جسيمة متعلقة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية تزيد من وطأة الفقر في الأرياف وبالضرورة الملحة لحل هذه المشاكل من أجل الاسراع بالتنمية الوطنية ، بالقيود الشديدة التي يفرضها اتباع مناهج تنحصر في قطاع واحد أو تقتصر على المستوى المحلي لتناول مسألة التنمية الريفية . وقد أفضت هذه القيود ، في كثير من الأحيان ، الى عدم فعالية تعبئة الموارد الوطنية والدولية ، نظرا لتشتّت الجهود ، وتضارب الأنشطة على مستويات حكومية مختلفة ، وعدم وجود نقطة للتركيز المتكامل للأنشطة القطاعية في خطط وبرامج التنمية الريفية . وكان الحل المفضل لهذه المشكلة في كثير من البلدان هو وضع برامج جديدة متكاملة من الناحية القطاعية والعمل في اطار متعدد المستويات . بيد أن تنفيذ هذه البرامج المتعلقة بالتنمية الريفية المتكاملة كثيرا ما كان عسيرا ، لأن النظم الموجودة لتخطيط التنمية وادارتها وتدبيرها تستلزم عادة تغييرات كبيرة للتمكين من اتباع النهج المفضل المتعدد القطاعات والمستويات . هذا علاوة على انعدام نظم المعلومات التي ستكون مطلوبة من أجل ممارسة رقابة ادارية فعالة والتعجيل بتنفيذ هذه البرامج . وحتى في الحالات التي تكتسب فيها خبرة وطنية عن كيفية التنفيذ الناجح لبرامج التنمية الريفية المتكاملة هذه ، فان الخبرة المكتسبة في بلد أو اقليم ما قلما تكون معروفة في بلدان أخرى تواجه صعوبات مماثلة . وهذا صحيح بوجه خاص في مجال تطوير ورصد وتقييم النظم اللازمة لتعزيز تكامل تخطيط التنمية وادارتها وتنظيمها في جميع المراحل .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى ذلك ، فان التعاون التقني المقدم من منظومة الأمم المتحدة كثيرا ما ساهم في خلق صعوبات على المستوى الوطني لأن المساعدة ذاتها كانت مقيّدة باعتبارات قطاعية توجهها الوكالات ومفتقرة الى نقطة التركيز المتكامل اللازمة ، خاصة من حيث تخطيط البرامج وتنفيذها .

(ج) السند التشريعي

١٣-٩٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من القرار الثاني لمؤتمر الأغذية العالمي ، الفقرات ٥ ، ٦ و ٧ ، الذى وافقت عليه الجمعية العامة بمقتضى قرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ؛ ومن الفقرة ٥ من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٠٧ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ ؛ والفقرة ٢ من قرار المجلس ٢٠٧٣ (د - ٦٢) المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧ ؛ ومن مقرريه ١٧٥ (د - ٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ و ١٩٧٩/٦٧ المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٣-١٠٠ ترمي استراتيجية هذا البرنامج الفرعي الى توفير الدعم للجهود المشتركة بين الوكالات في مجال التعاون التقني عن طريق تقديم خدمات استشارية لصياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للتنمية الريفية المتكاملة ، التي تنطوى على نهج متعدد المستويات والقطاعات . ومشاريع التعاون التقني المشمولة بهذا البرنامج الفرعي هي تلك التي تكون في حد ذاتها متعددة القطاعات في وجهتها وتكون عادة مشتركة بين الوكالات من حيث طبيعتها ومعنية بالتخطيط والبرمجة وادارة البرامج . ولتسخير هذا النهج المتكامل المتضافر في تناول مسألة التعاون التقني على الصعيد القطرى ، سيقدم دعم فني للجهود المشتركة بين الوكالات في اطار فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة التنسيق الادارية ، التي يتوقع أن يزداد تعزيزها كجزء من متابعة المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣ - ١٠١ من المتوقع أن يسفر هذا البرنامج الفرعي عن قيام عدد من البلدان باعتماد خطط وبرامج محسّنة للتنمية الريفية المتكاملة موجهة نحو القضاء على الفقر ، استنادا الى نتائج التعاون التقني المتعدد القطاعات والوكالات . ومن المتوقع أن تتخذ عدة بلدان اجراءات محسنة لرصد برامج التنمية الريفية وتقييمه بانتظام قصد تعزيز عمليات تخطيط التنمية الريفية وتنفيذها . ومن شأن هذا أن يؤدى بدوره الى زيادة فعالية استخدام الموارد من أجل التنمية الريفية ، بما في ذلك زيادة فعالية تطبيق التعاون التقني المتعدد القطاعات .

البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

لم يدرج البرنامج الفرعي ٣ ، السياسة والتخطيط الاقتصاديان في أمريكا الوسطى ، (A/33/6/Rev.1 ، الفقرات من ١٣ - ١٨٥ الى ١٣ - ١٩٠) ، باعتباره برنامجا فرعيا منفصلا ،

Digitized by UNOG Library

لكنه مدمج ، بوصفه عنصر البرنامج ٢-٢ من البرنامج الفرعي ٢ ، رسم الاستراتيجيات والسياسات ، في الفقرة ١٢-١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (١) . وستظل الحالة هكذا في فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

أما البرنامج الفرعي ٤ ، تحليل سياسات القطاع العام في المكسيك ، (المرجع نفسه ، الفقرات من ١٣-١٩١ الى ١٣-١٩٨) والبرنامج الفرعي ٥ ، التحليل الاقتصادي الطويل الأجل (المرجع نفسه ، الفقرات من ١٣-١٩٩ الى ١٣-٢٠٦) ، فانهما لم يردا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وقد توقفا نظرا للأولوية الدنيا المعطاة لهما .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/34/6) .

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٥

الأغذيـة والزراعـة

البرنامج ١ - مجلس الأغذية العالمي

الأجزاء المرسوم تحتها خط من النص التالي هي تنقيحات لفقرات A/33/6/Rev.1 المذكورة والمستنسخة أدناه .

٣ - الأنشطة المشتركة الهامة المتوقعة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٥ - ٧ بالاضافة الى استمرار التنسيق الرسمي ، سيولي خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل اهتمام خاص للأنشطة المشتركة على النحو التالي :

(أ) وضع برامج خاصة لزيادة انتاج الأغذية ودعم اعداد وتنفيذ استراتيجيات قطاع الأغذية الوطني ، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للانشاء والتعمير والمصارف الاقليمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ؛

(ب) وضع برامج خاصة في مجال الأمن الغذائي ، بما في ذلك الاحتياطي من الحبوب ، بالاشتراك مع برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة واللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي والمجلس الدولي للقمح ؛

(ج) تطوير وتحسين هيكل سياسة المعونة الغذائية بالاشتراك مع لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية والمجلس الدولي للقمح ؛

(د) وضع برامج خاصة للتغذية وتوزيع الاغذية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة ؛

(هـ) انشاء مرفق تمويلي خاص للأغذية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ؛

(و) اعداد خطة للطوارئ لمعالجة أزمات الأغذية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للانشاء والتعمير والمصارف الاقليمية والمجلس الدولي للقمح وصندوق النقد الدولي والاونكتاد .

Digitized by UNOG Library

جيم - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - تنسيق التدابير العالمية لمكافحة الجوع

(أ) الأهداف

١٥ - ٨ فيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي :

'١' الحفز على زيادة انتاج الأغذية في بلدان الاولوية الغذائية الى ٤ في المائة سنويا ؛ عن طريق تنمية استراتيجيات قطاع الاغذية ودعم الخطط والبرامج الشاملة الجارية الاخرى ؛

'٢' بدء العمل ، عن طريق الوكالات الحالية وعن طريق المشاركة الحكومية ، في برامج متخصصة في مجالات تخطيط التغذية والتدخل الغذائي والقضاء على النقص في المواد الغذائية الدقيقة في البلدان النامية وايجاد آلية للقيام بحملة ضخمة ضد الجوع باتاحة الأغذية مباشرة للجائعين ؛

'٣' الحصول باستمرار على امدادات كافية من المعونة الغذائية بحد أدنى قدره ١٠ ملايين طن على الاقل ، رهنا بالاستعراض المناسب ، وتطوير وتحسين الاطار العام لسياسة المعونة الغذائية ؛

'٤' انشاء احتياطي للطوارئ السنوي الدولي من الحبوب وقدره ٥٠٠٠٠٠ طن كما اقترحته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ؛

'٥' تحقيق احتياطي من الحبوب فعّال وكاف ؛ وتنظيم وصول البلدان النامية التي تعاني عجزا غذائيا ، على وجه الخصوص ، الى الاحتياطي في أوقات الندرة وارتفاع الاسعار ، بما في ذلك انشاء مرفق تمويلي بشروط سخية ؛

'٦' انشاء آلية للطوارئ مسبقا لمواجهة الأزمات الغذائية ؛

'٧' بدء العمل في برامج خاصة لتحسين امكانيات البلدان النامية في الاتجار بالأغذية وتنويع مصادر الامدادات اتقاء للأخطار الكامنة في تركيزها ؛

'٨' زيادة تدفق الموارد لزيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية عن طريق بذل جهود متخصصة لزيادة توفر قدر أكبر من الاستثمارات والمدخلات الزراعية الرئيسية ، بما يتناسب واحتياجاتها الانمائية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥ - ٩ تحتاج حالة الاغذية في العالم ، بكافة جوانبها ، بما في ذلك جهود المنظمات الدولية والحكومات لاستحداث حلول قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لمشاكل الأغذية ، الى متابعة ورقابة من

Digitized by UNOG Library

أجل الوقوف على أبعاد الصورة الكلية للأغذية وتقرير ما اذا كانت استراتيجية الأغذية العالمية ككل استراتيجية معقولة وتحديد نقاط الضعف والثغرات والمشاكل والتقدم بتوصيات الى الجمعية العامة بغية بلوغ النتائج المرجوة .

(ج) السند التشريعي

١٥ ـ ١٠ يستمدّ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مما يلي :

' ١ ' مؤتمر الأغذية العالمي واعلانه العالمي بشأن استئصال الجوع وسوء التغذية وتوصياته الـ ٢٢ الواردة في الاعلان ؛ (١)

' ٢ ' الاحكام المتعلقة بالاغذية والزراعة والواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ؛

' ٣ ' توصيات مجلس الأغذية العالمي ولا سيما بيانه في مانيلا : برنامج عمل لاستئصال الجوع وسوء التغذية ، الذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٥٢ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ (٢) واعلان مكسيكو الصادر عن مجلس الأغذية العالمي ، الذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٩٠ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛ ونتائج وتوصيات مجلس الأغذية العالمي (٣) التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٩٠ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛ ونتائج وتوصيات مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛ (٤)

' ٤ ' قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٦٩ (د ـ ٥٩) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ؛ و ٢٠٣٧ (د ـ ٦١) و ٢٠٣٨ (د ـ ٦١) المؤرخان في ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٦ و ٢١٠٧ (د ـ ٦٣) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٧ و ٢١١٤ (د ـ ٦٣) المؤرخ في ١١ آب/أغسطس ١٩٧٧ ؛ و ١٩٧٨/٦٩ المؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٨ ؛

' ٥ ' قرار الجمعية العامة ٣١/١٢١ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ؛ و٣٢/٥٢ المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ و ٣٣/٩٠ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ و ٣٤/١١٠ المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ .

---

(١) انظر تقرير مؤتمر الاغذية العالمي (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/32/19) ، الجزء الاول ، الفقرة ١ .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/33/19) الجزء الأول ، الفقرة ١ .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/34/19) الجزء الاول ، الفقرة ١ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية

'١' الحالة في ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ١١ تعدّ جميع المسائل المتعلقة بهذا البرنامج الفرعي ذات طبيعة متكررة وسيتم تناولها على مراحل عمل تتدرج مع التقدم المحرز. ونتيجة لهذا ستأخذ الانجازات المتوقعة شكل تقدم وسط في الحل التدريجي للمشاكل الرئيسية المتعلقة بالأغذية. ومن المتوقع أن تسفر جهود المجلس بالتعاون مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة عن الانجازات التالية خلال فترة ١٩٨٠-١٩٨١:

(أ) سوف يتم الاقتراب من الرقم المستهدف للمعونة الغذائية البالغ ١٠ ملايين طن عن طريق اتفاقية جديدة بشأن المعونة الغذائية تتعهد بتوفير ٧٫٥ مليون طن بدلا من التعهد السابق بتوفير ٤٫٢ مليون طن. وقد يصل الالتزام الفعلي الى ١٠ ملايين طن؛

(ب) سوف ينشأ احتياطي كاف من الحبوب عن طريق التفاوض بشأن الاتفاق الجديد الذى سيحل محل اتفاق القمح لعام ١٩٧١؛

(ج) سوف يتحقق الرقم المستهدف للاحتياطي الدولي للطوارئ المحدد بـ ٥٠٠٠٠٠ طن على أساس الاستعاضة عن الناقص منه سنويا؛

(د) من المتوقع انجاز الجوانب الاخرى للبرنامج الفرعي بخطوات تدريجية، مثل اجراء التحسينات في مجال زيادة انتاج الاغذية والتوزيع والتغذية ومرفق تمويلي للأغذية، وتحسين امكانيات تجارة الاغذية في البلدان النامية وانشاء آلية لمعالجة أزمات الاغذية، وغير ذلك من الآليات؛

(هـ) يتوقع استمرار احراز تقدم في تحقيق مستويات أعلى من الموارد الخارجية لانتاج الاغذية وزيادة امدادات المدخلات.

'٢' الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٥ - ١٢ سوف يكون لاستراتيجية مجلس الاغذية العالمي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ أربعة عناصر أساسية:

(أ) استطلاع جميع السبل الممكنة للاسراع بالجهود الدولية للاقلال من الجوع بدرجة هائلة خلال الثمانينات بغية القضاء عليه نهائيا؛

(ب) المفاوضات والاقناع السياسي على أعلى المستويات الحكومية من جانب الوزراء الاعضاء في المجلس، ورئيس المجلس، والمكتب، والمدير التنفيذى؛

(ج) الاعلان العام عن توصيات المجلس في اجتماعات المجلس وغيرها؛ بما في ذلك المحافل العالمية والاقليمية السياسية والاقتصادية؛

Digitized by UNOG Library

(د) قيام أمانة مجلس الاغذية العالمي باجراء مشاورات مع أمانات المنظمات الدولية الأخرى ومع الحكومات فرادى .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥ — ١٤ من المتوقع ان يظهر أثر مجلس الاغذية العالمي جليّا ببلوغ أهداف منظومة الأمم المتحدة ، على النحو المشار اليه في التوصيات الواردة في الفقرة ١٥—١٠ أعلاه . ويمكن قياس أثر المجلس من خلال ما حدث في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة من تأييد اجماعي لبيان مانيلا : برنامج عمل لاستئصال الجوع وسوء التغذية (٢) ، وهو البيان الذي انبثق عن الدورة الثالثة لمجلس الاغذية العالمي واعلان مكسيكو الصادر عن المجلس الذي اعتمده في الدورة الرابعة المعقودة في مكسيكو . (٣) وكذلك يتجلى الاثر الأولي في نجاح المجلس في تحقيق زيادة في المساهمات في احتياطي الطوارئ المحدد بـ ٥٠٠٠٠٠٠ طن ، والذي اقترحته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، وفي اعتماد ٢٩ بلدا ناميا استراتيجيات لقطاع الاغذية عقب الدورة الخامسة للمجلس المعقودة في أوتاوا وفي التوصل الى اتفاق لابرام اتفاقية جديدة بشأن المعونة الغذائية نتيجة الجهود التي بذلها المجلس عقب تلك الدورة .

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٦

المستوطنات البشريـــة

البرنامج ١ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

رغم أن البرنامج ١ من الفصل المتعلق بالمستوطنات البشرية في الخطة المتوسطة الأجـــل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ قد أعدّ وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة في دورتها الأولـــى ، الّا أنه لم تتح للجنة فرصة لاستعراض نص هذه الخطة الّا في دورتها الثانية . ورغم عدم وجـــود حاجة الى اجراء تنقيح جذري في البرنامج ١ ، فان بعض التغييرات أدخلت لكي يعكس هذا البرنامج آراء اللجنة طبقا للفقرة ٢ من القرار ٢/١ التي ترجو من المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحـــدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، أن يأخذ في الاعتبار التام ما أوصت به اللجنة في دورتها الثانيـــة من آراء ومن أولويات ومعايير ذات صلة من أجل اختيار المشاريع . وترد في مرفق القرار ٢/١ معايير اختيار المشاريع .

وقررت اللجنة أيضا ، لدى تلخيصها للمناقشة ، انه ينبغي مراعاة النقاط التالية في تخطيـط أنشطة المركز : (١)

(أ) الحاجة الى الحصول على نتائج عملية وملموسة وواقعية من عمل المركز ، بدلا مـن الدراسات النظرية والاكاديمية ؛

(ب) والرغبة في أن ينصب اهتمام المركز على تحسين الاحوال المعيشية وظروف العمـــل في المناطق الريفية ؛

(ج) واتفاق عام على أن يتضمن البرنامج الفرعي ٣ (المأوى والهياكل الاساسية والخدمات) أهم أنشطة المركز ، وبصفة خاصة في ميدان التعاون التقني ، الذي تتوليه اللجنة الأولوية القصوى ؛ (٢)

(د) والحاجة الى وضع نظم محلية مناسبة لتكنولوجيا البناء ، مدعّمة بقوانين ولوائـــح للبناء وصيانة مرافق الهياكل الاساسية واصلاحها ؛

(هـ) وتدريب الموظفين الوطنيين على تحمل مسؤوليات الادارة في برامج المستوطنـــات البشرية ؛

(و) ومضاعفة الجهود في مجال مشاركة الجمهور ، بما في ذلك وضع برنامج مكثف لنشـــر المعلومات يتضمن أنشطة سمعية بصرية .

---

(١) تقرير لجنة المستوطنات البشرية ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الملحق رقم ٨ (A/34/8) ، الفقرة ٦١ .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٣ .

Digitized by UNOG Library

ويعدّل النص التالي الفقرات المذكورة أدناه من A/33/6/Rev.1 بحيث يصبح نصها كالآتي :

البرنامج الفرعي ١ - سياسات واستراتيجيات المستوطنات

(أ) الهدف

١٦ - ١٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو اشراك مقرري السياسة في قضايا المستوطنات البشرية ، قصد زيادة الاعتراف والوعي بتكامل النهج المطلوب اتباعه وتحديد المسائل ذات الاولوية التي تستدعي اتخاذ اجراءات تتعلق بالسياسة .

(ب) التغييرات التي طرأت على المشاكل المطروقة منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨

١٦ - ١٨ يؤدى فصل الهيئات المقررة للسياسة عن المستوى التنفيذى العامل الى ادامة مشاكل نموّ السكان السريع ، والتحضر غير المخطط ، وعدم ملاءمة الظروف المعيشية السائدة في المستوطنات ، والتفاوت بين المستوطنات الحضرية والريفية . وفي الوقت الراهن ، لا تعنى السلطات السياسية والتشريعية عناية كافية بشتى مسائل المستوطنات البشرية ، التي لها طابع سياسي في أساسها وتستوجب دعما سياسيا قويا ، مما يضعف الوكالات على مستوى العمل التنفيذى . وقد بذلت ، في الآونة الاخيرة ، جهود للتوعية الوطنية الى ضرورة اتباع نهج متكامل ازاء تنمية المستوطنات البشرية وللشروع في عملية سياسية تجعل مقرري السياسة يتناولون مسائل المستوطنات البشرية . بيد أن تلك الجهود كانت لأغراض معينة فقط ، وكانت تمهيدية وغير كافية . كما أن الاهتمامات الحالية بالطاقة وتأثيرها على تنمية المستوطنات البشرية ، الى جانب قرار الجمعية العامة بشأن النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، تدعو الى اعادة تقييم سياسات المستوطنات البشرية .

(ج) التغييرات التي طرأت على السند التشريعي منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨

١٦ - ١٩ يضاف مايلي : والمبادئ التوجيهية والمعايير التي اوصت بها لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثانية ، القرار ٢ / ١ ، المرفق .

(د) الاستراتيجية

' ١ ' طبيعة التغيير في الاستراتيجية

١٦ - ٢١ سيقع مزيد من التشديد ، في الاستراتيجية الجديدة ، على أنشطة البحث والتدريب ونشر المعلومات على الصعيدين الوطني والاقليمي ، تمييزا لها عن الأعمال المضطلع بها على الصعيد العالمي ، وسترمي الى ايجاد دعم سياسي وتشريعي أوضح للمستوطنات البشرية وتفاعل بين السلطات التشريعية والتنفيذية .

' ٢ ' الاستراتيجية الجديدة للفترة المبتدئة مع بداية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٦ - ٢٧ الى ١٦ - ٢٩ اتضح أن امكانية التأثير في رسم سياسات المستوطنات الوطنية هي أفضل

Digitized by UNOG Library

على الصعيد دون الاقليمي / الاقليمي منها على الصعيد العالمي ، لذلك فان أنشطة البرنامج ستوجه نحو عقد مؤتمرات دون اقليمية /اقليمية لمقرري السياسة على المستوى الرفيع ، مما يوفر نقطة تركيز لعدد من الانشطة الداعمة الرامية الى زيادة فهم المسؤولين الرفيعي المستوى عن تقرير السياسة للحقائق الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بها المستوطنات الحضرية والريفية وزيادة وعيهم لتلك الحقائق . وهذا البرنامج الفرعي الذى يستهدف أيضا مساعدة اللجنة في دورها كهيئة لتقرير السياسة سيوفر المعلومات على النطاق اللازم للجنة . وستعطى الاولوية ، في مجال أنشطة نشر المعلومات ، لاستحداث نظم اعلامية ملائمة على الصعيدين الوطني والاقليمي ، مدعمة بنظام عالمي ، ولتوزيع المواد السمعية البصرية الموجودة ، على أن يكمل ذلك دعم مالي وتقني لتشجيع انتاج المواد الجديدة المناسبة في المناطق النامية ، بغية تمكين مقرري السياسة الوطنية من ادراك وتحليل المسائل المطروقة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦ - ٣١ من المحتمل ان تزداد فعالية رسم السياسات والاستراتيجيات باشتراك المسؤولين الحكوميين على أساس وطني واقليمي . ومع زيادة تفهم المشاكل وزيادة الوعي للطابع الملحّ لرسم السياسات وأهميته ، سيعطى تحسين المستوطنات البشرية ، في السياسات الانمائية للبلدان النامية درجة أعلى من الاولوية .

البرنامج الفرعي ٢ - تخطيط المستوطنات

(أ) الهدف

١٦ - ٣٢ هدف هذا البرنامج الفرعي هو دراسة الاتجاهات وتقييم مرافق البحث والتدريب ، ودعم البلدان والمناطق في مشاريع محددة متعلقة بتخطيط المستوطنات ترى هذه البلدان والمناطق أنها تستلزم اتخاذ الاجراءات على سبيل الاولوية .

(ب) التغييرات التي طرأت على المشاكل المطروقة منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨

١٦ - ٣٣ يضاف مايلي : ولابد من النظر الى تخطيط المستوطنات البشرية باعتباره جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية الوطنية بغية ضمان المراعاة المناسبة لتوزيع السكان فيما يتعلق بتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة والمكونات اللازمة لهياكلها الاساسية . وان معظم البلدان ينقصها هذا النوع من التخطيط المتكامل - الذى يشمل المناطق الحضرية بالمعنى الضيق للكلمة ، والمقاطعات المجاورة او المجتمعات التابعة التي لها صلة وثيقة بالمدينة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يشمل المناطق الريفية .

(ج) التغييرات في السند التشريعي

١٦ - ٣٦ يضاف القرار ٢/١ للجنة المستوطنات البشرية ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية

'١' طبيعة التغيير في الاستراتيجية

٣٦ — ٣٨ من المقرر أن يعار الاهتمام الى تخطيط المستوطنات الريفية، بالاضافة الى الجهود التي تقرر توجيهها الى تشجيع وتنفيذ أنشطة تخطيط المستوطنات على مستوى التخطيط المتروبولي والحضرى. وسيعاد تقييم وبحث الاحتياجات الى الطاقة بغية الاقتصاد الى أبعد حد في استهلاك الطاقة، وذلك باتباع نهج أرشد في استخدام الاراضي يقلل، اذا كان ناجحا، من عجز ميزان المدفوعات الناجم عن واردات النفط.

'٢' الاستراتيجية الجديدة للفترة المبتدئة مع بداية فترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣

١٦ — ٤١ سيكون من الضرورى، نظرا للموارد التي يحتمل أن تتوفر، تركيز تخطيط المستوطنات على انواع الدعم التي تمس الحاجة اليها للجهود الوطنية، مثل مساعدة الحكومات في (أ) اضفاء الطابع الرسمي على عملية التخطيط داخل المؤسسات الحكومية الموجودة او الناشئة؛ (ب) واتساق الانشطة القطاعية وتحديد مجالات الخيار في تخطيط المستوطنات؛ (ج) وتدريب الملاك الوطني على اعداد خطط اقليمية ومتروبولية، وعلى تخطيط مستوطنات حضرية وريفية جديدة، واقامة نظم معلومات بشأن المستوطنات البشرية؛ (د) ومساعدة الحكومات في ايجاد أسس أفضل للبيانات من اجل تخطيط المستوطنات على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي؛ (هـ) دعم برامج التخطيط التي ترمي خصيصا الى تحسين الظروف المعيشية وزيادة فرص العمل لأفقر سكان المستوطنات الحضرية والريفية.

(هـ) الأثر المتوقع

١٦ — ٤٢ من المتوقع ان يعمد مزيد من البلدان الى اضفاء الطابع المؤسسي على عملية التخطيط في اطار تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان تحظى المستوطنات البشرية بنصيب عادل من جهود التخطيط والموارد الانمائية، لكي يتسنى القيام كلما ينبغي بتقييم وتخطيط امكانيات استيعاب سكان الارياف في المستوطنات الريفية.

البرنامج الفرعي ٣ — المأوى والهياكل الأساسية والخدمات

(أ) الهدف

١٦ — ٤٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في استحداث سياسات، وبرامج، وآليات ومؤسسات مالية للتعجيل باتاحة ما يكفي من المأوى والهياكل الأساسية والخدمات، مع التأكيد بوجه خاص على مستوطنات ذوى الدخل المنخفض في المناطق الحضرية والريفية، ولتسهيل استعمال مواد البناء الملائمة واستحداث تكنولوجيات ابداعية.

Digitized by UNOG Library

(ب) التغييرات التي طرأت على المشاكل المطروقة منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨

١٦ - ٤٤ ان الآثار الخطيرة التي تخلفها أزمات الطاقة الحالية على اقتصادات معظم البلدان النامية لا تتسبب في زيادة تأخير الانجازات السكنية وتوفير الخدمات الاساسية فحسب ، بل ان لنقص الطاقة أثرا اوسع من ذلك بكثير على المستوطنات البشرية بسبب ما له من تأثير خاص على تكاليف مواد البناء والنقل . غير أن تخطيط المستوطنات البشرية ، ولا سيما تخطيط استخدام الأراضي ، يمكن أن يوفّر أداة ممتازة لحفظ الطاقة والتقليل من استهلاكها . وسينصب التشديد الجديد على التقليل من الحاجة الى تنقل الناس والبضائع . ولا بد من اعادة تقييم نظم النقل وشبكات المرافق العامة ، وأساليب البناء ، وتطويرها بغية التقليل من استخدام الطاقة وتخفيض التكاليف .

(ج) التغييرات التي طرأت على السند التشريعي منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨

١٦ - ٤٧ القرار ٢/١ للجنة المستوطنات البشرية ، المرفق .

(د) الاستراتيجية

'١' طبيعة التغييرات في الاستراتيجية

١٦ - ٥٠ أولت لجنة المستوطنات البشرية لهذا البرنامج الفرعي الأولوية القصوى ؛ وستخصص له حصة أكبر من موارد الموظفين . وسيجرى التوسع في دراسة الجوانب التكنولوجية لمواد البناء ، والهياكل الاساسية والطاقة ، توسعا كبيرا . وسينصب قدر أكبر من التشديد على مسائل الطاقة في توفير المساكن والهياكل الأساسية والخدمات ، مع الاهتمام خاصة باحتياجات ومتطلبات الفقراء في المناطق الحضرية والريفية . وستتركز أنشطة المركز على المجالات التالية :

(أ) سياسات وبرامج الاسكان ، ولا سيما تلك التي تعد خصيصا للمجموعات الأقل دخلا التي تعيش في الأحياء الفقيرة والمستقطنات والمناطق الريفية ؛

(ب) تنظيم وتكنولوجيا صناعات التشييد ومواد البناء ؛

(ج) المقاييس والتكنولوجيات اللازمة للهياكل الأساسية والخدمات ، مع الاهتمام خاصة باحتياجات الطاقة وحفظها ، والنقل ، وامدادات المياه ، والمجارى ، والتخلص من الفضلات ؛

(د) الموارد المالية اللازمة لتوفير المأوى والهياكل الأساسية والخدمات .

'٢' الاستراتيجية الجديدة للفترة المبتدئة مع بداية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

(ب) الصعيد الاقليمي

١٦ - ٦١ من المتوقع ان تستهدف المساعدة التقنية ، على الصعيد الاقليمي ، المجالات ذات الاولوية التي تحددها حكومات المنطقة ، وان يتم انتقاؤها وفقا للمعايير التي وضعتها لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثانية والتي تؤكد على (أ) تطوير الأحياء الفقيرة والمستقطنات (ب) و تعبئة

Digitized by UNOG Library

الموارد واستحداث آليات مالية مبتكرة (ج) ودعم تنمية قطاع البناء (د) واستحداث تكنولوجيات ملائمة (هـ) وتسهيل توفير الهياكل الاساسية الرئيسية، وخاصة وسائل النقل، والمياه والمجارى (و) وتشجيع تدابير حفظ الطاقة وفعالية استخدامها وتحديد تكنولوجيات ابداعية.

(ج) الصعيد العالمي

١٦ — ٦٣ سيستهدف العمل الذى يزمع القيام به على الصعيد العالمي دعم عمل اللجنة في شكل المدخلات التقنية اللازمة لاعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج اسكانية. وسيشمل هذا سلسلة من الحلقات الدراسية الاقليمية والأقاليمية؛ ودراسات عن: (أ) مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني وكذلك اجراء دراسة عن الاحياء الفقيرة الواقعة في قلب المدينة؛ (ب) والمسائل المتعلقة بسياسة تطوير صناعة التشييد المحلية؛ (ج) وتحليل أقاليمي للمقاييس والتكنولوجيات اللازمة لتوفير مستوطنات تحتوى على مساكن لذوى الدخل المنخفض؛ (د) واحتياجات المستوطنات الريفية والفقراء في المدن الى الطاقة؛ (هـ) وحفظ الطاقة في مجال البناء (بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا)؛ (و) وتمويل المأوى والهياكل الاساسية والخدمات دعما لأنشطة القطاع غير الرسمي. وسيتم الاضطلاع ايضا بعدد من الانشطة لمساندة الحكومات في جهودها الرامية الى حماية مؤسسات الادخار والتمويل السكنيين ضد مخاطر التضخم. وسيتم البدء في مشاريع ارشادية نموذجية في قطاع البناء.

(هـ) الأثر المتوقع

١٦ — ٦٥ من المتوقع ان تؤدى تنقيحات هذا البرنامج الفرعي الى تأثير أكبر من تأثير الخطة الاصلية فيما يتعلق بايجاد آليات مالية من أجل توفير المأوى والهياكل الاساسية والخدمات، عن طريق تطوير مواد البناء وتخفيض التكاليف وزيادة الناتج في البلدان النامية. ومن المتوقع أيضا ان تساعد الاستراتيجية عددا اكبر من المراكز الوطنية في استحداث مقاييس ملائمة لتصميم البناء والهياكل الاساسية وكذلك معايير للانتفاع بمصادر الطاقة البديلة، وفي زيادة فعالية استعمال الطاقة في المستوطنات البشرية.

Digitized by UNOG Library

الفصـــل ١٧

التنمية الصناعيـــة

البرامج ١ و ٢ و ٣ ـ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ستنظر الجمعية العامة في أثناء دورتها الخامسة والثلاثين في اعلان وخطة عمل ليما اللذين اعتمدا بتصويت أجرى بنداء الأسماء في المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحـدة للتنميـة الصناعية . وفي أعقاب هذا النظر ستقدم التنقيحات الممكنة للخطة المتوسطة الأجل بوصفها اضافـة لهذه الوثيقـة .

Digitized by UNOG Library

الفصـــل ١٨

التجـارة الدوليـة

يأخذا هذا التنقيح في الاعتبار مقررات مجالس الادارة المعنية (المؤتمر في دورته الخامسة ، ومجلس التجارة والتنمية في دورات مختلفة) منذ النصف الأول من عام ١٩٧٨ ، وكذلك التوجيهات أو التوصيات التي تتصل بأعمال الأونكتاد والمتضمنة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة أو مؤتمرات الأمم المتحدة منذ ذلك الحين ، بما في ذلك المؤتمرات المعقودة تحت رعاية الأونكتاد . وتحل النصوص التالية محل نصوص البرامج والبرامج الفرعية المقابلة الواردة في A/33/6/Rev.1 .

البرنامج ٢ ــ الأونكتاد : السلع الأساسية

ألف ــ التنظيم

١ ــ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨-٤٨ يضطلع بالنظر فيما تقوم به الأمانة من أعمال في اطار هذا البرنامج ، مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية المختصة ، ولا سيما لجنة السلع الأساسية واللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (١) ، والهيئات الفرعية للجنة السلع الأساسية (٢) ، والمؤتمرات

---

(١) حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، كانت لجنة السلع الأساسية وهيئاتها الفرعية تنظر بصفة رئيسية فيما تقوم به الأمانة من أعمال ، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، قرر مجلس التجارة والتنمية في الشطر الأول من دورته السادسة عشرة ، بموجب مقرره ١٤٠ (د ــ ١٦) أن ينشئ ، عملا بقرار المؤتمر ٩٣ (د ــ ٤) ، لجنة دولية حكومية مخصصة لتنسيق الأعمال التحضيرية والمفاوضات ، ولمعالجة ما قد ينشأ من قضايا رئيسية متعلقة بالسياسة العامة ، ولتنسيق تنفيذ التدابير الموضوعة في ظل البرنامج المتكامل . ولم تجتمع لجنة السلع الأساسية في الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩ ، حيث قام مجلس التجارة والتنمية بمباشرة بعض وظائفها ، في حين عقدت اللجنة الدولية الحكومية المخصصة تسع دورات . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، قرر مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة عشرة ، بموجب قراره ٢٠٠ (د ــ ١٩) أن تستمر اللجنة الدولية الحكومية المخصصة حتى نهاية عام ١٩٨٠ ، وأن يعهد الى لجنة السلع الأساسية بالمسؤولية عن الأعمال التي تلي ذلك بموجب البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بعد هذا التاريخ ، وتحدد موعد اجتماع كل من اللجنة الدولية الحكومية المخصصة ولجنة السلع الأساسية في عام ١٩٨٠ .

(٢) تضم الهيئات الفرعية للجنة السلع الأساسية ، اللجنة الفرعية الدائمة للسلع الأساسية التي عقدت آخر اجتماع لها في عام ١٩٦٧ ، والفريق الدائم المعني بالمواد التركيبية والبدائل الذى عقد آخر اجتماع له في عام ١٩٧٤ ، ولم تتم بعد جدولة اجتماعات جديدة لهاتين الهيئتين . أما لجنة التنغستن التي ترفع أعمالها أيضا الى لجنة السلع الأساسية ، فقد تحدد موعد انعقاد دورتها الثانية عشرة في شباط/فبراير ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

والاجتماعات التحضيرية وغير التحضيرية المعنية بالسلع الأساسية ، سواء التي تنعقد في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية أو خارجه .

٢ ـ الأمانة

١٨—٤٩ الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي شعبة السلع الأساسية التي كان بها في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، ٤٣ وظيفة من الفئة الفنية ، ولم يكن أى منها ممولا من مصادر خارجة عن الميزانية . وكان هيكل الشعبة في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ على الوجه التالي :

	موظفو الفئة الفنية		
الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير (أ)	٦	—	٦
فرع التطوير والدراسات العامة	١٤	—	١٤
فرع المعادن والفلزات	٨	—	٨
فرع السلع الزراعية	١٥	—	١٥
المجموع	٤٣	—	٤٣

(أ) يشمل وحدة مفاوضات البرنامج المتكامل للسلع الأساسية (أنظر الفقرة ١٨—٥٠) .

٣ ـ أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٨—٥٠ يتفق الهيكل الادارى الأساسي لشعبة السلع الأساسية ، الموضح أعلاه ، مع الهيكل المقترح للبرنامج ، الذى يظل العنصر الرئيسي فيه هو تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وأضيف في الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ الى أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ ، عدد من فرق العمل (أربع فرق تغطي السلع الزراعية وفرقتان للمعادن والفلزات وفرقة واحدة للصندوق المشترك) الى الهيكل الادارى الأساسي ، بغية تعزيز أنشطة الأمانة فيما يتصل بالبرنامج المتكامل ، لا سيما الأنشطة الأكثر تقنية اللازمة في المراحل المبكرة من تنفيذ البرنامج . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، عندما انتقل تنفيذ البرنامج الى المراحل الأكثر تقدما ذات الطابع التحضيرى والتفاوضي ، توقفت فرق العمل وتم استيعاب بعض أعضائها من جديد في الفروع الموضوعية ، وكلف الآخرون بالعمل في وحدة المفاوضات المنشأة حديثا ، والملحقة بمكتب المدير ، والمصممة لتوفير الدعم بصورة مرنة لعملية التفاوض .

Digitized by UNOG Library

٤ - الانجازات المتوقعة واعادة التنظيم المترتبة

(أ) الانجازات المتوقعة

' ١ ' البرنامج الفرعي ١ - البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

١٨-٥١ يدعو الجدول الزمني لتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، كما ورد في قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) ، الى الفراغ من الاجتماعات التحضيرية بشأن السلع الأساسية كل على حدة ، بحلول شباط/فبراير ١٩٧٨ ، ومن المفاوضات بشأن السلع الأساسية كل على حدة ، بنهاية عام ١٩٧٨ . وعمد مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة ، المعقودة في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، الى مد الجدول الزمني الى نهاية عام ١٩٧٩ . وقرر المؤتمر في دورته الخامسة ، المعقودة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، بموجب القرار ١٢٤ (د - ٥) ، أنه ينبغي بعد نهاية الاطار الزمني المحدد للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، أن تصبح أية اجتماعات تحضيرية ومفاوضات أخرى تجرى تنفيذا لقرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) جزءا من برنامج العمل العادي للأونكتاد في ميدان السلع الأساسية الى جانب الجوانب الأخرى للأعمال المتصلة بالسلع الأساسية .

١٨-٥٢ وفي ضوء الاتفاق الذي تم التوصل اليه في آذار/مارس ١٩٧٩ بشأن العناصر الأساسية للصندوق المشترك ، فمن المتوقع اتمام المفاوضات بشأن الصندوق في النصف الأول من عام ١٩٨٠ .

١٨-٥٢ ألف وتمت حتى الآن ، في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، المفاوضات بشأن اتفاق سلعي جديد واحد ، هو اتفاق المطاط الطبيعي . وسوف يتوقف اتمام المفاوضات بشأن السلع الأساسية الأخرى المدرجة في البرنامج ، والتي لا تشملها من قبل اتفاقات دولية ، على مقررات تتخذها الحكومات ولا يمكن التكهن بها في الوقت الحاضر ، وان كان يرى من المحتمل انعقاد مؤتمرات تفاوض بشأن الشاي والجوت في عام ١٩٨٠ . أما السلع الأساسية المدرجة في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية والمشمولة بالفعل باتفاقات سلعية دولية ، فمن المتوقع للمفاوضات الجارية تحت رعاية الأونكتاد لعقد اتفاقات جديدة بشأنها أن تتم بالنسبة للقصدير في ١٩٨٠ ، وبالنسبة للسكر في ١٩٨٢ . وتأجلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ المفاوضات بشأن الكاكاو ؛ وطالب المؤتمر بذل جهود من أجل اعادة عقد المؤتمر قبل نهاية ١٩٨٠ ان أمكن .

١٨-٥٢ باء وتشمل الجوانب الرئيسية الأخرى للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية تدابير في مجال تثبيت حصائل الصادرات ، والتسويق والتوزيع ، والتجهيز ، وغيرها من التدابير الانمائية مثل البحث الانمائي ، وتعزيز الأسواق ، والتنويع ، وتحسين الانتاجية . وثمة عدد من الدراسات الافرادية تحت تلك العناوين تحرز تقدما بالفعل وسوف تتم في ١٩٨٠ . على ان المزيد من العمل في تلك المجالات سوف تتوقف مدته وتوقيته على مقررات تتخذها الحكومات ولا يمكن بالتالي ، في هذه المرحلة ، التكهن بتاريخ الانتهاء من مختلف جوانب العمل .

' ٢ ' البرنامج الفرعي ٢ - الأنشطة خارج اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

١٨-٥٢ جيم ثمة جوانب قليلة من الأنشطة الجاري الاضطلاع بها في اطار هذا البرنامج الفرعي يمكن التكهن في هذه المرحلة بتواريخ اتمامها . فقرار المؤتمر ١٢٦ (د - ٥) يدعو الى استئناف

Digitized by UNOG Library

المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل عقد ترتيب دولي يحل محل اتفاق القمح الدولي لعام ١٩٧١ ؛ ومع ذلك فلم يتحدد بعد أى تاريخ لاستئناف مؤتمر التفاوض. ولم يتحدد بعد ، بالمثل ، أى تاريخ لعقد مؤتمر للتفاوض بشأن التنفستن ، المتوخى عقده (رهنا بتوصية الاجتماعات التحضيرية) في قرار المؤتمر ١٠٤ (د — ٥) ، وما تزال المناقشات الدولية الحكومية التحضيرية مستمرة . وسوف تتوقف مشاركة الأمانة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقانون البحار بمجرد اختتام المؤتمر . ويغلب على الأنشطة الأخرى ، في اطار هذا البرنامج الفرعي ، طابع الاستمرار .

٣' البرنامج الفرعي ٣ — الخدمات الاحصائية وغيرها من الخدمات المشتركة

١٨ — ٥٢ دال انّ الانشطة الداعمة للحلقات الدراسية والتدريبية التي يموّلها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتمكين البلدان النامية من تحضير وتنسيق مواقفها بشأن الأعمال التحضيرية والمفاوضات المتعلقة بالسلع الأساسية كل على حدة ، سوف تتوقف بالنسبة لكل سلعة أساسية بمجرد اتمام المفاوضات بشأن تلك السلعة الاساسية. الّا أنه لا يمكن في هذه المرحلة ، وللاسباب المبسوطة في الفقرة ١٨ — ٥٢ ألف ، التكهن بتواريخ الانجاز . وسوف تتم الى حد كبير بنهاية عام ١٩٨٢ سلسلة الدراسات الجارى الآن العمل فيها بشأن اقتصادات السلع الأساسية في بلدان مفردة ؛ الّا انه يتوخى مع ذلك أن تحتاج عندئذ السلسلة الأصلية من الدراسات الى الاستعراض والاستكمال على أساس مستمر . ويغلب على الأنشطة الأخرى في اطار هذا البرنامج الفرعي ، طابع الاستمرار.

(ب) اعادة التنظيم المترتب

١٨ — ٥٣ سوف تتفاوت موارد الموظفين المخصصة لوحدة المفاوضات المشار اليها في الفقرة ١٨ — ٥٠ تبعا لما يطرأ من تغييرات بمضي الزمن على حجم الأعمال التحضيرية والمفاوضات في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وبقدر ما يتم انجاز عناصر أخرى من البرنامج ، أو بقدر ما تزيد أو تقل الأنشطة المتعلقة بمختلف العناصر وفقا لمقررات تتخذها الحكومات ، سوف يتم كذلك اعادة وزع موارد الموظفين داخل الهيكل الاداري الأساسي لشعبة السلع الأساسية .

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٨ — ٥٤ لا شيء .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٨ — ٥٥ (أنظر القسم الفرعي ٣ أدناه).

Digitized by UNOG Library

٣ ـ الوحدات التي يتوقع القيام معها بأنشطة مشتركة هامة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

١٨-٥٦ من المتوقع استمرار أمانة الأونكتاد فيما تحظى به من تعاون نشط قيّم من جانب أمانة منظمة الأغذية والزراعة بشأن السلع الزراعية ، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ومن المتوقع كذلك استمرار التعاون القيّم مع اللجان الاقليمية ، مع التنويه بصفة خاصة بأعداد الدراسات القطرية وعقد الحلقات الدراسية والتدريبية الاقليمية فيما يتصل بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ووفقا لقرار المؤتمر ١٢٥ (د ـ ٥) سوف يتم بالتشاور مع موظفي صندوق النقد الدولي اعداد دراسة مفصلة لتشغيل مرفق تكميلي لتعويض النقص في حصائل الصادرات . ووفقا لقرار المؤتمر ١٢٤ (د ـ ٥) سوف يتم بالتشاور مع هيئات المنتجين / المستهلكين ذات الصلة ومع المنظمات الدولية ذات الصلة ، بما في ذلك الفاو واليونيدو والبنك الدولي ، اجراء دراسات بشأن هياكل تسويق وتوزيع السلع الأساسية ، وبشأن توقعات التوسع في تجهيز السلع الأساسية في البلدان النامية ، وبشأن الاحتياجات والتكاليف في مجالات البحث الانمائي وتعزيز الأسواق والتنويع الأفقي للسلع الأساسية . وبالمثل ، سوف يتم بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك الفاو ومجلس الأغذية العالمي ، اجراء الدراسات التي دعا اليها قرار المؤتمر ١٠٥ (د ـ ٥) على النحو المطلوب في القرار .

جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨-٥٧ من المتوقع أن يكون تخصيص الموارد على النحو التالي بالتقريب :

Digitized by UNOG Library

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – البرنامج المتكامل للسلع الأساسية	٦٠	–	٦٠	٦٠	–	٦٠	٧٠	–	٧٠ (أ)
٢ – الأنشطة الخارجة عن اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية	١٠	–	١٠	١٠	–	١٠			
٣ – الخدمات الاحصائية وغيرها من الخدمات المشتركة	٢٠	–	٢٠	٢٠	–	٢٠	٢٠	–	٢٠
٤ – تخطيط وادارة البرنامج	١٠	–	١٠	١٠	–	١٠	١٠	–	١٠
المجموع	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠	–	١٠٠

(أ) سيتوقف تقسيم الموارد في المستقبل بين البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ على مدى التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتكامل .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

(أ) الأهداف

١٨-٥٨ يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي ، وفق ما نص عليه قرار المؤتمر ٦٣ (د - ٤) ، فيما يلي : الوصول الى أوضاع مستقرة في تجارة السلع الأساسية ، بما في ذلك تجنب التقلبات المفرطة في الأسعار ؛ تحسين ودعم الدخل الحقيقي للبلدان النامية فرادى عن طريق زيادة حصائل صادراتها ، وحمايتها من التقلبات في حصائل الصادرات ، لا سيما حصائل صادرات السلع الأساسية ؛ السعي الى تحسين امكانية وصولها الى الأسواق بمنتجاتها الأولية ومنتجاتها المجهزة ، وتعويلها على التوريدات من تلك المنتجات ، مع مراعاة احتياجات ومصالح البلدان النامية ؛ تنويع انتاج المنتجات الأولية والتوسع في تجهيزها في البلدان النامية ؛ تحسين القدرة على المنافسة ، وتشجيع البحث الانمائي فيما يخص مشاكل المنتجات الطبيعية المنافسة للمواد التركيبية والبدائل ؛ تحسين هياكل الأسواق في ميدان المواد الخام والسلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ؛ تحسين أنظمة التسويق والتوزيع والنقل لصادرات البلدان النامية من السلع الأساسية ، بما في ذلك زيادة مشاركتها في تلك الأنشطة وزيادة حصائلها منها . وباعتماد قرار المؤتمر ١٢٤ (د - ٥) ، اتسعت واتضحت أهداف البرنامج الفرعي في نواحي معيّنة كيما تشمل ، في جملة أمور ، انشاء اطار للتعاون الدولي للتوسع في تجهيز السلع الأولية في البلدان النامية وفي تصدير البضائع المجهزة ووضع اطار للتعاون الدولي في ميدان تسويق وتوزيع صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٥٩ تعتمد البلدان النامية في المتوسط على الصادرات من السلع الأساسية الأولية للحصول على ما يزيد على ٧٠ في المائة من حصيلة صادراتها . وفيما يتعلق ببعض البلدان ، يتجاوز هذا الاعتماد نسبة ٩٠ في المائة . وتتسم أسواق السلع الأساسية بعدم الاستقرار اذ تتعرض لتقلبات مفرطة في الطلب والعرض والأسعار . ونتيجة لذلك ، تواجه البلدان النامية حالات عدم تيقّن فيما يتعلق بمستوى واستقرار حصيلة صادراتها وبالتالي في نموها الاقتصادي والاجتماعي . وكذلك شكل عدم استقرار أسواق السلع الأساسية مشكلة لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، خاصة عن طريق أثره على التضخم ودورة الأعمال . والى جانب مشكلة عدم استقرار الأسواق ، ثمة مشكلة لا تقل عنها أهمية ، وهي مشكلة طبيعة وحجم مشاركة البلدان النامية في أنشطة تجهيز وتسويق السلع الأساسية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المتصلة بتلك السلع . ففي الغالبية الغالبة من الحالات تكون تلك المشاركة غير كافية بشكل خطير فيما يتعلق بالاحتياجات الانمائية للبلدان المعنية . الى غير ذلك من المشاكل المطروقة التي تشمل تلك الناشئة ، في علاقتها بالاقتصادات السلعية للبلدان النامية ، عن احتياجات تلك البلدان في ميادين البحث الانمائي ، وتعزيز الأسواق ، والتنويع الأفقي .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٨-٦٠ يستمد السند التشريعي بصفة رئيسية من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)، ومقرر مجلس التجارة والتنمية ٧ (د - ١)، وقرارات المؤتمر ٩٣ (د - ٤)، و١٢٤ (د - ٥)، و١٢٥ (د - ٥).

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨-٦١ وصلت المفاوضات بشأن الصندوق المشترك بنهاية عام ١٩٧٩، على نحو ما لوحظ فيما سبق، الى مرحلة متقدمة، ويتوقع لها أن تتم في ١٩٨٠. وسوف تكون الأعمال التحضيرية والمفاوضات بشأن السلع الأساسية كل على حدة المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية قد وصلت الى مراحل مختلفة؛ وعلى سبيل المثال، فحين تم عقد اتفاق دولي فيما يتعلق بالمطاط الطبيعي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، لم يصل بعد الموز والبوكسيت الى تشكيل مادة اجتماعاتهما التحضيرية في اطار البرنامج المتكامل. ولا تزال الأنشطة المطلوبة عملا بقرار المؤتمر ١٢٤ (د - ٥)، الفرع ثالثا (التجهيز والتسويق والتوزيع وغيرها من الجوانب الانمائية للبرنامج المتكامل)، وقرار المؤتمر ١٢٥ (د - ٥) (مرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات)، في مرحلة مبكرة نسبيا من مراحل التنفيذ.

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٦٢ من المتوقع أن تمضي فترة حوالي ١٢ شهرا ما بين اعتماد النظام الأساسي للصندوق المشترك وبين بدء عمليات الصندوق ذاته. ولم تتضح بعد ماهية الآلية المؤقتة التي سوف تنشأ كيما يدخل الصندوق في حيز التشغيل وان كان المتوقع على أية حال أن تدعى أمانة الأونكتاد الى توفير الدعم الاداري والموضوعي على السواء، بما في ذلك المساعدة والمشورة فيما يتعلق بعمليات شباكي الصندوق الأول والثاني.

١٨-٦٣ أما السلع الأساسية المدرجة في البرنامج المتكامل والتي لا توجد بعد بالنسبة اليها اتفاقات دولية تلبي أهداف البرنامج، فهي الموز، والقطن وغزل القطن، والألياف الصلبة ومنتجاتها، والجوت ومنتجاته، واللحوم، والشاى، والأخشاب الاستوائية، والزيوت النباتية والبذور الزيتية، والبوكسيت، والنحاس، وركاز الحديد، والمنغنيز، والفوسفات. وسوف تشمل الأنشطة المتصلة بتلك السلع الأساسية اعداد الدراسات للاجتماعات التحضيرية، وصياغة مشاريع مواد الاتفاقات أو الترتيبات السلعية من أجل مؤتمرات التفاوض، حسبما وحينما يقتضي الأمر ذلك، ثم القيام بعد اتمام المفاوضات، بأنشطة متابعة لدعم الآلية التحضيرية المنشأة من قبل مؤتمرات التفاوض والقيام فيما بعد باجراءات تقييم عمليات الاتفاقات أو الترتيبات الدولية.

١٨-٦٤ وبالنسبة للسلع الأساسية المدرجة في البرنامج المتكامل والمشمولة باتفاقات سلعية دولية قائمة (الكاكاو، البن، زيت الزيتون، السكر، القصدير) فسوف تتضمن الأنشطة، حسب الاقتضاء، اعداد الدراسات بما في ذلك تحليلات أداء وفعالية الاتفاقات وامكانيات تحسينها، وكذا الدراسات

Digitized by UNOG Library

المتعلقة بانتساب الاتفاقات الى الصندوق المشترك ، واجراء المشاورات مع المنظمات الدولية المختصة ، بما في ذلك الاشتراك في اجتماعات مجالس الاتفاقات المعنية وأجهزتها الأخرى ، والخدمة الموضوعية لمؤتمرات التفاوض .

١٨-٦٤ ألف وبعد اختتام المفاوضات بشأن الصندوق المشترك والانهاء المتعاقب للمفاوضات بشأن السلع الأساسية كل على حدة ، سوف يتم نقل الموارد بالتدريج بما يعزز من جديد أنشطة أخرى في ميدان السلع الأساسية ، وخاصة الأهداف الانمائية للبرنامج المتكامل المشمولة بقرار المؤتمر ١٢٤ (د - ٥) ، الفرع ثالثا . وعلى نحو ما يتطلبه القرار ، سوف تتجه الجهود الى انشاء اطار للتعاون الدولي للتوسع في تجهيز السلع الأولية في البلدان النامية وفي تصدير البضائع المجهزة ؛ وتحقيقا لهذه الغاية سوف تجرى دراسات متعلقة ، في جملة أمور ، بما يلي : هيكل الانتاج والتجارة العالميين وسماتهما وتوقعاتهما في منتجات مجهزة مفردة ؛ والأثر الاقتصادى المحتمل للتوسع في التجهيز في البلدان النامية المعنية ؛ والعوامل الرئيسية مثل الاحتياجات الاستثمارية ، والتكنولوجيا ، وفرص الوصول الى الأسواق ، والممارسات التجارية السائدة ؛ والامكانيات المتاحة لاجراء عملي من خلال التعاون الدولي لتحسين موقف البلدان النامية . كما يدعو القرار ١٢٤ (د - ٥) الفرع ثالثا ، الى وضع اطار للتعاون الدولي في ميدان تسويق وتوزيع صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية ، بغية زيادة مشاركة البلدان النامية في هذه الأنشطة وحصيلتها منها . والمتوخى للدراسات التي تجرى تلبية لهذا الفرع من القرار أن تشمل معلومات مفصلة في شأن السلع الأساسية كل عدة حدة المعنية ، عن : السمات الرئيسية لسلاسل التسويق والتوزيع ؛ والأثر الاقتصادى المحتمل لمشاركة البلدان النامية بقسط أكبر في مختلف مراحل التسويق والتوزيع ، والعوامل الرئيسية مثل البنية الأساسية الطبيعية والمالية ، وادارة نظم المعلومات ومدى كفايتها ، والامكانيات المتاحة لاجراء عملي من خلال التعاون الدولي لتحسين موقف البلدان النامية ، وأخيرا يدعو القرار الى اعداد دراسات عن الاحتياجات والتكاليف ، في الأجل المتوسط ، في ميادين البحث الانمائي وتعزيز الأسواق والتنويع الأفقي ، للسلع الأساسية المدرجة في البرنامج المتكامل ، والمتوخى أن تشمل الدراسات بالنسبة لكل سلعة أساسية ، تحديدا مبدئيا للبرامج والمشاريع في شتى المجالات ؛ وتقديرات التكاليف ومصادر التمويل الممكنة ، والامكانيات المتاحة للتعاون الدولي في تطوير وتنفيذ البرامج والمشاريع . وسوف تجرى الدراسات في كافة الميادين المشار اليها أعلاه بالتشاور مع المنظمات الدولية ذات الصلة ، وكذا مع هيئات المنتجين/المستهلكين ذات الصلة .

١٨-٦٤ باء ووفقا لقرار المؤتمر ١٢٥ (د - ٥) ، سوف تجرى بالتشاور مع صندوق النقد الدولي ، دراسة جدوى مفصلة لمخطط محتمل لتثبيت حصائل الصادرات ، يوضع على أساس محدد لكل سلعة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٦٥ سوف يسهم تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في تحقيق الأهداف التي ورد تلخيصها في الفقرة ١٨-٥٨ أعلاه ، كما سيؤدى بوجه خاص الى تحسين استقرار أوضاع السوق بالنسبة لقائمة كبيرة من السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، فيسهم من ثم في تحقيق استقرار أكبر للاقتصاد الدولي كله ، وسوف يتيح الظروف لزيادة مشاركة البلدان النامية في اقتصاداتها السلعية . وسيمثل بلوغ أهداف البرنامج المتكامل مساهمة كبيرة في تنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (دا - ٦)) .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ ـ الأنشطة الخارجة عن اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

(أ) الأهداف

١٨-٦٦ تشمل أهداف هذا البرنامج الفرعي ، في جملة أمور ، ما يلي : تحسين الأوضاع في الأسواق بالنسبة لسلع أساسية ، مثل التنغستن ، غير مشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وزيادة مشاركة البلدان النامية في أنشطة التجهيز والتسويق وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بتلك السلع الأساسية ؛ والمساهمة في تحسين أوضاع التجارة الدولية في الأغذية والاسهام بذلك في الأمن الغذائي العالمي ، والمساهمة في حل ما قد يعترض معادن وفلزات معينة من مشاكل في الأسواق تترتب على الانتاج من قاع البحار ، والمساعدة في كفالة اجتناء البلدان النامية قسطا وافيا من المنافع الناجمة عن هذا الانتاج ؛ والمساهمة بوجه عام في زيادة المعرفة والفهم بالاقتصاد السلعي العالمي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٦٧ ان المشاكل التي تمس السلع الأساسية المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، والتي تحددت معالمها في الفقرة ١٨-٥٩ أعلاه ، تواجه أيضا غالبية السلع الأساسية غير المدرجة في البرنامج . وبالنسبة للسلع الغذائية ، سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في البرنامج المتكامل ، يقتضي الأمر تكريس اهتمام خاص لدور التجارة الدولية في المساعدة على حل مشاكل الجوع وسوء التغذية والأمن الغذائي ، وبالمثل ، في حالة السلع المعدنية ، سواء المشمولة أو غير المشمولة بالبرنامج المتكامل ، يتعين تكريس اهتمام خاص لمشكلة ضمان عدم تأثر الأسواق بالنسبة لمعادن وفلزات معينة تأثرا ضارا من جراء الانتاج من قاع البحر في المنطقة الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ، وكذا لمشكلة كفالة اجتناء البلدان النامية منافع وافية من هذا الانتاج . والى جانب مشاكل محددة من هذا النوع ثمة مشكلة أعم هي نقص المعرفة والفهم بعمليات الاقتصاد السلعي العالمي .

(ج) السند التشريعي

١٨-٦٨ يستمد السند التشريعي بصفة رئيسية من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، وقرارات المؤتمر ٥١ (د - ٣) ، و ٧٨ (د - ٣) ، و ١٠٤ (د - ٤) ، و ١٠٥ (د - ٥) ، و ١٢٦ (د - ٥) ، ومن صلاحيات لجنة السلع الأساسية .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨-٦٩ كان القمح ، والحبوب الخشنة ، والتنغستن ، السلع الأساسية الوحيدة غير المدرجة في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، التي كانت موضع نظر دولي حكومي في الأونكتاد عام ١٩٧٩ . وقد تأجلت في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، ولم تستأنف بعد ، المفاوضات التي كانت دائرة تحت رعاية الأونكتاد لعقد ترتيب دولي يحل محل اتفاق القمح الدولي لعام ١٩٧١ ، بالصيغة التي مدد بها ، ويسلم قرار المؤتمر ١٢٦ (د - ٥) ، المتخذ في حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، بطابع الاستعجال

Digitized by UNOG Library

الذى يتسم به استعراض القضايا التي لم تتم تسويتها ، بغية استئناف المفاوضات حالما تلوح امكانيات حقيقية للنجاح . وكان التنفستن قيد نظر نشط في الأونكتاد لعدة سنوات ، وكانت امكانية عقد مؤتمر للتفاوض ، بغية عقد اتفاق دولي ، متوخاة في عدة قرارات ومقررات ، بما في ذلك قرار المؤتمر ١٠٤ (د ـ ٥) ، الا انه لم يتخذ بعد قرار نهائي بعقد مؤتمر ، رغم استمرار المشاورات الدولية الحكومية في الوقت الراهن في اطار لجنة التنفستن . وتجدد تعزيز اشتغال الأونكتاد بالمسائل المتعلقة بالتجارة الدولية في الأغذية بقرار المؤتمر ١٠٥ (د ـ ٥) ، الذى يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يعمد ، بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية ، الى ابقاء جميع المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية في الأغذية قيد الاستعراض المنتظم ، وبحث أثر تجارة الأغذية على انتاج الأغذية واستهلاكها في البلدان النامية وعلى أمنها الغذائي . وفيما يتعلق بانتاج المعادن من قاع البحار ، استمرت مشاركة أمانة الأونكتاد ، في دورات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقانون البحار . وبالنظر الى متطلبات الجوانب الأخرى من البرنامج ، فقد تعيّن في السنوات الأخيرة تخفيض الموارد المخصصة لاعداد الاستعراضات والتحليلات العامة الى أدنى حد .

٢ ' فترتا السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ و ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

١٨ـ٧٠ سوف تستمر الجهود المتجهة الى التفاوض بشأن ترتيب دولي جديد للحبوب ، وكذا الجهود الرامية الى زيادة نطاق التعاون الدولي فيما يخص التنفستن ، وفيما يخص ، حسبما يتطلب الأمر ، غيره من السلع الأساسية غير المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ووفقا لقرار المؤتمر ١٠٥ (د ـ ٥) ، وبالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية سوف تستبقى كافة المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية في الأغذية قيد الاستعراض المنتظم ، وسوف يبحث أثر تجارة الأغذية على انتاج الأغذية واستهلاكها في البلدان النامية وعلى أمنها الغذائي ، وسوف ترفع تقارير عن ذلك الى مجلس التجارة والتنمية أو الى هيئاته الفرعية . وسوف يستمر بحث المشاكل التي قد تنشأ عن انتاج معادن معينة من قاع البحار بغية صياغة حلول فعالة لها . وسوف يتم في حدود ما تسمح به الموارد اعداد تقارير دورية تستعرض على أساس عالمي الحالة العامة والمستقبل المرتقب للسلع الأساسية الرئيسية ، بما في ذلك الاتجاهات في التجارة الدولية وتطورات السياسة العامة على الصعيد الدولي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ـ٧١ من المتوقع أن يكون أثر الأنشطة المضطلع بها في اطار هذا البرنامج الفرعي في خصوص السلع الأساسية كل على حدة ، شبيها بأثر الأنشطة المضطلع بها في اطار البرنامج الفرعي ١ في خصوص السلع الأساسية المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (أنظر الفقرة ١٨ـ٦٥) . ومن المتوقع للأنشطة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأغذية أن تسهم في تحقيق استقرار أكبر في الأسواق العالمية للسلع الأساسية الغذائية ، وفي زيادة انتاج البلدان النامية من الأغذية وصادراتها ، وفي المزيد من الأمن الغذائي العالمي . ومن المتوقع للأنشطة المتعلقة بانتاج المعادن من قاع البحار أن تساعد في ضمان القيام بهذا الانتاج في ظروف ملائمة للبلدان النامية ودون آثار ضارة لتجارتها التصديرية في المعادن المعنية . والمتوقع أن يسهم اعداد الاستعراضات والتحليلات العامة لحالة السلع الأساسية في توسيع وتعميق الفهم بالاقتصاد السلعي العالمي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ - الخدمات الاحصائية وغيرها من الخدمات المشتركة

(أ) الهدف

١٨-٧٢ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو توفير الخدمات الاحصائية وغيرها من الخدمات المشتركة دعما للأنشطة المضطلع بها في اطار البرنامج الفرعي ١ والبرنامج الفرعي ٢ .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨-٧٣ تتطلب الأنشطة المضطلع بها في اطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ دعمها بالمدخلات الاحصائية وغيرها من المدخلات التي يمكن توفيرها توفيرا فعالا واقتصاديا الى أقصى حد على أساس مشترك .

(ج) السند التشريعي

١٨-٧٣ ألف نفس ما أشير اليه بالنسبة للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢ (أنظر الفقرتين ١٨-٦٠ و ١٨-٦٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨-٧٣ باء يتم توفير خدمات الاحصاءات المشتركة والتحليلات العامة الداعمة ، شاملة التصنيف والتحليل المستمرين للبيانات التي تغطي القائمة الكاملة للسلع الأولية ، وكذا اعداد النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية ، والنشرة الربع سنوية لاحصاءات التنفستن . وتم تنظيم برنامج حلقات دراسية وتدريبية يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتمكين البلدان النامية ، وخاصة البلدان النامية المنتجة ، من تحضير وتنسيق مواقفها فيما يتعلق بالاجتماعات التحضيرية والمفاوضات بشأن السلع الأساسية كل على حدة ، وثمة سلسلة من الدراسات القطرية عن مشكلة السلع الأساسية يجرى الاضطلاع بها كجزء من الأعمال التحضيرية بشأن السلع الأساسية كل على حدة ، وبشأن قضايا أوسع نطاقا تتعلق بالسياسة السلعية . وتسهم تلك الدراسات كذلك في تصميم السياسات السلعية الدولية من خلال ضمان تناسبها مع مختلف ظروف البلدان النامية فرادى .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣

١٨-٧٣ جيم ستستمر وتكثف الأنشطة التي تحددت معالمها في الفقرة ١٨-٧٣ باء ، في نطاق ما تسمح به الموارد المتاحة ، مع تكييفها في نفس الوقت تكييفا مستمرا مع ما يطرأ من تغييرات في الاحتياجات نتيجة التطورات في الأعمال التحضيرية والمفاوضات بشأن السلع الأساسية كل على حدة ، وغيرها من التطورات في اطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٧٣ دال صمم هذا البرنامج الفرعي كيما يسهم في تحقيق الفعالية للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢ ، ومن ثم في تعزيز الأثر المتوقع منهما (أنظر الفقرتين ١٨-٦٥ و ١٨-٧١) .

البرنامج ٣ - الأونكتاد : المصنوعات وشبه المصنوعات

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٨-٧٤ تنظر لجنة المصنوعات ، التي تجتمع عادة مرتين فيما بين دورات المؤتمر ، واللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، التي تجتمع عادة سنويا ، فيما تقوم به الأمانة من أعمال في اطار هذا البرنامج . وقد انعقدت الدورة الأخيرة للجنة المصنوعات في الفترة من ٤ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، والدورة الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه الى ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ .

٢ - الأمانة

١٨-٧٥ الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي شعبة المصنوعات ، التي كان عدد وظائفها من الفئة الفنية ٢٥ وظيفة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ . وكانت الشعبة تتضمن الأقسام التالية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير	٣	-	٣
قسم الأفضليات العامة والتعريفات	٥	-	٥
قسم الحواجز غير التعريفية	٤	-	٤
قسم الممارسات التجارية التقييدية	٥	-	٥
قسم التجارة الجارية والتحليل الكمّي	٤	-	٤
قسم السياسة التصديرية والدراسات القطرية والقطاعية	٤	-	٤
المجموع	٢٥	-	٢٥

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٨-٧٦ بعبارة عامة ، يضطلع بتغطية البرنامج الفرعي ١ (تحرير الحواجز الحكومية التي تعترض التجارة) قسم الأفضليات العامة والتعريفات وقسم الحواجز غير التعريفية ، بينما يضطلع بتغطية البرنامج الفرعي ٣ (تنمية الصادرات واعادة تشكيل هيكل التجارة العالمية في المصنوعات) قسم التجارة

Digitized by UNOG Library

الجارية والتحليل الكمّي وقسم السياسة التصديرية والدراسات القطرية والقطاعية . وهذا الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج لا يشكل أية صعوبة في وضع البرامج وتنفيذها .

٤ ـ الانجازات المتوقعة واعادات التنظيم المترتبة

(أ) الانجازات المتوقعة

١٨-٧٧ تم في ١٩٧٨-١٩٧٩ انجاز العمل بشأن البنود التالية من عناصر البرنامج الموصوفة في الفقرة ١١ (ألف)-٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٣) :

(أ) أنشطة دعم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ؛

(ب) اعداد دراسات عن الجوانب التجارية لتصنيع البلدان النامية فيما يتعلق بالقطاعات قيد النظر في نظام مشاورات اليونيدو .

ويتوقع انجاز العمل في ١٩٨٠ - ١٩٨١ بشأن العناصر التالية :

(أ) تقييم نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (جولة طوكيو) ؛

(ب) اجراء استعراض شامل لنظام الأفضليات المعمم لينظر فيه على المستوى الدولي الحكومي ؛

(ج) التفاوض بشأن مجموعة مبادئ وقواعد منصفة ومتفق عليها بين عدة أطراف بشأن مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ؛

(د) انجاز قانون نموذجي للبلدان النامية بشأن الممارسات التجارية التقييدية لينظر فيه على المستوى الدولي الحكومي ؛

(هـ) مواصلة اعداد الدراسات بشأن الجوانب التجارية لتصنيع البلدان النامية فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى المشمولة بمشاورات اليونيدو .

(ب) اعادات التنظيم المترتبة

١٨-٧٨ على الرغم من اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تمخضت عن اتفاقات بشأن خفض تعريفات الدولة الأكثر رعاية وعن تدابير بشأن الحواجز غير التعريفية ، مازالت الحواجز التعريفية وغير التعريفية تشكل عقبة رئيسية في طريق صادرات البلدان النامية . وسيتعين لذلك مواصلة العمل في الأونكتاد في هذا الجانب بنشاط متجدد ، لا سيما ازاء تزايد التدابير الحمائية . وليس نجاح التفاوض بشأن المبادئ والقواعد الخاصة بمكافحة الممارسات التجارية التقييدية سوى خطوة أولى نحو ازالة هذه الممارسات أو مكافحتها ، وسيلزم بذل مزيد من الجهود لبلوغ هذا الهدف . ونظرا لأن جميع البرامج الفرعية تتسم بطابع الاستمرار ، فليس من المزمع اجراء أى تغييرات تنظيمية .

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و Corr.2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٨ - ٧٩ وقعت امانة الأونكتاد اتفاق تعاون مع أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الحواجز والقيود التجارية الناتجة عن السياسات البيئية . وتقدم الدراسات التي تعدها أمانة الأونكتاد في هذا الصدد الى لجنة المصنوعات للنظر فيها في اطار البند ذى الصلة من جدول الأعمال . وهناك اتفاق تفاهم مع اليونيدو يدعو الى اشتراك الأونكتاد في نظام مشاورات اليونيدو وتقديم الدعم الفني له . وبالاضافة الى ذلك ، قام مجلس التجارة والتنمية ، ومجلس التنمية الصناعية بانشاء فريق خبراء مشترك بين الأونكتاد واليونيدو يعنى بالجوانب التجارية والجوانب المتعلقة بالتجارة لترتيبات التعاون الصناعي . وقامت هاتان المنظمتان معا بعقد هذا الفريق في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩ وخدمته . وسينطوى التعاون بين الأمانتين أيضا على تدابير متابعة نتائج فريق الخبراء .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٨ - ٨٠ وفقا لقرارات المؤتمر ٧٦ (د - ٣) ، و ٨٢ (د - ٣) ، و ٩١ (د - ٤) ، وقرار لجنة المصنوعات ٦ (د - ٦) ، تحال تقارير الأونكتاد ودراسات الأمانة الى المدير العام للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لتستعملها هيئات الغات في صدد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . هذا بالاضافة الى أن قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) يرجو من الأمين العام للأونكتاد مواصلة العمل المتعلق بتجميع واستكمال جرد الحواجز غير التعريفية " واضعا في اعتباره المعلومات المتاحة من قبل في نطاق الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)".

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٨ - ٨١ سيستمر التعاون الوثيق مع مجلس التعاون الجمركي حول مسائل مثل اعادة تصنيف التعريفات والاتفاقية الدولية بشأن تبسيط الاجراءات الجمركية والمواءمة بينها ، والمسائل ذات الصلة ، وكذلك الاشتراك في عمل المنظمة الدولية للتوحيد فيما يتعلق بالتوحيد .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨ - ٨٢ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية تقريبا على النحو المبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعيـــة
(بالنسبة المئويـة) (أ)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ — ١٩٧٩			١٩٨٠ — ١٩٨١			١٩٨٢ — ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصـــادر الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع	الميزانية العادية	المصـــادر الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع	الميزانية العادية	المصـــادر الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع
١ — تحرير الحواجـــز الحكومية التـــي تعترض التجارة	٤٤	—	٤٤	٤٦	—	٤٦	٤٣	—	٤٣
٢ — الممارسات التجارية التقييدية والهياكل السوقية والتسويـــق والتوزيع	٢٢	—	٢٢	٢١	—	٢١	٢٣	—	٢٣
٣ — تنمية الصـــادرات واعادة تشكيل هيكل التجارة العالميـــة في المصنوعات	٢٣	—	٢٣	٢٢	—	٢٢	٢٤	—	٢٤
(ادارة البرامـــج)	١١	—	١١	١٠	—	١٠	١٠	—	١٠
المجمـــوع	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠

(أ) ربما يختلف مجموع أرقام الأجزاء عن رقم المجموع نظرا لاستخدام التقريب .

-67-

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ ـ تحرير الحواجز الحكومية التي تعترض التجارة(٤)

(أ) الأهداف

١٨ ـ ٨٣ الهدف العام لهذا البرنامج الفرعي هو تيسير تحرير الحواجز الحكومية التي تعتـــرض التجارة ،والتي تؤثر بوجه خاص على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، وذلك مـن خلال أمور منها صياغة تدابير محددة تتصدى للمشاكل التي تتصل بذلك ، بغية الاسهام في توسيـع التجارة العالمية . أما أهدافه الأكثر تحديدا ،فهي :

'١' تحرير وازالة الحواجز التعريفية في البلدان المتقدمة المؤثرة في تجارة صـــادرات البلدان النامية من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة ، بما في ذلك المنتجـــات الزراعية المجهزة وشبه المجهزة مع ايلاء مراعاة خاصة لمصالح أقل البلـدان نمـوا . ومن الأمور الأساسية المحافظة على ما يتحقق من تحرير في هذا الصدد ومواصلته ، ولا سيما مواصلة تحسين نظام الأفضليات المعمم ؛

'٢' التخفيض التدريجي للحوافز غير التعريفية أو ازالتها والابقاء على تجميد القيـود الكمية والقيود ذات الصلة المفروضة على التجارة ، وتحسين سياسات المشتريـــات الحكومية ،وخاصة في البلدان المتقدمة ؛

'٣' تحسين امكانيات الوصول الى الأسواق وتعزيز فرص توسيع التجارة في البلـــدان المتقدمة أمام البلدان النامية عن طريق التكيف الصناعي المناسب ، بمـا فـي ذلك تدابير المساعدة المتعلقة بالتكيف ، وتشجيع ترتيبات التعاون التجاري والصناعـي في اطار تحرير التجارة ؛

'٤' تسهيل اتخاذ تدابير علاجية مناسبة لتخفيض أو ازالة الحواجز غير التعريفية التـي تعترض التجارة والمنبثقة عن السياسات البيئية ومساعدة البلدان النامية في الانتفاع من فرص توسيع التجارة الناشئة عن الفوائد التعاونية في هذا المجال ؛

'٥' المساعدة في تشجيع وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي في البلدان الناميـة علـى المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية في ميدان الحواجز غير التعريفيـة.

(ب) المشاكل المطروقة

'١' الحواجز التعريفية في البلدان المتقدمة النمو

١٨ ـ ٨٤ لا يزال الهيكل التعريفي في البلدان المتقدمة النمو ، وخاصة ارتفاع التعريفات حسب

---

(٤) وفقا للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، يضم هذا البرنامج الفرعي كلا البرنامجين الفرعيين السابقين ، ١ (الحواجز التعريفية) و ٢ (الحواجز غير التعريفية والجوانـب ذات الصلة) .

Digitized by UNOG Library

درجة تجهيز احد المنتجات ، يعوق جهود البلدان النامية الرامية الى زيادة وتنويع صادراتها من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة الى اسواق البلدان المتقدمة . ومع تنفيذ نظام الأفضليات المعمم عمدت البلدان المانحة للأفضليات الى ازالة او تخفيض التعريفات المفروضة على معظم المنتجات الصناعية المدرجة في الفصول من ٢٥ الى ٩٩ من " تسميات مجلس التعاون الجمركي " وعلى المنتجات الزراعية المختارة المدرجة في الفصول من ١ الى ٢٤ من " تسميات مجلس التعاون الجمركي " والتي تأتي اصلا من البلدان النامية . كذلك منح عدد من البلدان المتقدمة ، عن طريق ترتيبات خاصة ، معاملة تعريفية تفضيلية او اكثر ايجابية للمنتجات اليدوية/ الحرفية للبلدان النامية . على أن نظام الأفضليات المعمم ونظام الترتيبات الخاصة بالمنتجات اليدوية/ الحرفية على السواء لا يلبيان ، رغم اثرهما الايجابي ، الاحتياجات التجارية والانمائية للبلدان النامية ، ويتطلبان بالتالي مزيدا من التحسين الملموس . فضلا عن انه من شأن التخفيضات التعريفية التي تجريها البلدان المتقدمة على اساس تفضيلي فيما بينها ، او على اساس شرط الدولة الاكثر رعاية ، مثلما كان الأمر في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي اختتمت مؤخرا في اطار " الغات " ، أن تفضي الى تخفيض الهوامش التعريفية التفضيلية التي تتمتع بها البلدان النامية بموجب نظام الأفضليات المعمم ، تخفيضا متفاوت الدرجة ، بل والى ازالتها ، وأن تنتقص من الميزات التي تحظى بها بموجب الترتيبات الخاصة .

١٨ — ٨٥ وعموما فان المنتجات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية والتي يمكن تمييزها ، لأغراض تعريفية ، عن المنتجات المماثلة المصنوعة في البلدان المتقدمة ، لا يجرى تعيينها وتصنيفها بصورة مستقلة في النظام القائم لتصنيف التجارة الدولية . ومن شأن التصنيف المستقل لهذه المنتجات أن ييسر ، من وجهة النظر التقنية ، منح هذه المنتجات معاملة تعريفية خاصة وأكثر رعاية من جانب البلدان المتقدمة .

' ٢ ' الحواجز غير التعريفية في البلدان المتقدمة النمو

١٨ — ٨٦ أخذ المجتمع الدولي ، مع توالي التخفيض في التعريفات ، يسلم بالأهمية المتزايدة للحواجز غير التعريفية في التجارة الدولية ، وللتدابير الرامية الى تحرير تلك الحواجز . فالحواجز غير التعريفية المفروضة على التجارة الدولية تعوق توسيع التجارة العالمية ، وتعوق بوجه خاص جهود البلدان النامية من أجل توسيع وتنويع صادراتها من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة . ومن شأن التخفيض التدريجي لهذه الحواجز أو ازالتها ان يتيح للبلدان النامية زيادة صادراتها الى حد كبير . بيد ان الضغوط الحمائية تعوق تحرير الحواجز غير التعريفية وتهدف الى ادخال قيود جديدة أو تكثيف القيود القائمة . والالتزام الصارم بالاتفاق على تجميد القيود الكمية والتدابير غير التعريفية ذات الصلة أمر أساسي لتجنب تزايد النزعة الحمائية . ويمكن تيسير تحرير الحواجز غير التعريفية تيسيرا كبيرا بالقيام في البلدان المتقدمة بوضع سياسات مناسبة للمساعدة على التكيف من شأنها تشجيع عوامل الانتاج المحلية على الابتعاد التدريجي عن خطوط الانتاج التي تقل فيها قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي . وثمة كذلك اتجاه لزيادة الحواجز أمام الواردات في البلدان المتقدمة كلما تحولت الميزة النسبية في قطاعات معينة لصالح صادرات البلدان النامية . ويمكن في هذا الصدد لترتيبات التعاون التجارى والصناعي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تفيد في اعادة وزع الصناعات الى البلدان النامية (أنظر أيضا البرنامج الفرعي ٣) .

Digitized by UNOG Library

'٣' السياسات البيئية

١٨ — ٨٦ ألف بمقدور السياسات البيئية أن تؤدي الى فرض تدابير تؤثر في التجارة الدولية. فقد تفرض تدابير مقيدة للتجارة بغية القيام ، في جملة أمور ، بحماية الصناعات المحلية التي زادت تكاليفها نتيجة للسياسات البيئية . ومن المحتمل ، في المدى القصير ، أن يتمثل الأثر الرئيسي للتدابير البيئية على تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات في خلق حواجز تعريفية ، وغير تعريفية ، جديدة . أما في الأجلين المتوسط والطويل فثمة أثر أكبر بكثير سوف ينشأ عن تأثر السياسات على تعيين موقع الصناعات المسببة للتلوث . وفي هذا الصدد ، يقوم الأونكتاد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشروع مشترك على نطاق عالمي بدأ في اوائل عام ١٩٧٤ . في المرحلة الثانية من هذا المشروع دراسات عن الحواجز والقيود التجارية الناشئة عن سياسات بيئية ، لتقديمها الى لجنة المصنوعات .

(ج) السند التشريعي

١٨ — ٨٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في القرارات التالية :

'١' نظام الأفضليات المعمم

قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢١ (د — ٢) ، و ٩٦ (د — ٤) ، الفرعان أولا (ألف) وأولا (جيم) ، و ٩١ (د — ٤) ، ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٧٩ (د — ١٨) ، والاستنتاجات المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات (مرفق مقرر المجلس ٧٥ (د-إ — ٤) .

'٢' اعادة تصنيف التعريفات

قرار المؤتمر ٩٦ (د — ٤) ، الفرع أولا (جيم) ، وقرار لجنة المصنوعات ٧ (د — ٧) .

'٣' الحواجز غير التعريفية وتدابير المساعدة على التكيف

قرارات المؤتمر ٧٢ (د — ٣) ، و ٧٦ (د — ٣) ، و ٨٢ (د — ٣) ، و ٩١ (د — ٤) ، و ٩٦ (د — ٤) ، الفرع أولا ، الأقسام (جيم) ، (دال) ، (هاء) ، و ١٣١ (د — ٥) ؛ ومقررات لجنة المصنوعات ١٠ (د — ٨) ، و ٦ (د — ٦) ، و ١ (د — ٥) ، و ٢ (د — ٣) .

'٤' الجوانب التجارية والجوانب ذات الصلة للسياسات البيئية

قرار المؤتمر ٤٧ (د — ٣) ، والتدابير اللاحقة التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية ولجنة المصنوعات .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٨٨ وفقا للاستنتاجات المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، جرى في عام ١٩٧٩ خلال الدورة الخامسة للمؤتمر، استعراض شامل للقيام، في ضوء أهداف قرار المؤتمر ٢١ (د - ٢) بتحديد المدة التي ينبغي ان يستمر خلالها النظام الى ما بعد مدة العشر سنوات الأولى. وأحيل الموضوع الى الجهاز الدائم للأونكتاد وسوف تتناوله اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في دورتها التاسعة. وسوف تزداد المساعدة التقنية المقدمة من البرنامج الفرعي فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم نتيجة لانتهاء مشروع المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد INT/77/002 في نهاية عام ١٩٨٠.

١٨ - ٨٨ ألف وسوف يضطلع مجلس التجارة والتنمية في دورته العشرين التي تنعقد في آذار/مارس ١٩٨٠ باستعراض نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أتمت في عام ١٩٧٩. وسوف تتقدم أمانة الأونكتاد الى مجلس التجارة والتنمية بتقييمها للنتائج، بما في ذلك آثار الامتيازات التعريفية للدولة الأكثر رعاية على نظام الأفضليات المعمم، وعلى الهياكل التعريفية للبلدان المتقدمة، وآثار التدابير المتفق عليها في ميدان الحواجز غير التعريفية على صادرات البلدان النامية. وسوف يستمر اعداد الدراسات بغية المزيد من تخفيض وازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وخاصة تلك التي تؤثر على صادرات البلدان النامية.

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٨٩ يتصف النشاط في ميدان تحرير التعريفات بصفة الاستمرار ويتعلق بتحسين وصيانة نظام الأفضليات المعمم والترتيبات الخاصة للمنتجات اليدوية/الحرفية، وكذا الامتيازات التعريفية للدولة الأكثر رعاية. وسوف يستمر خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل اجراء الاستعراضات السنوية، على المستوى الدولي الحكومي، للآثار التشغيلية والتجارية لنظام الأفضليات المعمم. وستعد من اجل هذه الاستعراضات دراسات وتقارير عن التغيرات والتحسينات في مختلف مخططات نظام الأفضليات المعمم، وعن ادارتها وعبء تكاليفها على صادرات البلدان النامية، وعن التدابير التي تتخذها البلدان النامية لضمان الانتفاع على وجه أفضل من الأفضليات المعممة. وستتضمن الدراسات والتقارير، مثلما كان الأمر عليه في الماضي، مقترحات وتوصيات محددة لتحسين وصيانة نظام الأفضليات المعمم. وتمشيا مع مقرر المجلس ١٧٩ (د - ١٨) سوف تعد، بناء على طلب الدول الأعضاء المهتمة، وثائق اضافية للمشاورات المتعددة الأطراف التي تجرى خلال دورات الانعقاد السنوي للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات. وسوف تقوم الأمانة أيضا بمساعدة المشتركين في تلك المشاورات بناء على طلبهم. وسيجرى استعراض الترتيبات الخاصة للمنتجات اليدوية وتحرير التعريفات الممنوحة للدولة الأكثر رعاية مرة كل سنتين على المستوى الدولي الحكومي.

١٨ - ٩٠ ويتصف النشاط في ميدان الحواجز غير التعريفية بصفة الاستمرار ويتصل، في جملة أمور، بتعرف تلك القيود، وتحليلها، وتحريرها. ويرجو قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥)، الفقرة ٥، من مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية، مواصلة استعراض التطورات المنطوية على تقييدات

Digitized by UNOG Library

تجارية بغية دراسة وصياغة التوصيات المناسبة في شأن المشكلة العامة للنزعة الحمائية . ثم يمضي القرار ،(الفقرة ١٨ — ٧٨) فيرجو من الأمين العام للأونكتاد مواصلة العمل المتعلق بتجميع واستكمال جرد الحواجز غير التعريفية التي تؤثر في تجارة البلدان النامية وتحليل آثار تلك الحواجز ، واضعا في اعتباره المعلومات المتاحة من قبل في اطار الغات . وسوف يتم في هذا الصدد ايلاء الاهتمام للتدابير التي يمكن أن تيسر تحرير الحواجز غير التعريفية ، مثل تدابير المساعدة على التكيف وغيرها من التدابير التي تشجع اعادة وزع الصناعات . وتحقيقا لهذه الغاية ، والى جانب الاسهام في الاستكمال المستمر لنظام المعلومات الالكتروني عن الواردات والحواجز التي تعترض التجارة ، مثلما كان عليه الأمر في الماضي (أنظر البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ١) ، سوف يحتاج البرنامج الفرعي الى الاضطلاع بهذا النشاط بمجرد الانهاء التدريجي لمشروع المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ — ٩١ ليس من شك في ان نظام الأفضليات المعمم هو أهم تدبير من تدابير السياسة التجارية التي اتخذتها البلدان المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية لصالح البلدان النامية ككل . ومن المتوقع أن تواصل البلدان المانحة للأفضليات تحسين مخططاتها المختلفة خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل . وهو أمر ينبغي ان يشكل وسيلة فعالة لاحتواء الاتجاهات الحمائية الجديدة . بيد أنه قد تطرأ تغيرات هامة على النظام اعتبارا من عام ١٩٨١ (أى عقب انقضاء مدته الأولى المحددة بعشر سنوات) ، نتيجة الاتجاه الى التدريج والتنويع في المعاملة التفضيلية للبلدان النامية المستفيدة . والجدير بالملاحظة ، فيما يتعلق بالمدة التي سيمدد اليها نظام الأفضليات المعمم ، انه قد تم بالفعل التوصل في الدورة الرابعة للمؤتمر الى توافق آراء على وجوب استمرار نظام الأفضليات المعمم الى ما بعد فترة العشر سنوات الأولية المتصورة أصلا ولكن دون تحديد مدة استمراره . ومن المتوقع أيضا أن يتم تحسين الترتيبات الخاصة للمنتجات اليدوية أو الابقاء عليها على الأقل .

١٨ — ٩١ ألف من العسير تقديم تقييم كمي ،كما هي الحال في التعريفات ،لأثر البرنامج الفرعي فيما يتعلق بالحواجز غير التجارية ،الا انه من المتوقع أنه سينجم عن الأنشطة الموجزة أعلاه تخفيض ، وفي بعض الحالات المحددة ،ازالة ، للحواجز غير التعريفية أمام الصادرات المتأثرة بها ، لاسيما صادرات البلدان النامية . وسيفضي العمل الموضوعي المضطلع به الى تعرف وتحليل الحواجز غير التعريفية ،القائم منها والمحتمل ،التي تؤثر على التجارة الدولية ، لاسيما تجارة البلدان النامية ، فيساعد بذلك على تحريرها .

(حذفت الفقرات من ١٨ — ٩٢ الى ١٨ — ٩٩ بسبب دمج البرامج الفرعية)

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ - الممارسات التجارية التقييدية ، والهياكل السوقية والتسويق والتوزيع

(أ) الأهداف

١٨ - ١٠٠ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي ، التي ينبغي تحقيقها عن طريق اتخاذ تدابير على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ، في ازالة الممارسات التجارية التقييدية ، بما في ذلك ممارسات الشركات عبر الوطنية ، المؤثرة تأثيرا ضارا في التجارة الدولية ، وخاصة تجارة البلدان النامية والتنمية الاقتصادية لهذه البلدان ، أو التصدى الفعال لها ؛ وفي تحسين الهياكل السوقية ونظامي التسويق والتوزيع بغية تعزيز اشتراك البلدان النامية في التجارة الدولية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ١٠١ المشاكل المطروقة في هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' انعدام الاتفاق بين الحكومات على كيفية مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والحاجة الى التعاون الدولي في هذا الصدد ؛

'٢' الحاجة الى استحداث معلومات لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، المؤثرة تأثيرا ضارا في تجارة وتنمية البلدان النامية ، مكافحة فعالة ؛

'٣' عدم وجود تشريعات خاصة بالممارسات التجارية التقييدية في البلدان النامية أو عدم كفايتها ، وانعدام الموظفين المدربين في هذا المجال ؛

'٤' انعدام مراقبة قنوات التسويق والتوزيع في البلدان النامية فيما يتعلق بصادراتها وواردتها أو عدم كفاية تطوير هذه المراقبة ، أو محدوديتها ؛

'٥' انعدام القوة السوقية لشركات البلدان النامية في الأسواق العالمية في مواجهة شركات البلدان المتقدمة النمو .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ١٠٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٣/١٥٣ وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٦ (د - ٤) ، الفرع ثالثا ، و ٩٧ (د - ٤) ، و ١٠٣ (د - ٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ١٠٣ دعا المؤتمر ، في الفرع ثالثا من القرار ٩٦ (د - ٤) ، الى اجراء مفاوضات بهدف صياغة مجموعة من المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف بشأن مكافحة الممارسات التقييدية ؛ وايجاد طرق ووسائل كفيلة بتحسين توفير وتبادل المعلومات عن الممارسات التجارية التقييدية المؤثرة تأثيرا ضارا في تجارة وتنمية البلدان النامية ؛ وجمع ونشر

Digitized by UNOG Library

المعلومات عن الممارسات التجارية التقييدية عموما من جانب امانة الأونكتاد وبالتعاون الوثيق مع مركز الشركات عبر الوطنية ؛ وتوفير المساعدة التقنية للبلدان النامية ، وخاصة في مجال التدريب ؛ وصياغة قانون نموذجي او قوانين نموذجية بشأن الممارسات التجارية التقييدية بغية مساعدة البلدان النامية في وضع تشريعات مناسبة . وتيسيرا لتحقيق هذه الأهداف ، أنشأ المؤتمر فريق الخبراء الثالث المخصص لموضوع الممارسات التجارية التقييدية الذى عقد ست دورات فيما بين الدورتين الرابعة والخامسة للمؤتمر .

١٨ — ١٠٤ وبموجب القرار ٣٣/١٥٣ ، قررت الجمعية العامة بناء على توصية مجلس التجارة والتنمية أن يعقد في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ الى نيسان/ابريل ١٩٨٠ مؤتمر للأمم المتحدة يعنى بالممارسات التجارية التقييدية ، كي يتفاوض ، على أساس العمل الذى قام به فريق الخبراء الثالث المخصص ، بشأن مجموعة من المبادئ والقواعد المنصفة والمتفق عليها على أساس متعدد الأطراف من اجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، ويتخذ جميع ما يلزم من مقررات لاعتمادها . وعمد المؤتمر في دورته الخامسة ، وفق ما طلبته الجمعية العامة ، الى تحديد الفترة من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ موعدا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية . واتخذ المؤتمر في نفس الوقت بقراره ١٠٣ (د — ٥) عددا من المقررات المتعلقة بالعمل المقبل في شأن الممارسات التجارية التقييدية ؛ ودعا بوجه خاص الى مواصلة العمل في اطار الأونكتاد من اجل جمع ونشر المعلومات بشأن الممارسات التجارية التقييدية ووضع قانون نموذجي أو قوانين نموذجية بشأن الممارسات التجارية التقييدية ؛ والشروع في اجراء من جانب الأونكتاد في شأن الاضطلاع بالمساعدة التقنية ؛ والاضطلاع بدراسات تتناول بوجه خاص ترتيبات التسويق والتوزيع فيما يتعلق بالصادرات والواردات وترتيبات التعامل الاستشارى . وبالاضافة الى ذلك ، طلب الأونكتاد الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية أن يتقدم عن طريق الجمعية العامة بتوصيات الى مجلس التجارة والتنمية في شأن الجوانب المؤسسية المتعلقة بالعمل المقبل بشأن الممارسات التجارية التقييدية .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ و ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٨ — ١٠٥ حالما يعتمد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالممارسات التجارية والتقييدية مجموعة المبادئ والقواعد ، سينطوى العمل في الأونكتاد في هذا المجال على تطبيق التدابير الدولية التي يتفق عليها والاشراف على تنفيذها من جانب الجهاز الذى ينشأ لهذا الغرض . وتشتمل التدابير الدولية على اجراءات للمشاورات ، وعلى المساعدة التقنية ، والبرامج الاستشارية والتدريبية ، وجمع ونشر المعلومات . وسوف يستمر وضع التقارير السنوية بشأن التطورات التشريعية وغيرها من التطورات في مجال الممارسات التجارية التقييدية ، وسوف يعد المزيد من الدراسات بشأن الخبرة المكتسبة ، لاسيما في البلدان النامية ، في مجال تنفيذ تشريعات الممارسات التجارية التقييدية ، والمشاكل التي تنشأ في هذا الصدد . وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية ، ستستحدث حلقات دراسية ، وبعثات ميدانية ، ودعم للجهود الاقليمية ودون الاقليمية في مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، وسيستخدم القانون النموذجي الموضوع للبلدان النامية بشأن الممارسات التجارية التقييدية أداة لتوفير المساعدة التقنية عقب وضعه في صيغته الختامية على المستوى الدولي الحكومي . وسوف يعد المزيد من الدراسات على أساس قطاعي عن الهياكل السوقية ، وسيعد المزيد من تقارير السياسة العامة عن امكانية اتخاذ تدابير علاجية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ١٠٦ تتسم الأهداف الموضوعة لهذا البرنامج الفرعي بطابع طويل الأجل ، ويلزم اعتماد نهج في المعالجة خطوة خطوة لتحقيقها النهائي . وتشكل التدابير الموجزة أعلاه في جوهرها الخطوات الأولية ، وتكون نتائج كل خطوة ، كما سبقت الملاحظة ، موضعا للمفاوضات . وعليه فليس من الممكن التنبؤ بأية درجة من الدقة بالوقت الذى سيتم فيه الفراغ منها . والحال كذلك خاصة لأن الخطوات تنطوى على اجراء تغييرات هامة في السياسة الحكومية . ومن المحتمل أن تؤدى التدابير المنشودة الى ادخال تحسينات على التجارة الدولية ، وخاصة على التنمية التجارية والاقتصادية للبلدان النامية . ويمكن القول يقينا ان عددا متزايدا من البلدان النامية سيقوم ، خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، بوضع تشريعات بشأن الممارسات التجارية التقييدية وان عددا من هذه البلدان التي لديها تشريعات بالفعل سيعمد الى تعديلها بغية جعلها أكثر فاعلية .

البرنامج الفرعي ٣ - تنمية الصادرات واعادة تشكيل هيكل التجارة العالمية في المصنوعات (٥)

(أ) الأهداف

١٨ - ١٠٧ اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' المساعدة في وضع تدابير متعلقة بالتجارة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية تهدف الى ازالة القيود المفروضة على العرض في البلدان النامية والتي تعترض صادراتها من المصنوعات وشبه المصنوعات ؛

'٢' وتشجيع صياغة وتنفيذ ترتيبات التعاون الصناعي من أجل التنمية الصناعية ، الرامية الى تيسير قيام البلدان النامية بانتاج مصنوعات وشبه مصنوعات والاتجار فيها ؛

'٣' توفير خلفية شاملة وقائعية وتحليلية للاتجاهات العالمية للانتاج العالمي من المصنوعات وشبه المصنوعات والواردات والصادرات منها ، بغية المساعدة في تعرّف العوامل الأساسية التي تكون ، في ضوء دينامية الميزة النسبية ، أوثقها اتصالا ببلوغ تقسيم دولي فعال للعمل .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ١٠٨ المشاكل المطروقة في هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الصعوبات التي تواجهها حكومات البلدان النامية في وضع وتنفيذ سياسات تصديرية متئمة مع احتياجاتها المحددة في ميادين مثل التمويل الصناعي واعانات التصدير المباشرة ، واعانة الواردات التي تستخدمها الصناعات التصديرية ، وتسهيلات ائتمانات لتصدير ، والتأمين على ائتمانات التصدير ، وكذا الاعفاء من الضرائب والتعريفات المفروضة على الواردات ؛

'٢' الحاجة الى تقوية التعاون الدولي والتجارة فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ؛

---

(٥) يحل هذا البرنامج الفرعي ، وفقا للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، محل البرنامج الفرعي السابق ٤ (التنمية الصناعية والتعاون التجارى) .

Digitized by UNOG Library

'٣' حاجة البلدان النامية الى زيادة حصتها في التجارة العالمية في المصنوعات ، وبصفة خاصة من خلال تنويع صادراتها ؛

'٤' الحاجة الى تغيير هيكلي في التقسيم الدولي للعمل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، يستند بدرجة متزايدة الى التبادل المشترك للمنتجات الصناعية المتخصصة .

(ج) السند التشريعي

١٨ — ١٠٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٦ (د — ٤) ، الفرع ثانيا ، و ١٣١ (د — ٥) ، الفرع ألف .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ — ١١٠ تناولت الأنشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي ، في جملة أمور ، قضايا شتى تتصل بتنمية وتنويع الصادرات من البلدان النامية واعادة تشكيل هيكل التجارة العالمية في المصنوعات .

(أ) فتم الاضطلاع بعدد من الدراسات ، التي قد تفضي الى تدابير ممكنة من تدابير السياسة العامة ، بشأن مسائل مثل تحليل القيود القائمة المفروضة على العرض والتي تعترض الصادرات الآتية من البلدان النامية ، والسياسة والحوافز التصديرية ، والتمويل الصناعي والتأمين على ائتمانات التصدير . وجرى استكمال تلك الدراسات الهامة بدراسات قطاعية ركزت بصفة خاصة على الجوانب التجارية لتصنيع البلدان النامية ، كما وفرت الدعم الموضوعي اللازم لمشاركة الأونكتاد في نظام مشاورات اليونيدو .

(ب) وأنشأ مجلس التجارة والتنمية ومجلس التنمية الصناعية فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمعني بالجوانب التجارية والجوانب المتعلقة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي ، واجتمع الفريق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ .

(ج) وأعدت الأمانة استعراضات سنوية لتجارة مصنوعات البلدان النامية ، تحلل تدفقاتها التجارية مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ومع البلدان الاشتراكية كما تحلل التجارة فيما بين البلدان النامية ذاتها ؛ كما تم الاضطلاع الى جانب ذلك بدراسات في شأن مواضيع مثل التغييرات الهيكلية التي يتطلبها بلوغ هدف ليما .

(د) أما الدعم الموضوعي لأنشطة التعاون التقني والبرامج التدريبية في ميدان الحوافز التصديرية على أساس وطني واقليمي وأقاليمي ، وخاصة في مجالات تمويل الصادرات والتأمين على ائتمانات التصدير والتعاقد الدولي من الباطن ، فهو يشكل عنصرا هاما آخر من عناصر هذا البرنامج الفرعي ؛ وتم على الصعيد الاقليمي توفير الدعم لمخطط للتأمين على ائتمانات التصدير خاص بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ١١١ يتسم العمل الموجز أعلاه بطابع الاستمرار أساسا وسيمتد بالتالي خلال كامل فترة الخطة المتوسطة الأجل .

(أ) وسيتم التشديد على السياسات التصديرية في البلدان النامية ، وكذلك على السياسات الصناعية في البلدان المتقدمة بقدر ما تؤثر على صادرات البضائع المصنعة الآتية من البلدان النامية . وسيستمر الاضطلاع بالدراسات القطاعية بغية تحديد القطاعات ذات الأهمية التصديرية الفعلية أو المحتملة للبلدان النامية . كما ستجرى دراسات على أساس قطري افرادى بغية تقييم ما لصادرات المصنوعات الآتية من البلدان النامية من توقعات في الاجلين المتوسط والطويل .

(ب) وقد أوصى فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمعني بالجوانب التجارية والجوانب المتعلقة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي ، في اجتماعه المعقود في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ، بأن تضطلع أمانتا الأونكتاد واليونيدو ببرنامج عمل لمساعدة وتيسير المزيد من النظر في القضايا ذات الصلة ، ورأى علاوة على ذلك انه من المفيد عقد اجتماع ثان للفريق .

(ج) وقد عهد قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) ، الفرع ألف ، الى مجلس التجارة والتنمية ، بتنظيم استعراض سنوى داخل هيئة قائمة مناسبة من هيئاته القائمة يتناول أنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي . وسوف يتناول المجلس هذه المسألة ليتخذ قرارا نهائيا بشأنها في دورته العشرين التي تنعقد في آذار/مارس ١٩٨٠ ، بغية الشروع فورا عقب ذلك في الأعمال التحضيرية لهذا الاستعراض السنوى . وسوف تضطلع الأمانة خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل بالعمل على توفير المعلومات الأساسية الوقائعية والتحليلية في ميدان المصنوعات . وسوف يكون هذا العمل من قبل الأمانة ، في جانب منه ، استمرارا للأنشطة المضطلع بها حاليا في اطار الاستعراضات السنوية السابقة للتجارة في مصنوعات البلدان النامية وفي الدراسات المضطلع بها في شأن التغيير الهيكلي في ناتج المصنوعات وتجارتها ، وسوف يتضمن كذلك عنصرا هاما جديدا يتعلق بالانتاج الصناعي على مستوى عالمي ، وبالعوامل الأساسية المؤثرة على ما يحدث من تغييرات في نمط الناتج الصناعي العالمي .

(د) وسوف تجرى دراسات أخرى في شأن تعرّف وتحليل المنتجات الدينامية والراكدة في صادرات المصنوعات الآتية من البلدان النامية ، وفي شأن التجزئة الاقليمية للآثار التجارية المترتبة على هدف ليما .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ١١٢ تتسم الأهداف الموضوعة لهذا البرنامج الفرعي بطابع طويل الأجل . ومن المتوقع أن تؤدى الأنشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي تدريجيا الى تخفيض الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في وضع وتنفيذ سياسات تصديرية في مجالات مثل الحوافز التصديرية ، والتمويل الصناعي ، والتأمين على ائتمانات التصدير ، من شأنها تشجيع تصنيعها . ومن المتوقع فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية التي سيتناولها نظام مشاورات اليونيدو ، أن تساهم الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها بموجب البرنامج الفرعي في وضع سياسات تجارية واتخاذ تدابير ذات صلة كفيلة بدعم انشاء مرافق صناعية جديدة في البلدان النامية ، ضمن برامجها الانمائية عملا بالمقترحات المبداة في هذه المشاورات .

Digitized by UNOG Library

١٨ - ١١٣ وفضلا عن ذلك ، فمن المتوقع لبرنامج العمل من أجل التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة ، بما في ذلك الاستعراضات السنوية لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي وأية توصية عامة تنبثق عن تلك الاستعراضات ، أن يوفر أساسا لتطوير اطار للتعاون الدولي يساعد على تحقيق النمو الاجمالي الأمثل ، بما في ذلك تنمية وتنويع اقتصادات البلدان النامية ، وتقسيم دولي فعال للعمل يمكن البلدان النامية من تحقيق زيادة في حصتها من التجارة العالمية في البضائع المجهزة وفي المصنوعات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ ـ الأونكتاد : التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

ألف ـ الأساس التشريعي للتنقيح

تمخض عن اعتماد القرار ١٢٧ (د ـ ٥) في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اعطاء دفعة جديدة رئيسية للبرنامج . أولا ، اتفق المؤتمر على أن يولي برنامج عمل الأونكتاد المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية المراعاة الواجبة للتوصيات والقرارات ذات الصلة الواردة في خطة العمل القصيرة والمتوسطة الأجل الأولى بصدد التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية التي اعتمدت في الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعة الـ ٧٧ المنعقد في أروشا في شباط/فبراير ١٩٧٩. ثانيا ، وسّع القرار مجالات الأولوية في برنامج عمل الأونكتاد في هذا الميدان عن طريق استحداث وتحديد عناصر برنامجية جديدة . ثالثا ، تبعا للاختصاصات الجديدة المستخلصة من القرار وللأعمال النظرية والتحليلية التي استوفيت خلال فترة العامين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، سوف تدخل أنشطة البرنامج خلال فترة العامين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ مرحلة ثانية موجهة صوب العمل . رابعا ، تضمن القرار الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في مستهل عام ١٩٨٠ ، ويتوقع أن توفر التوصيات والقرارات الناجمة عنها ارشادا اضافيا لبرنامج العمل في هذا الميدان . وينبغي ملاحظة أنه تنفيذا لنفس القرار ، سوف تنعقد اجتماعات تحضيرية لخبراء حكوميين من البلدان النامية ومن مجموعات اقليمية أخرى قد تطلب عقد مثل هذه الاجتماعات ، وذلك خلال الشهور السابقة على انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة . وأخيرا ، فان مجلس التجارة والتنمية مطالب ، بمقتضى القرار ١٢٧ (د ـ ٥) بأن يبت في عقد وتنظيم اجتماعات مشيلة لخبراء حكوميين من البلدان النامية ، وكذلك من بلدان أخرى اذا أبدت رغبة في ذلك ، تتناول جوانب محددة من التعاون الاقتصادى الأقاليمي فيما بين البلدان النامية . ويتوقع أن تقوم أمانة الأونكتاد بخدمة هذه الاجتماعات . وتبعا لذلك ، تتضح ضرورة تنقيح البرنامج حتى يتسنى ادخال الأبعاد الجديدة والعناصر البرنامجية الجديدة المستخلصة من قرار المؤتمر ١٢٧ (د ـ ٥) .

باء ـ الأمانة

١٨ـ١٨٥ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وكان في هذه الشعبة ١٨ وظيفة فنية في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ منها واحدة تموّل من مصادر خارجة عن الميزانية . ولا توجد بالشعبة أية أقسام أو وحدات ادارية أخرى .

جيم ـ سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ ـ توسيع التجارة وتعزيزها

(أ) الهدف

١٨ـ١٩٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في تشجيع التعاون التجارى فيما بين

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية ، وفي تحسين موقفها التجارى ، وفي الحد من تبعيتها ازاء البلدان المتقدمة النمو .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-١٩٣ يتصدى هذا البرنامج الفرعي للقضايا التالية : '١' الأنشطة التحضيرية ، بما في ذلك الأنشطة الداعمة فيما يتعلق باجراء مفاوضات تمهيدية ومفاوضات تجارية فيما بين الحكومات لانشاء نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ؛ '٢' وانشاء نظام للمعلومات التجارية وتسييره وحفظه ؛ '٣' وتشجيع التعاون فيما بين المؤسسات التجارية التابعة للدولة في مجالات مثل استيراد المنتجات ذات الأهمية المشتركة ، والأنشطة المشتركة لتشجيع الصادرات وتسويقها ، وتشجيع التجارة المتبادلة عن طريق التزامات طويلة المدى بالشراء والتوريد ؛ '٤' والتعرّف على السياسات المشتركة للحصول على الواردات وما يتصل بها من ترتيبات مؤسسية وتعزيزها .

١٨-١٩٤ ترد المقترحات المتصلة باقامة نظام شامل للأفضليات التجارية في الدراسات التي أعدت خلال فترة العامين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . بيد أن اقامة مثل هذا النظام يقتضي حل عدد من القضايا المتشابكة ، ويلزم لهذا الغرض زيادة الاستقصاء . وتنطوى هذه القضايا على نهج ومبادئ أساسية سوف تكفل توفير مزايا لكل البلدان المشتركة ؛ وأساليب تفاوضية مناسبة وتعريف المراحل التفاوضية تبعا للظروف ؛ وتعريف التدابير التفصيلية الملموسة وسواها من التدابير التجارية ، مع المراعاة التامة لتنوع أدوات السياسة العامة التي تستخدمها البلدان النامية ؛ وتحقيق الانسجام بين نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، وبين مخططات التكامل دون الاقليمية والاقليمية القائمة في البلدان النامية ؛ وكفالة اسهام النظام في تحسين الاطار التجارى الدولي .

١٨-١٩٤ ألف وسوف يسهم نظام المعلومات التجارية في المفاوضات بصدد نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية عن طريق تعيين التدفقات والفرص التجارية فيما بين البلدان النامية ، وتحليل الحواجز التعريفية وغير التعريفية المنفردة ، والأساليب والمتطلبات التجارية في ميادين النقل والتمويل والتسويق .

١٨-١٩٤ باء وتتيح عملية الاتجار التي تقوم بها الدولة فرصا واسعة للبلدان النامية في مجال الترويج التجارى عن طريق التنسيق بين عمليات الشراء والبيع . وعند انشاء النظام المقترح سيقتضي الأمر حل مشاكل مثل اختلاف التشريعات والاجراءات الادارية ، وتباين أنماط الطلب والعرض بالنسبة للمنتجات المختلفة ، وعدم وجود صلات مناسبة بين الهيئات التجارية التابعة للدولة .

(ج) السند التشريعي

١٨-١٩٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي كما يلي : قرارات ومؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٨ (د-٣) و ٩٢ (د-٤) و ١٢٧ (د-٥) ، والفقرتان ٢ (أ) '١' و '٢' من القرار ١ (د-١) للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛ ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٦١ (د-١٧) الذى يؤيد برنامج العمل الذى اعتمدته لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٨١

١٨-١٩٦ ستكون البحوث الاضافية المتعلقة بالقضايا المتشابكة المذكورة في الفقرة (ب) أعلاه والمتصلة باقامة نظام شامل للأفضليات التجارية قد تمت . ومن المتوقع بعد الاجتماعات الأقاليمية للبلدان النامية التي سوف تعقد تمهيدا للدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفي ضوء قرارات هذه اللجنة المتصلة بالتدابير الداعمة من أجل تنفيذ خطة عمل أروشا ، أن تكون مجموعة الـ ٧٧ قد وصلت الى مرحلة متقدمة من عملية المفاوضات التمهيدية والمفاوضات المواديـة الى صياغة نظام شامل . وسوف يكون قد أرسي أساس لنظام المعلومات التجارية ، يتضمن مصرفا للبيانات المتصلة بأنظمة التجارة الخارجية في البلدان النامية سوف يتم استكماله على أساس متواصل . ومن ثم ، سوف يمكن اعداد دراسات قطرية عن التجارة الخارجية وأنظمة التجارة ، وكذلك دراسات سلعية عن الامكانات التجارية الفورية فيما بين البلدان النامية . وسوف يتم انشاء دائرة للرد على الطلبات المحددة الواردة من البلدان النامية . وسوف يشمل نظام المعلومات التجارية أيضا المؤسسات التجارية الحكومية وشركات الانتاج والتسويق المتعددة الأطراف (انظر البرنامج الفرعي ٢ أدناه) .

١٨-١٩٦ ألف وسوف تساعد توصيات وقرارات اجتماعات الخبراء الحكوميين من البلدان النامية التي سوف تدعى للانعقاد في مستهل عام ١٩٨٠ ، والدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في تعيين أنشطة محددة يتم الاضطلاع بها بغية تكثيف التعاون فيما بين المؤسسات التجارية الحكومية ، وذلك على أساس الدراسات التي تمت في هذا المجال خلال فترة العامين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وسوف يتم اعداد دليل للمؤسسات التجارية الحكومية . وسوف تواصل أنشطة التعاون التقني ، وتنظم حلقات دراسية ودورات تدريبية لموظفي المؤسسات التجارية الحكومية بالاشتراك مع مؤسسات وطنية أو متعددة الأطراف تقدم المساعدة .

'٢' الفترة التي تبدأ بفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٨-١٩٧ ستدخل الأنشطة المتصلة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية في مرحلة ثانية تتطلب تقديم الدعم لمفاوضات جديدة فيما بين البلدان النامية . وسينطوي هذا الدعم على تحديد المجموعات الجديدة من المنتجات الصالحة للتفاوض بشأنها ، والحواجز التجارية التي تؤثر على هذه المنتجات ؛ واجراء دراسات افرادية عن سلع أساسية ومصنوعات مختارة تتيح امكانيات تجارية خاصة ؛ واجراء تحليل لما يترتب على مختلف صيغ ومقترحات التفاوض من آثار على حالات محددة من البلدان والمنتجات . ومن المتوقع فعلا أن يتم عقد عدد من اجتماعات التفاوض تحقيقا لهذه الغاية وستكون نتائج الجولات الأولى بمثابة الأساس لاجراء مجموعة جديدة من المفاوضات بغية توسيع وتعميق النتائج المحرزة فعلا . وسيقتضي الأمر تقديم مساعدة كبيرة من جانب الأمانة خلال مراحل التفاوض المكثف وحتى اتمام الجولات الأولى للمفاوضات ، وكذلك من أجل تنفيذ الاتفاقات ، والحفاظ على دينامية عملية المفاوضات في المستقبل وهي عملية ستكون بحكم طبيعتها عملية مستمرة طويلة الأجل .

Digitized by UNOG Library

١٨-١٩ عقب الانتهاء من الدراسات الاضافية عن التجارة الحكومية ، وتدبير الواردات بشكل مشترك وما يتصل بذلك من أنشطة ، وصدور توصيات المؤسسات التجارية التابعة للدولة ، سيقتضي الأمر اتخاذ اجراءات متابعة لانشاء الأجهزة التي يمكن عن طريقها للمؤسسات التجارية التابعة للدولة أن تنشط عملياتها التجارية المتبادلة ، ولانشاء وكالات شراء متعددة الجنسية ومتخصصة في منتجات معينة ، ولتقديم المساعدة على الصعيد الأقاليمي بغية مساعدة المؤسسات التجارية التابعة للدولة في التغلب على قيود السوق وغيرها من القيود التي تواجهها في عملياتها والقيام بتنفيذ أعمال مشتركة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٠١ ينتظر أن يؤدي الانتهاء بنجاح من المفاوضات حول الأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الى توسيع كبير لتجارتها المتبادلة وتنشيط انتاجها الصناعي والزراعي . وينتظر أيضا أن يسهم ذلك في سد حاجاتها الأساسية عن طريق الاعتماد الجماعي على النفس والى زيادة قدرتها الشرائية . وينتظر أيضا في الأمد الأطول أن يؤدي ذلك الى تنشيط الاستثمارات الانتاجية في البلدان النامية ، التي تتمشى مع هيكل الطلب فيها . ومن خلال تشجيع التعاون فيما بين المؤسسات التجارية التابعة للدولة ، واعتماد سياسات لتدبير الواردات بشكل مشترك ينتظر أن يسهم استخدام القنوات التجارية التي يشرف عليها القطاع العام اشرافا مباشرا أو غير مباشر في تحقيق توسع كبير في التجارة بين البلدان النامية ، وفي تحسين قدرة هذه البلدان على المساومة ازاء البلدان المتقدمة النمو .

البرنامج الفرعي ٢ - انشاء مؤسسات متعددة الجنسيات وقيام التعاون فيما بينها *

(أ) الهدف

١٨-٢٠١ ألف يستهدف هذا البرنامج الفرعي الاسهام في الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل انشاء وتعزيز مؤسسات تسويق متعددة الجنسيات وتعزيز التعاون فيما بينها في مجال الانتاج عن طريق انشاء مؤسسات انتاج متعددة الجنسيات .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٢٠١ باء يتصدى البرنامج الفرعي للقضايا التالية : '١' انشاء وتعزيز مؤسسات تسويق متعددة الجنسيات ، وتعيين وتعزيز المؤسسات الجديدة ودعم المؤسسات القائمة ومساعدتها ؛ '٢' وانشاء مؤسسات انتاج متعددة الجنسيات .

---

* برنامج فرعي جديد .

Digitized by UNOG Library

١٨-٢٠١ جيم تعتمد البلدان النامية اعتمادا شديدا على الحصائل الناجمة عن تصدير عدد محدود نسبيا من المنتجات ، يخضع في الغالب لتقلبات سعرية كبيرة في الأسواق العالمية. وسوف يسهل انشاء مؤسسات تسويق متعددة الجنسيات قيام البلدان النامية بتسويق كفء ، ومن ثم الاسهام في جعل عملية التنمية أكثر انتظاما . ويوجد قصور ملحوظ في التنسيق فيما بين البلدان النامية فيما يختص بالتعاون في الانتاج . ونتيجة لذلك ، فان وضع هذه البلدان في الأسواق العالمية ليس دائما على ما يجب أن يكون عليه من مواتاة . وسوف يقتضي انشاء مؤسسات انتاج متعددة الجنسيات بذل جهود مكثفة ومعقدة للغاية ، تغطي مجالات متنوعة من الأعمال ، اذا أريد تحقيق ظروف مرضية للانتاج والتصدير في البلدان النامية .

(ج) السند التشريعي

١٨-٢٠١ دال يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٨ (د-٣) و ٩٢ (د-٤) و ١٢٧ (د-٥) ؛ وقرار لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١ (د-١) (الفقرتان ٢ (أ) '٣' و ٢ (ب) '٨') ؛ ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٦١ (د-١٧) الذي يؤيد برنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة .

(د) الاستراتيجية

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٨١

١٨-٢٠١ هاء في ضوء التوصيات التي ستتخذ في اجتماعات الخبراء الدوليين الحكوميين للبلدان النامية التي سوف تنعقد في عام ١٩٨٠ ومقررات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تأسيسا على العمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد خلال فترة العامين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، سوف يتم اجراء دراسات أخرى حسبما يستلزم الأمر فيما يتصل بانشاء وتعزيز مؤسسات تسويق متعددة الجنسيات . وينتظر بحلول نهاية عام ١٩٨١ أن تتقدم الى حد كبير الأنشطة التنفيذية المتصلة بانشاء وتعزيز هذه المؤسسات ، كما ينتظر أن تتخذ ، بالتشاور مع الجهاز المناسب في مجموعة الـ ٧٧ ، تدابير بصدد اجراءات المتابعة التي تتناول الأعمال الاخرى التي تقوم بها أمانة الأونكتاد . وسوف يتم تقديم مساعدات داعمة ومساعدات أخرى لمؤسسات التسويق المتعددة الجنسيات القائمة .

١٨-٢٠١ واو وفي ضوء الدراسات التي أعدتها أمانة الأونكتاد خلال فترة العامين ١٩٧٨-١٩٧٩ يتوقع اتخاذ تدابير دولية حكومية جديدة خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ لتنفيذ التوصيات المتعلقة بانشاء مشاريع تسويق مشتركة فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك تدبير الواردات بصورة مشتركة ، وذلك بمساعدة من أمانة الاونكتاد حسبما يقتضيه الأمر .

١٨-٢٠١ زاي وسوف تتم اجراءات لمتابعة ثلاث دراسات قطاعية تتعلق بمؤسسات الانتاج المتعددة الجنسيات أعدتها أمانة الاونكتاد خلال فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، وفقا لما تحدده المشاورات فيما بين حكومات البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، سوف يتم النظر في مقترحات مرحلة ما قبل دراسة الجدوى ومرحلة دراسة الجدوى ، مما يؤدي الى اجراء مشاورات فيما بين المؤسسات

Digitized by UNOG Library

الماليـة المتعددة الأطراف والأمانات دون الاقليميـة والأقليميـة للنظر في هذه المقترحات والبت في اجراءات المتابعـة . ومن المنتظر أن يكون قـد تم بمزيد من التفاصيل تطوير دراسات تنطوى على قطاعات جديدة ، ومعايـير نظرية وخطـوط توجيهيـة للسياسة العامة الأساسيـة ، وفق الاقتضاء ، لتحديد مؤسسات الانتاج المتعددة الجنسيات وتعزيزها وتنميتها .

'٢' الفترة التي تبدأ بفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٨-٢٠١ حاء سوف يستمر تقديم المساعدة الى المؤسسات التسويقية المتعـددة الجنسيات الـتي أنشأتها فعلا البلدان النامية . وسـوف يتم أيضـا تقديم مساعدة داعمـة لانشاء مؤسسات متعـددة الجنسيات جديدة . وسوف يتم تأسيس هذا النوع من العمل التنفيذى على دراسات متعمقة جديدة . ومن المنتظر مواصلة وتوسيع الأنشطة المتعلقة بتحديد المؤسسات الانتاجية المتعددة الجنسيـات وتشجيعها وتنميتها ، مع تزايد عدد المنتجات التي تصبح موضع نظر ، وتقرير اتخاذ اجراءات لمتابعة مقترحات ملموسة مقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والأمانات دون الاقليمية والاقليمية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٠١ طاء ومن المتوقع أن تزداد مشاركة البلدان النامية في تجهيز وتوزيع وتسويق جزء كبـير من صادراتها ، وأن تزداد بدرجة كبيرة حصيلتها من النقد الأجنبي في حساب الموارد غـير المنظورة ، وأن يتسع نطاق التعاون والتنسيق في تجارة صادراتها من أهم السلع الأساسيـة ، وأخيرا ، أن يزداد التعاون فيما بينها في الميادين التجارية والتكنولوجية والمالية نتيجة للزيـادة المحتملة في الاستثمارات والمشاريع المشتركة في مجال الانشطة الانتاجية ذات الصلة . ومن المتوقع التوصل الى استخدام أفضل للموارد الانتاجية في البلدان النامية عن طريق زيادة التعاون فـي الانتاج على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية .

البرنامج الفرعي ٣ - التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية (٦)

(أ) الهدف

١٨-٢٠٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة تجمعات البلدان النامية للتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي فيما يلي : '١' التغلب على عدد مـن العقبات المتنوعة الطابع التي تواجه في تنفيذ برامج هذه التجمعات ؛ '٢' واقتراح طرق ووسائل لتوسيع نطاق هذه البرامج لتشمل قطاعات اقتصادية اضافية حسب الاقتضاء ولزيادة عدد البلـدان المشتركة ؛ '٣' وانشاء روابط أقاليمية بين هذه المخططات .

---

(٦) يحل هذا البرنامج الفرعي محل البرنامج الفرعي ٢ السابق ، التكامل الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وبخلاف التغيير الذى طرأ على العنوان لم تعدل الا الاجزاء التي تحتها خط من نص الفقرات المذكورة .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٢٠٣ هناك عدد من برامج التعاون والتكامل الاقتصاديين التي بدأت البلدان النامية في تنفيذها على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . ويشترك في هذه البرامج حتى الآن اكثر من ٧٠ بلدا من البلدان النامية . وهدفها الرئيسي هو أن تحد من العقبات القائمة التي تعترض حركة البضائع والخدمات وعوامل الانتاج ، وكذلك العمل بنشاط على تشجيع التعاون الاقتصادي في جميع الميادين . بيد أن تنفيذ هذه البرامج اعترضه عدد كبير من العقبات ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسي والقانوني والتقني والسياسي التي تتطلب تقديم دعم مستمر من أمانات هذه التجمعات وأمانات غيرها من المنظمات الدولية (وفي المقام الأول المؤسسات المالية والدولية التابعة للأمم المتحدة) .

(ج) السند التشريعي

١٨-٢٠٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٨ (د-٣) و ٩٢ (د-٤) و ١٢٧ (د-٥) ، والقرار ١ (د-١) للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (الفقرة ٢ (ب) '١') ؛ ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٦١ (د-١٧) الذي أيد فيه برنامج العمل الذي أقرته لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٨-٢٠٥ يشتمل هذا البرنامج الفرعي على الأنشطة التالية : '١' تعزيز تجمعات التكامل الاقتصادي دون الاقليمية والاقليمية ، وانشاء روابط أقاليمية فيما بينها عن طريق تقديم المساعدة الى أماناتها والتعاون فيما بين هذه الأمانات باعتبار ذلك شرطا مسبقا لاتخاذ اجراء من قبل الحكومات ؛ '٢' البحث وتجميع المعلومات والخبرة في ميدان التكامل الاقتصادي ونشرها وتبادلها ؛ '٣' القيام ، بالتعاون مع الأمانات المختصة ، باعداد مشاريع تفصيلية متعددة الجنسيات تهم تجمعات التكامل الاقليمية ودون الاقليمية ، لعرضها على لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية للنظر فيها .

'١' الحالة في نهاية ١٩٨١

١٨-٢٠٦ تم في نيسان/ابريل ١٩٧٨ (٧) عقد اجتماع لفرقة عاملة معنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تضم أمانات التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية بغية وضع مبادئ توجيهية لهذا البرنامج الفرعي ، فيما يتعلق بتعزيز تجمعات التكامل دون الاقليمية والاقليمية للبلدان النامية . وطبقا لتوصية من مؤتمر التعاون الاقتصادي المعقود في مدينة مكسيكو وضع هذا الاجتماع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالأمور التالية : '١' تدابير لدعم اجراءات ملازمة تضطلع بها البلدان النامية في مجموعها على الصعيد الأقاليمي - '٢' انشاء صلات بين هذه التجمعات ؛ '٣' تيسير اشتراك البلدان الخارجة عن هذه المخططات في الوقت الحاضر ؛ '٤' النظر في

---

(٧) انظر A/33/367 ، المرفق ، الفقرات ٢-٤ و " تقرير الفرقة العاملة المعنية بالتوسع التجاري والتكامل الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية "(TD/B/702) .

Digitized by UNOG Library

امكانية انشاء جهاز أو هيئة استشارية ، أيهما أنسب ، لتنسيق وتعزيز أنشطة هذه التجمعات فيما يتعلق بالمجالات سالفة الذكر . وسوف تكون الدعوة قد وجهت لعقد اجتماع لأمانات التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية للنظر في اضفاء طابع مؤسسي على الفريق الاستشاري المشترك بين الامانات الذي اقترحت الفرقة العاملة انشاءه ولوضع خطوط توجيهية لعمل هذا الفريق . ومن المنتظر أن يكون قد تم في اجتماع لأمانات تجمعات التعاون والتكامل الاقتصاديين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف للبلدان النامية النظر في مشاريع محددة مشتركة فيما بين البلدان تكون مستمدة من أنشطة هذا البرنامج الاخرى .

١٨-٢٠٧ وستكون الأنشطة المتعلقة بالبحث وتجميع المعلومات والخبرات ونشرها وتبادلها في هذا الميدان متجهة أساسا وجهة عملية ، سعيا لايجاد حلول عملية لما قد يثور من مشاكل محددة في عملية التكامل الاقتصادي ، تكون ذات أهمية مشتركة لغالبية التجمعات القائمة . وبحلول نهاية عام ١٩٨١ ستكون هذه الأنشطة قد شملت ما يلي : (أ) منهجية تقييم تكاليف وفوائد عملية التكامل وتحديد التدابير التعويضية الممكنة ؛ (ب) دور الشركات عبر الوطنية في سياق التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما في افريقيا وآسيا ؛ (ج) سياسات المؤسسات المالية العالمية والاقليمية ودون الاقليمية فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ (د) تحليل التجارة بين البلدان الاعضاء في التجمعات الاقليمية ودون الاقليمية .

'٢' الفترة التي تبدأ بفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٨-٢٠٨ من المتوقع أن يستمر توجيه جزء كبير من موارد شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الى تقديم الدعم الموضوعي للتعاون التقني بغية تقوية تجمعات التكامل الاقتصادي للبلدان النامية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وفي الواقع تشكل هذه المخططات ، بالاضافة الى مخططات التعاون الاقتصادي على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، شبكة مؤسسية أساسية لتنفيذ برنامج مدينة المكسيك وخطة عمل أروشا للتعاون الاقتصادي . ومن المتوقع أن يكون قد تم آنذاك احراز تقدم كبير في الاعمال الناجمة عن عدد من الاجتماعات الدولية الحكومية ، بما في ذلك مؤتمرات للتفاوض بشأن مجالات محددة للتعاون على الصعيد الأقاليمي ، ولا سيما في الميادين التجارية والصناعية والمالية . ومن المتوقع حدوث تكثيف كبير لجميع هذه الانشطة مع تطور البرنامج وبفضل ظهور ترتيبات أقاليمية مكملة للمخططات دون الاقليمية والاقليمية الراهنة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢١٠ أثرت مخططات التكامل والتعاون الاقتصاديين تأثيرا كبيرا على حجم تجارة وعلى تنمية البلدان النامية المنتمية لهذه التجمعات ، وربما تتعرض اقتصادات البلدان المشتركة لعملية اعادة تشكيل رئيسية يصحبها نمو أسرع نسبيا للتجارة فيما بينها وذلك نتيجة لتكثيف وتوسيع هذه المخططات والبرامج وزيادة عدد البلدان المشتركة فيها .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ - التعاون النقدي والمالي *

(أ) الهدف

١٨-٢١١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساهمة ، عن طريق أنشطة البحث والدعم التقني المكثفة ، في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتقوية تعاونها في ميادين التعاون النقدي والمالي على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٢١٢ مع مراعاة الأولويات المحددة في قرار لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١ (د-١) وفي قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) يتصدى هذا البرنامج الفرعي بنوع أخص الى القضايا التالية : '١' تعزيز وتحسين ترتيبات المقاصة والمدفوعات القائمة فعلا والتشجيع على وضع ترتيبات جديدة على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، وانشاء صلات فيما بينها ؛ '٢' وتشجيع وتيسير التدفقات الرأسمالية فيما بين البلدان النامية .

١٨-٢١٣ والصلات القائمة بين البلدان النامية فيما يتعلق بترتيبات المدفوعات والمقاصة ضعيفة بوجه عام ، ولا سيما على المستوى الأقاليمي . بيد أن قيام أجهزة مناسبة من هذا النوع أمر حيوي لتعزيز التجارة بشكل فعال وللجوانب الاخرى لتعاونها الاقتصادي ، بما في ذلك انشاء نظام شامل للافضليات التجارية . لذلك سيقتضي الامر انشاء صلات مؤسسية تغطي النطاق الكامل لهذه القضايا المتشعبة . ويتيح التمويل المتبادل فيما بين البلدان النامية طاقة كبيرة لم تكد تبدأ تدّر ثمارها . وسيتطلب انشاء أجهزة مناسبة لتشجيع هذه التدفقات المالية وتوجيهها وتعزيزها القيام بأعمال مضاعفة في الميدان المالي والميادين المتصلة به .

(ج) السند التشريعي

١٨-٢١٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٨ (د-٣) و ٩٢ (د-٤) و ١٢٧ (د-٥) ، وقرار لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١ (د-١) (الفقرتان ٢ (ب) و (ج)) ، ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٦١ (د-١٧) الذي أيّد فيه برنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٨١

١٨-٢١٥ بحلول نهاية عام ١٩٨١ ، من المنتظر أن يكون قد تحقق تقدم كبير في انجاز سلسلة من الدراسات وأنشطة الدعم في ميدان التعاون النقدي ، تشمل ما يلي : '١' انضمام أعضاء

---

* يحل هذا البرنامج الفرعي محل البرنامج الفرعي ٣ السابق .

Digitized by UNOG Library

جدد من المنطقة ذاتها و/أو من مناطق أخرى الى ترتيبات المقاصة والمدفوعات ؛ '٢' وانشاء نظام للمعلومات بصدد أنشطة ترتيبات المقاصة والائتمان ؛ '٣' والملامح والعقبات المشتركة التي تواجه في ترتيبات المدفوعات ؛ '٤' وتحديد الروابط المحتملة فيما بين ترتيبات محددة للمدفوعات ، وكذلك الآليات والأدوات التي يمكن أن تجعل هذه الروابط صالحة للعمل ؛ '٥' ومسح الادوات والآليات المالية القائمة فيما بين البلدان النامية من أجل التجارة ؛ '٦' واتخاذ الترتيبات الائتمانية القائمة لاجراء مشترك ؛ '٧' وانشاء مصرف للبلدان النامية . وقد انشئت في عام ١٩٧٨ لجنة تنسيق معنية بترتيبات المقاصة والمدفوعات والتعاون النقدى فيما بين البلدان النامية . وبناء عليه سيتاح مجال كبير لتشجيع وانشاء صلات فيما بين هذه الترتيبات على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي . وقد دعيت الاونكتاد في الاجتماع الثاني للجنة الذى عقد في داكار في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ ، الى أن يعمل بوصفه أمانة فنية للجنة حتى نهاية عام ١٩٨٢ .

١٨-٢١٦ وسيكون قد تحقق تقدم في دراسة التدابير الرامية الى تعزيز التدفقات الرأسمالية الى البلدان النامية وفيما بينها . وسوف يكون قد تم عمل دراسة لأسواق رؤوس الاموال في البلدان النامية بغية تحديد ما يتخذ من تدابير لتحسين فرص وصول البلدان النامية الاخرى اليها ، ومن ثم المساعدة في تعبئة الموارد . وسوف يكون قد استمر تقديم المساعدة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف القائمة في البلدان النامية لزيادة مقدرتها على تحديد المشاريع الكبيرة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في كل القطاعات ، واعداد هذه المشاريع والاشراف عليها وتمويلها .

'٢' الفترة التي تبدأ بفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٨-٢١٧ وسيستمر تقديم المساعدة الى ترتيبات المقاصة والمدفوعات القائمة وكذلك من أجل انشاء ترتيبات جديدة . وستستمر الدراسات والأنشطة المشار اليها في الفقرة الفرعية (د) '١' أعلاه حسب الاقتضاء وبخاصة فيما يتصل بتحديد الروابط الممكنة بين ترتيبات محددة للمدفوعات والآليات والادوات التي تجعل هذه الروابط صالحة للعمل . ويمكن أيضا توقع مواصلة الأنشطة المتعلقة بالروابط الممكنة بين ترتيبات المدفوعات في البلدان النامية ونظام المدفوعات في البلدان الاشتراكية بأوروبا الشرقية . وستستمر دراسة أسواق رؤوس الأموال في البلدان النامية المانحة ومؤسسات هذه البلدان وسياساتها العامة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٢٠ بفضل التعاون المتزايد في الميدانين النقدى والمالي ، على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، من المتوقع أن يتيسر تحقيق استخدام أفضل للموارد الانتاجية في البلدان النامية ، مقرونا بتوسع في المعاملات التجارية والرأسمالية (بما في ذلك المعاملات غير المنظورة) التي تتم فيما بينها .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٧ ــ الاونكتاد : التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

ألف ــ التنظيم

١ ــ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨ ــ ٢٢١ يضطلع بالنظر فيما تقوم به الامانة من اعمال في هذا البرنامج ، مجلس التجارة والتنمية ، الذى يجتمع الان مرتين في السنة ، وينشئ في دورته العادية (واعتبارا من ١٩٨٠ ، في دورته العادية الثانية من السنة) ، لجنة دورة لدراسة المشاكل في هذا المجال .

٢ ــ الامانة

١٨ ــ ٢٢٢ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية ــ وكان بها ــ في اول كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ــ ١٠ وظائف من الفئة الفنية ، لم يكن اى منها ممولا من مصادر خارجة عن الميزانية ، ولم يكن بالشعبة في اول كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، أى أقسام أو غير ذلك من الوحدات التنظيمية .

٣ ــ الانجازات المتوقعة

١٨ ــ ٢٢٣ تتصف الانشطة المضطلع بها في نطاق هذا البرنامج بطابع الاستمرار اساسا . ومع ذلك ، فقد تم انجاز ــ او من المتوقع انجاز ــ العمل بشأن البنود الاتية من عناصر البرنامج :

(أ) في فترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ : تقرير للدورة الخامسة للمؤتمر عن مسائل السياسة الرئيسية في العلاقات التجارية بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، استعراضات سنوية لعام ١٩٧٨ وعام ١٩٧٩ ، استكملت باستعراضات احصائية ، للاتجاهات والسياسات في كافة تدفقات هذه التجارة ، عدد من الدراسات عن جوانب مختلفة من هذه التدفقات التجارية كالاطار القانوني والمؤسسي ، والروابط الثلاثية ، والتعاون في البلدان التي تمثل اطرافا ثالثة وترتيبات التعاون الصناعي ، والتعاون في مجال التخطيط الخ ؛ عدة دراسات عن الخبرات والتوقعات التجارية لبلدان مفردة ومجموعات بلدان (بلغاريا ، وبولندا ، والمغرب ، ونيجيريا ، والهند) ؛ دراسات قطرية مختلفة ودراسة شاملة عن " العلاقات الاقتصادية بين بلدان امريكا اللاتينية والبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى " في اطار مشروع ابحاث مشترك بين الاونكتاد واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ؛ توفير دعم موضوعي لتنظيم مشاورات ثنائية ومتعددة الاطراف بين البلدان المهتمة أثناء دورات المجلس في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، وذلك في اطار آلية التشاور المنشأة في الاونكتاد لهذا الغرض ؛ وضع برنامج شامل مشترك بين الاونكتاد وبرنامج الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة الانمائي يعني بالمساعدة التقنية في هذا المجال ، وتوفير الدعم الموضوعي والخدمات الاستشارية لحكومات مفردة بناء على طلبها ، الخ .

(ب) في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ : سوف يتركز العمل على الأنشطة المشار اليها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ : اعداد استعراضات الاتجاهات والسياسات ؛ دراسات عن الخبرات والتوقعات بالنسبة للتجارة ، وطرائق ترتيبات المدفوعات ، والتعاون الاقتصادي والتقني ، والخدمات الاحصائية والتحليل الاحصائي ؛ التعاون مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في اجراء بحوث بشأن قضايا شتى للتجارة بين الشرق والغرب - ومع اللجان الاقليمية الاخرى للأمم المتحدة بشأن الجوانب الاقليمية للتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية ؛ توفير الدعم الموضوعي والتنظيم للمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف في اطار آلية التشاور المنشأة في نطاق الأونكتاد ؛ الدعم الموضوعي لتنفيذ مختلف أنشطة التعاون التقني ؛ التشاور والتعاون مع البلدان المهتمة ، والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية ، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - توسيع كافة تدفقات التجارة بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

(أ) الهدف

١٨-٢٢٨ ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي ، الذي يناظر أحد بنود جدول أعمال الدورة الخامسة للاونكتاد ، والذي سوف ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية ، بصفة دورية ، هو تعزيز سياسات وتدابير تفضي الى توسيع وتنويع جميع تدفقات التجارة بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على أسس مستقرة طويلة الامد وواسعة النطاق ، وذلك عن طريق تشجيع سياسات مترابطة في اطار نهج شامل يغطي مختلف أشكال التجارة والتعاون الاقتصادي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٢٢٩ ان تدفقات التجارة بين البلدان الاشتراكية في شرقي اوروبا وكل من البلدان النامية وبلدان اقتصاد السوق آخذة في التوسع السريع . ولا تزال هناك ، في نفس الوقت ، فرص لم يستفد منها . ويتعين تحليل التطورات في هذه التدفقات التجارية مع أخذ ترابطها في الحسبان . وهناك حاجة لتدابير تفضي الى ايجاد روابط تجارية طويلة الاجل ومستقرة بين البلدان المشتركة في التجارة بين الشرق والغرب ، بما في ذلك تدابير تفضي الى تحسين الهيكل السلعي ، والتوصل الى تحقيق توازن في التجارة ، وازالة العقبات من طريق السياسة التجارية الحالية والتدابير الحمائية التي تؤثر على هذه التجارة . ويمكن النهوض بالتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية عن طريق اتفاقات طويلة الامد وتنويع النمط الجغرافي للتجارة وهيكلها السلعي . ويجب اجراء تقييم للاطار المؤسسي والقانوني للتجارة في البلدان الاعضاء . وسوف يكون من شأن التخصص والتنظيم الصناعي المنشئ للتجارة أن يسهم في مجمل النمو الاقتصادي للبلدان النامية والنقل المتصل للتكنولوجيا من البلدان الاشتراكية .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-٢٣٢ نوقشت المشكلات الواردة اعلاه في المؤتمر واثناء دورات المجلس التي انعقدت في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وتطلبت هذه المشكلات اجراء البحث المتعمق وجمع المعلومات . وتم تحليل تجارب بلدان مفردة ومجموعات بلدان بغية توسيع الاساس الجغرافي لتلك التدفقات التجارية . وكان التوسع في التجارة المتبادلة موضعا لمشاورات ثنائية ومتعددة الاطراف في نطاق آلية التشاور القائمة ، وتكثيف انشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الاونكتاد في هذا الميدان . وتم تنفيذ واحد من مشاريع الابحاث بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، بشأن العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلدان امريكا اللاتينية والبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٢٣٤ نظرا لأن الولاية المعطاة في هذا الميدان ذات طبيعة مستمرة ، فان العمل في الانشطة الرئيسية لفترة السنتين السابقة سوف يستمر بغرض تيسير نظر المجلس في المشاكل المتصلة بتلك التدفقات التجارية ، وذلك عن طريق اعداد استعراضات الاتجاهات والسياسات ، وأعمال البحث والتحليل بشأن طرق ووسائل تشجيع التوسع والتنويع المستقرين للتجارة ؛ وتحسين الاطار القانوني والمؤسسي الدولي الحكومي ؛ والدعم الموضوعي لتنفيذ البرنامج الشامل المشترك بين الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لأنشطة التعاون التقني في هذا الميدان . وسوف تقدم الخدمات الاستشارية ، رهنا بطلبها ، للبلدان المفردة وللمنظمات الاقتصادية للبلدان النامية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٣٦ ومن الجائز توقع اسهام انشطة هذا البرنامج الفرعي بالمزيد في تعزيز التجارة الطويلة الامد ، المستقرة والمتوازنة بين البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية وكل من البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وسيحدث توسع في التجارة وتنويع في نمطها الجغرافي وهيكلها السلعي ، بما في ذلك ، في جملة امور ، تزايد في الصادرات من المصنوعات من البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية . وسوف يجرى التشجيع على ايجاد حلول لقضايا السياسة التجارية والقضايا العملية عن طريق آلية الاونكتاد للمشاورات الثنائية والمتعددة الاطراف وانشطته التنفيذية المختلفة ، وذلك بدعم موضوعي من امانة الاونكتاد .

البرنامج الفرعي ٢ - النهوض بأشكال شتى من التعاون الاقتصادى *

(أ) الهدف

١٨-٢٣٦ ألف الهدف من فرع البرنامج هذا هو النهوض بأشكال شتى من العلاقات الاقتصادية بين

(*) برنامج فرعي جديد .

Digitized by UNOG Library

البلدان الاعضاء ، كالتعاون التقني والصناعي ، تكون مفضية الى التوسع في التجارة ، وتقوية الاساس القانوني الدولي الحكومي والآليات المؤسسية للتعاون الاقتصادى .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٢٣٦ باء انبثقت خلال السنوات الاخيرة اشكال جديدة للتعاون في التجارة بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . فأخذت البلدان النامية ، والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، في تنفيذ ترتيبات متعددة الاطراف للتجارة والمدفوعات وانشاء مشروعات مشتركة وايجاد روابط متنوعة متعددة الاطراف ، كالتعاون الصناعي الثلاثي في اسواق بلدان ثالثة ، وسيتم التعاون مع الاتحاد الاقتصادى الاوروبي في البحوث المتعلقة بمختلف قضايا التجارة بين الشرق والغرب ، ومع اللجان الاقليمية الاخرى للامم المتحدة بشأن بعض الجوانب الاقليمية للتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية . وسيجرى المزيد من الدراسة للمخططات المتعددة الاطراف الموضوعة حاليا موضع التنفيذ بواسطة البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، وذلك بغية التعرف على الفرص التجارية المحتملة . ويتعين أن تتجه الجهود نحو توسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية عن طريق التعاون في مجال التخطيط .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-٢٣٦ جيم تم اعداد دراسات عن الاشكال المتنوعة للتعاون المذكورة اعلاه ، شملت آلية التعاون الحالية والاساس القانوني والاطار المؤسسي للتجارة والتعاون الاقتصادى . وكان هدف الانشطة التنفيذية هو التشجيع على توافر معرفة افضل بغرض التعاون وطرائقه . وجرى تكثيف للتنسيق في الأنشطة مع المنظمات الاخرى في منظومة الامم المتحدة (اليونيدو) ومع اللجان الاقليمية .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٢٣٦ دال بالنظر الى الطابع المستمر للقضايا ، فان العمل في الانشطة الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي خلال فترتي السنتين السابقة ، سوف يستمر . وسوف تشمل هذه الانشطة أعمال ابحاث واعمالا تحليلية للخبرات المتراكمة وللترتيبات التي استحدثت اشكالا جديدة متنوعة من التعاون . وستتضمن الانشطة التنفيذية نشر المعلومات ، والخدمات الاستشارية للبلدان النامية المفردة ، ولمجموعات البلدان النامية ، وتجمعاتها ومنظماتها الاقتصادية الاقليمية ودون الاقليمية . وسيستمر الدعم الموضوعي التنظيمي للمشاورات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن مشاكل التعاون الاقتصادى ، التي تنعقد في داخل آلية التشاور القائمة في الاونكتاد .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٣٦ هاء من المنتظر ان تسهم هذه الانشطة في قيام الهيئات الدولية الحكومية للاونكتاد باعتماد توصيات قد تؤدى الى تكثيف التعاون الاقتصادى الطويل الامد والمتبادل الفائدة بين البلدان المعنية . وفي الامكان توقع تكثيف في العلاقات بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية على اساس اشكال من التعاون اكثر تقدما . ومن المنتظر ادخال المزيد من التحسين على الانشطة التي تدور في نطاق آليات التعاون على المستوى الحكومي وعلى مستوى المؤسسة المنظمة .

البرنامج ٨ - الاونكتاد : أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية

الف - الاساس التشريعي للتنقيح

١٨-٢٣٧ قرر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في دورته الخامسة ، بموجب قراره ١٢٢ (٥ الشروع ضمن اولوياته الرئيسية في برنامج شامل وموسع بشكل كبير على مرحلتين : برنامج عمل فورى (١٩٧٩ - ١٩٨١) وبرنامج عمل زاخر جديد للثمانينات ، لصالح اقل البلدان نموا . وطلب المؤتمر الى الامين العام للاونكتاد ان يستمر في التحضير التفصيلي لبرنامج العمل الفورى (١٩٧٩ - ١٩٨١) ، ولبرنامج العمل الزاخر الجديد للثمانينات لصالح اقل البلدان نموا . ويوفر القرار الاساس لتنقيح البرامج لصالح اقل البلدان نموا .

الامانة

١٨-٢٣٨ الوحدة المسؤولة في الامانة عن هذا البرنامج هي البرنامج الخاص لصالح اقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية والجزرية . وكان بها في اول كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، ١٠ وظائف من الفئة الفنية ، لم يكن اى منها ممولا من مصادر خارجة عن الميزانية .

باء - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - اقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية

(أ) الهدف

١٨-٢٤٤ الهدف من هذا البرنامج الخاص هو مساعدة اقل البلدان نموا في جهودها الانمائية عن طريق برنامج عمل فورى (١٩٧٦ - ١٩٨١) وبرنامج عمل جديد زاخر للثمانينات لصالح اقل البلدان نموا ، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية والجزرية من خلال اجراءات محددة لتعويضها عن المساوئ الجغرافية التي تعوق تجارتها ونموها .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٢٤٥ فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، تم توخي الاهداف التالية : توسيع تدفق المساعدة توسيعا كبيرا ؛ تحسين الاستفادة من المساعدة وايجاد احكام وشروط ومعايير واجراءات اكثر مواتاة فيما يتعلق بالمساعدة المالية والتقنية ؛ توسيع الصادرات ؛ زيادة كفاءة الحصول على الواردات ؛ وضع تدابير خاصة مناسبة في ميادين التدفقات المالية والسياسية التجارية وفي غير ذلك من المجالات التي تدخل في اختصاص الاونكتاد . وتوخيت الاهداف التالية فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية : تخفيض تكاليف العبور ، وتحسين المرافق المادية لتجارة العبور ، بما في ذلك الادارة والصيانة وكذلك الاحتياجات من المرافق الجديدة ، وتبسيط قواعد واجراءات العبور . وفيما يتعلق بالبلدان النامية الجزرية ، فالهدف هو توسيع وتحسين فرص التكامل المثمر في الاقتصاد العالمي ، عن طريق ترتيبات وتحسينات اقتصادية مناسبة في ميدان النقل .

(ج) السند التشريعي

١٨-٢٤٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١١ (د - ٢) ، و ٢٤ (د - ٢) ، و ٦٢ (د - ٣) ، و ٦٣ (د - ٣) و ٩٨ (د - ٤) ، و ١٢٢ (د - ٥) ، و ١٢٣ (د - ٥) ، و ١١١ (د - ٥) ؛ وقرارات مجلس التجارة والتنمية ١٠١ (د - ١٣) ، و ١٠٨ (د - ١٤) ، و ١٠٩ (د - ١٤) ، و ١٧١ (د - ١٨) .

(د) الاستراتيجية

'١' الحالة في نهاية ١٩٨١

١٨-٢٤٧ ستعرف نتائج تنفيذ برنامج العمل الفوري ١٩٧٩ - ١٩٨١ بحلول عام ١٩٨١ . فسيكتمل عندئذ الاعداد التفصيلي لبرنامج العمل الزاخر الجديد للثمانينات مع التزامات على المستوى العالمي فيما يتعلق ، من بين جملة امور ، بالغايات والاهداف ، والاحتياجات المالية ، والمجالات ذات الاولوية بالنسبة للدعم ، والترتيبات المؤسسية لصالح اقل البلدان نموا . وسيكتمل وضع الترتيبات التفصيلية على المستوى العالمي من اجل تنفيذ وتنسيق ورصد برنامج العمل الزاخر الجديد للثمانينات لصالح اقل البلدان نموا ، وكذلك الترتيبات الخاصة بالمشاركة الكاملة من جانب كافة الاجهزة والهيئات المعنية في منظومة الامم المتحدة بهذه الانشطة . وعلى وجه خاص ، سيعقد في عام ١٩٨٠ ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، مؤتمر للامم المتحدة يعنى بأقل البلدان نموا ، بغية وضع هذا البرنامج في صيغته النهائية واعتماده ودعمه ؛ وسيضع هذا المؤتمر المبادئ التوجيهية للمزيد من عمل الاونكتاد في هذا المجال . اما فيما يخص البلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، فسوف يتحقق الكثير في عام ١٩٨١ في سبيل تحديد الخطوات العملية التي قد تخفض من تكاليف العبور والنقل بالنسبة للبلدان المضررة جغرافيا . ومن المتوقع الانتهاء من برنامج لتحديد ما تنفرد به الدول الجزرية

Digitized by UNOG Library

الصغرى من قيود على نموا قتصادها وتطوره . وهكذا ، يكون الوقت قد حان لبرنامج تدابير خاصة موسع ومعزز يتيح التعجيل خلال الثمانينات بتقدم هذه البلدان المتضررة .

'٢' طبيعة التغير في الاستراتيجية

١٨-٢٤٨ يتطلب برنامج العمل الزاخر الجديد للثمانينات لصالح اقل البلدان نموا ، في المقام الاول ، جهدا عالميا يستهدف الشروع في البرنامج وتعبئة الدعم الدولي . ويجب ان يتوازى مع ذلك البدء باسرع ما يمكن في جهود التخطيط لبرنامج موسع توسيعا كبيرا بواسطة كل بلد من اقل البلدان نموا ذاتها ، وذلك مع الدعم التام من مؤسسات المساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف لاستكمال ما لكل بلد من عمل اكثر تكثيفا في مجال تحديد واعداد وتنفيذ هذا البرنامج الجديد الرئيسي ، وبما يعكس ما لها هي ذاتها من احتياجات واولويات محددة .

'٣' بالنسبة للفترة التي تبدأ بفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٢٤٩ فيما يختص بأقل البلدان نموا ، سيكون المحور الرئيسي للعمل خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ هو برنامج العمل الزاخر الجديد للثمانينات ، بما في ذلك : (أ) المزيد من بلورة البرنامج على المستوى العالمي والمساعدة على اعداد وتنفيذ برامج عمل للبلدان المفردة ؛ (ب) استعراض وتقييم ورصد تقدم البرنامج ؛ (ج) تحديد الاختناقات ، وتقديم توصيات بالتدابير التصحيحية ؛ (د) صياغة تدابير خاصة في مجالات السياسة التجارية وغيرها من المجالات التي تدخل في اختصاص الاونكتاد ؛ (هـ) تنسيق الجهود الدولية لصالح اقل البلدان نموا . وبالاضافة الى ذلك ستكون هناك حاجة ، الى تعزيز الخدمات الاستشارية وبرامج التعاون التقني الاخرى على المستويات الاقاليمية والاقليمية والقطرية ، وذلك تمشيا مع تزايد قدرة اقل البلدان نموا على الاستفادة الفعالة من تلك الخدمات ، وايضا للمساعدة في تنفيذ توصيات الاجتماعات الدولية الحكومية او افرقة الخبراء التابعة للاونكتاد ، وكذا برنامج العمل الزاخر الجديد للثمانينات وتدابير خاصة جديدة اخرى . اما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، فسوف يستمر البحث بشأن تدابير محددة للمساعدة على تعويضها عن عوائقها الجغرافية . وستستمر دراسات التخطيط الخاصة بتكاليف النقل العابر التي تواجه بعض البلدان النامية غير الساحلية المعينة ، وذلك بالتعاون الوثيق مع بلدان المرور العابر المجاورة لها ، عن طريق مشروعات لوضع التحسينات الموصى بها موضع التنفيذ .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨-٢٥٠ من المتوقع تحقيق النتائج التالية بالنسبة لاقل البلدان نموا : توسع كبير في المساعدة التقنية والمالية وفي القدرة على الاستفادة منها ؛ تحسين سياسات المساعدة لتلبية احتياجات هذه البلدان ، مثل توفير احكام وشروط متحررة ، ومعايير مرنة للمساعدة وتحسينات في ادارة وتنظيم المساعدة ، وتوفير المساعدة على اساس مستمر يمكن التنبؤ به والتعويل عليه بصورة متزايدة ،

Digitized by UNOG Library

والتعجيل بدفع الصرفيات ؛ وتقوية المؤسسات والسياسات من اجل توسيع الصادرات وتخفيض تكلفة الواردات ؛ وتحسين تدابير السياسة المنطوية على فائدة خاصة لأقل البلدان نموا ، وتوفير الاحتياجات الاجتماعية الاكثر الحاحا . ومن المتوقع ، بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية ، تخفيض التكاليف الحقيقية لوصولها الى البحر ومنه الى الاسواق العالمية . ومن المتوقع ، بالنسبة للبلدان النامية الجزرية ، تحسن ظروف وانخفاض تكاليف وصول البلدان النامية الجزرية النائية الى الاسواق العالمية .

١٨-٢٥٠ الف وهناك نتائج اضافية متوقعة ، منها : توسع اكثر في المساعدة التقنية والمالية لاقل البلدان نموا ، وفي القدرة على الاستفادة منها ، وتحقيق معدل تنمية اعلى وتوفير قدر اكبر من الاغذية والصحة ، والنقل والمواصلات ، والاسكان والتعليم ، وفرص العمل لكافة المواطنين بهذه البلدان وخاصة للريفيين وللحضريين الفقراء . ومن المتوقع ، بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية تحقيق المزيد من تحسين فرص وصولها الى الاسواق .

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٩

الموارد الطبيعية والطاقة

البرنامج ٢ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ٢ : المعادن

يقوم الآن فرع اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات التابع للادارة بالعمل المنوط بوحدة المعادن المستقلة المشار اليها في الفقرة ١٩-٦٣ من A/33/6/Rev.1 ، وذلك نتيجة لاعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٣١/١٩٧ . وعليه ، فان هذا البرنامج الفرعي (الفقرات ١٩-٧٧ الى ١٩-٨٤) سيحذف من هذا الفصل ويدمج في البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ١ من الفصل ٢٠ من الخطة المنقحة .

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

يعدّل النص التالي للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢ فقرات A/33/6/Rev.1 المذكورة أدناه لتصبح كالآتي :

البرنامج الفرعي ١ - تنمية موارد الطاقة

(أ) الهدف

١٩-٢٤٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير المعلومات والتنبؤات بشأن التزويد بموارد الطاقة والانتفاع بها ، والى المساعدة في تنمية قطاع الطاقة على نحو متساوق وفي توفير تنويع مناسب لقاعدة الطاقة في غربي آسيا ، وذلك في اطار أهداف التنمية الوطنية والتعاون بين البلدان العربية ، مع ايلاء اهتمام خاص للبلدان المستوردة للنفط ولأقل البلدان نموا في المنطقة الاقليمية .

(ب) التغييرات التي طرأت على المشكلة المطروقة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨

١٩-٢٤٨ لم يطرأ أي تغيير على المشكلة المطروقة .

(ج) التغييرات التي طرأت على السند التشريعي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨

١٩-٢٤٩ يضاف الى السند قرار الجمعية العامة ٣٣/١٤٨ .

(د) استراتيجية الفترة المبتدئة مع بداية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-٢٥٣ ان الاستراتيجية الجديدة للفترة المبتدئة مع بداية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

Digitized by UNOG Library

ستمليها النتائج والتوصيات على المستوى الاقليمي التي سيتمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، المزمع عقده في عام ١٩٨١ . وسينصب مزيد من التشديد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مما سيؤدى الى تحويل موارد بشرية محدودة عن وضع استراتيجية وبرنامج عمل لاقامة اقتصاد متكامل بين البلدان العربية في مجال الطاقة والمواد الهيدروكربونية .

(هـ) التغييرات في الأثر المتوقع

١٩-٢٥٥ تحذف الجملة التالية : يتوقع أن يكون قد تم بحلول عام ١٩٨١ اعتماد استراتيجية بشأن التعاون بين البلدان العربية في مجال المحروقات والطاقة وأن يكون قد تم بحلول عام ١٩٨٢ اعتماد برنامج عمل من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية ، جنبا الى جنب مع البرامج والتشريعات الوطنية المتصلة بالموضوع .

البرنامج الفرعي ٢ - تنمية الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٩-٢٥٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز التعاون الاقليمي في استكشاف وتنمية الموارد المعدنية وتوفير المعلومات اللازمة الموثوق بها .

(ب) التغييرات التي طرأت على المشكلة المطروقة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨

١٩-٢٥٧ لم يطرأ أى تغيير على المشكلة المطروقة .

(ج) التغييرات التي طرأت على السند التشريعي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨

١٩-٢٥٨ لم يطرأ أى تغيير على السند التشريعي .

(د) الاستراتيجية

'١' طبيعة التغيير في الاستراتيجية

١٩-٢٥٩ وضعت التغييرات المقترحة لاستراتيجية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ من أجل الاستجابة للأولويات الجديدة التي ظهرت في مجال التنمية المعدنية في المنطقة . وتجرى اعادة توجيه الاستراتيجية الحالية المتمثلة في دراسة بعض المعادن غير الفلزية المختارة بحيث يتم القيام بدراسة استقصائية اقتصادية معقّدة للمعادن الصناعية عموما ، ويتوقع أن توفر هذه الدراسة الاستقصائية أساسا لمزيد من دراسات المتابعة المفصلة لأهداف مختارة . كما أن جرد الرواسب المعدنية المجدية اقتصاديا سيسهل اتباع النهج المتكامل المذكور أعلاه . وستتركز الدراسات المزمع اجراؤها لرواسب الفوسفات على تقييم جدوى استخلاص اليورانيوم من الصخور الفوسفاتية .

Digitized by UNOG Library

٢' الاستراتيجية الجديدة للفترة المبتدئة مع بداية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٦٢-١٩ ستكون نتائج الدراسة الاستقصائية والتحليل الاقتصادي لامكانات تنمية المعادن الصناعية في المنطقة محل نظر من جانب الخبراء ، بغية انتقاء أهداف مثيرة للاهتمام من الناحية الاقتصادية تجرى من أجلها دراسات متابعة مفصلة . وستوضع مقترحات بمشاريع للتعاون الاقليمي في هذا الصدد ويتم الشروع في اتخاذ اجراءات لتنفيذها عن طريق توفير الخدمات الاستشارية الاقليمية ورفع التقارير واجراء المشاورات المباشرة وتقديم المساعدة على الصعيد الاقليمي . وبالاضافة الى ذلك ، سيتم الاضطلاع بمزيد من الدراسات لمشاريع مختارة ومبشّرة بالأمل من الناحية الاقتصادية فيما يتعلق بالتنمية المعدنية مع التشديد بصورة رئيسية على المعادن غير الفلزية . وسيجرى تقييم التقدير التمهيدي لعملية استخلاص اليورانيوم من الصخور الفوسفاتية في المنطقة ، وقد يلزم ، وفقا لما قدّره في الاقتراح من معالم اقتصادية ، اتخاذ مزيد من الاجراءات التنسيقية بشأن تنفيذ البلدان المعنية لدراسات جدوى مفصلة . وستتمثل نواتج هذه الفترة في ما يلي : وضع مقترحات بمشاريع بشأن تنمية موارد صناعية محددة من معادن وفلزات غير حديدية ليتدارسها مقررو السياسة والادارات التقنية الحكومية والمؤسسات المالية ؛ واتخاذ اجراء تنسيقي آخر بشأن دراسات جدوى استخلاص اليورانيوم من الصخور الفوسفاتية .

(هـ) التغييرات في الأثر المتوقع

٢٦٤-١٩ من المتوقع أن تؤدى الدراسات المتعلقة بامكانات تنمية المعادن الصناعية والخامات غير الحديدية في المنطقة ، كما هو مفصّل أعلاه ، الى تحديد امكانيات التعاون بين الأقطار وعلى الصعيد الاقليمي في أنشطة الاستكشاف والتعدين والتجهيز والتسويق ، وستكون بضعة مشاريع اقليمية موضع بحث حثيث ، بحلول عام ١٩٨٣ ، على أن هذا مرهون بنتائج الدراسات . وعلاوة على ذلك ، يمكن أن توضع دراسات جدوى بشأن استخلاص اليورانيوم من الفوسفات في المنطقة موضع تنفيذ .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢٠

اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

البرنامج ١ — ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

يعدّل النص التالي الفقرات من A/33/6/Rev.1 المذكورة أدناه لتصبح كالآتي .

٢٠—١٢ يضاف مايلي : وستوضع في الاعتبار الكامل في تنفيذ الأنشطة ، لا سيما في هذه المجالات ، المفاوضات الجارية في اطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وعند الاقتضاء ، نتائج المؤتمر ، لضمان توافق هذه الأنشطة مع التطورات الحاصلة في اطار المؤتمر ونتيجته ومتابعته ، وعدم اخلالها بها على أى نحو .

البرنامج الفرعي ١ — أوجه استخدام البحار

٢٠—٢١ تحذف الجملتان التاليتان

وسيستمر اجراء دراسة استقصائية للموارد المعدنية القريبة من الساحل / البعيدة عن الساحل في العالم ، المقرر أن يبدأ في الفترة ١٩٧٨—١٩٧٩ ، وذلك على أساس اقليمي ، وستجرى ، على أساس دورى ، اتاحة النتائج التي يتم الخلوص اليها من هذا المشروع الطويل الأجل وذلك في شكل وثائق رسمية مطبوعة و/أو منشورات الأمم المتحدة التي تعرض للبيع ، حسب الاقتضاء . ومن المتوقع أن توفر المدخلات الاحصائية الهامة في التقييم الذى قد يجرى ، خلال فترة السنتين هذه ، للأثر المحتمل أن يترتب على الموارد والأنشطة البحرية بالنسبة الى النواتج القومية الاجمالية .

وتعدل الجملة الأولى من البداية الجديدة للفقرة بحيث يصبح نصها كالآتي

سيتم النظر ، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة الاحصائي ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية ، في جدوى اجراء تقييم ، في فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ والفترة التي تليها ، للأثر الذى يحتمل أن تخلفه الأنشطة والموارد المعدنية على النواتج القومية الاجمالية .

البرنامج الفرعي ٢ — الموارد المعدنية

كان العنوان السابق لهذا البرنامج الفرعي هو " الموارد المعدنية لقاع البحار " . ويعكس التغيير الذى طرا على العنوان والتغييرات التي أدخلت على سرد البرامج ما يلي :

(أ) الأعمال المتعلقة بالمعادن القريبة من الساحل و (ب) الأعمال المتعلقة بالمعادن البرية القاعدة ، حسبما جاء في البرنامج ١ من الفصل ١٩ أعلاه . وقد كان ذلك بادخال الفقرات ١٩—٧٨ الى ١٩—٨٤ من A/33/Rev.1 ، بدون تغييرها ، في الأجزاء ذات الصلة من البرنامج

Digitized by UNOG Library

الفرعي من الخطة . ويرد أدناه النص الكامل لهذا البرنامج الفرعي ، لتسهيل الرجوع اليه . ويستعاض بهذا النص عن الفقرات ٢٠-٢٨ الى ٢٠-٣٨ من A/33/6/Rev.1 .

(أ) الهدف

٢٠-٢٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير معلومات تساعد على تحسين توزيع الموارد وتقرير السياسة على الصعيدين الوطني والدولي في القطاع المعدني ، مع الاعتراف بأهمية هذا القطاع في التخطيط الانمائي ؛ كما انه يهدف الى تحليل الاتجاهات في مجال المعادن فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي ، والى المساهمة في رسم استراتيجيات وسياسات دولية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠-٢٩ يشكل توفر معادن أولية معينة ، بما فيها النحاس والنيكل ، شرطا أساسيا من شروط النمو ، بيد ان التقديرات الحالية للمخزونات العالمية من هذه الموارد تكاد تتركز حصرا على الموارد البرية القاعدة ولا تأخذ في الحسبان بصفة عامة عقيدات المنغنيز الموجودة في قاع البحار ، والتي كانت تعتبر حتى سنوات قليلة مضت مصدرا غير مرجّح للمعادن . بيد انه ، نظرا الى التطورات التكنولوجية الأخيرة التي طرأت على استغلال قاع البحار وانتاج النحاس والنيكل والكوبالت وربما المنغنيز في المستقبل القريب من عقيدات موجودة في قاع البحار ، فان حذف عقيدات قاع البحار من تقديرات المخزون المتاح ومن اسقاطات مخزون المستقبل من الموارد المعدنية سيصبح أمرا ذا أهمية متزايدة . ومن شأن ادراج هذه الموارد أن يحسّن من دقة وموثوقية تقديرات الموارد ومن ثم الانتفاع من النماذج والاستراتيجيات وممارسات التخطيط التي تقوم على أساس هذه التقديرات . وبوسعنا أن نتوقع أن يؤثر انتاج أحجام كبيرة من هذه المعادن المستخرجة من عقيدات قاع البحار في أسعار الأسواق وحصائل البلدان المصدّرة للمعادن وتدفق الاستثمار على التوسع في الطاقة الانتاجية للتعدين البرى القاعدة . وستترتب على هذا بدوره آثار بالنسبة الى السياسات الطويلة الأجل لتنمية المعادن في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقد يتيح انتاج عقيدات قاع البحار فرصا أمام الدول النامية للمساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مشروع تعدين من نوع جديد . وستراعى في ذلك المفاوضات الجارية في مؤتمر قانون البحار . وفيما يخص المعادن الصلبة القريبة من الساحل ، هناك نقص في المعطيات السهلة المنال والموحّدة المقاييس بشأن الموجود من هذه المعادن ، مما يقلل من فعالية الأعمال الاستكشافية والاستغلالية التي تقوم بها المنظمات الحكومية والوطنية والدولية .

(ج) السند التشريعي

٢٠-٣٠ يستمد السند التشريعي للأعمال المتعلقة بالمعادن البحرية القاعدة من قرار الجمعية العامة ٢٧٥٠ ألف (د - ٢٥) وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٣٨٠ (د - ٦٥) و١٩٥٤ ألف وجيم (د - ٥٩) . أما السند التشريعي للأعمال المتعلقة بالمعادن البرية القاعدة فانه

Digitized by UNOG Library

مستمد من قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) ؛ وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٦١ باء (د - ٥٩) و ١٩٥٤ (د - ٥٩) و ٢٠١٤ (د - ٦١) .

(د) استراتيجية الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٠-٣١ ان كفاية الامدادات المعدنية ، وآثار التعدين على الاقتصاد ، وأسعار المعادن ، ومسائل تثبيت هذه الأسعار كلها أمور ذات أهمية رئيسية بالنسبة الى سير الاقتصاد الدولي . وسيدرس هذا البرنامج الفرعي ما لهذه المسائل من آثار على السياسة ، مع مراعاة الامكانات التي توفرها الموارد المعدنية البحرية القاعدة ، مستفيدا بصورة خاصة من الأعمال التي سيضطلع بها الأونكتاد في ميدان المعادن في سياق برنامجه المتكامل للسلع الأساسية ، والأعمال التي سيقوم بها البنك الدولي بشأن المسائل المتعلقة بممارسات التمويل والاقراض ، والأعمال التي ستقوم بها ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، وكذلك من الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجان الاقليمية .

'١' معادن قاع البحار

٢٠-٣٢ سيجرى ، في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، اعداد دراسات اقتصادية وتقنية في اطار برامج عمل طويلة الأجل تتألف ، مؤقتا وفي مرحلتها الأولى ، من عدة مشاريع مترابطة ، هي : (أ) مراقبة أساس المعلومات العامة عن أنشطة اتحادات الشركات (الكونسرتيا) بما في ذلك أعمال البحث والاستحداث ؛ (ب) والتكنولوجيا اللازمة لمشروع لاستخراج العقيدات ؛ (ج) ووضع "ميزانية" مالية لمشروع لاستخراج العقيدات ؛ (د) وتقييم انتقادى لصحة مفهوم مواقع المناجم ؛ (هـ) وتحليل لأساس البيانات الجيولوجية الأولية ؛ (و) والأثر العالمي لاستخراج المعادن من قاع البحار . وعلى ضوء معدل التنمية في ميدان استخراج المعادن من قاع البحار ، الذى مازال يعد من أنشطة المستقبل ، سيعتبر ناتج كل مشروع بأنه تقرير مرحلي . لذلك ، سيستمر النشاط في اطار كل مشروع وستصدر التقارير دوريا بغية توفير معلومات وتحليلات مستكملة .

٢٠-٣٣ ستستخدم نتائج تلك المشاريع كمدخلات مباشرة في ماتجريه الادارة من بحث وتحليل متعددى التخصصات يتصلان بأية استراتيجية انمائية جديدة وبالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛ وستقدم هذه النتائج أيضا ، حسب ما يلزم ، الى لجنة التخطيط الانمائي وغيرها من الهيئات المعنية . وبالاضافة الى ذلك ، ينتظر أن يكون العديد منها صالحا للاصدار كمنشورات تعرض للبيع . كما سيجرى استعراض التقدم المحرز في اطار هذا البرنامج الفرعي في تقرير مرحلي سيقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في عام ١٩٨١ . وسيضطلع بهذه الأعمال في اطار مفاوضات واهتمامات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . وقد تلزم اعادة النظر في عنصر البرنامج هذا بعد انشاء السلطة الدولية لموارد قاع البحار المعدنية .

٢٠-٣٤ وستكون عناصر البرنامج الموضوعة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، اما استمرارا للمشاريع المضطلع بها خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ أو أنها ستكيف أو تنقح أو تستبدل ، حسب ما يلزم ،

Digitized by UNOG Library

في ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ وفي ضوء الخبرة المكتسبة في الأشهر التسعة الأولى من تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ، وفي ضوء احتياجات الحكومات وأولوياتها .

'٢' المعادن القريبة من الشاطئ

٢٠-٣٥ ستستمر الأعمال فيما يتعلق بمشروع يرمي الى تشييد شبكة موحدة للابلاغ عن المعادن الصلدة الموجودة قرب الشاطئ والى وضع برنامج حسابي الكتروني لتخزين أية بيانات مبلّغ عنها واستعادتها وتمحيصها .

'٣' المعادن البرية القاعدة

٢٠-٣٦ ستستمر ، خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، تحليلات العلاقة بين صناعة التعدين والتنمية الاقتصادية . وستقدم هذه التحليلات وتحليلات أخرى تتعلق بملاءمة الامدادات المعدنية ، وأسعار المعادن وتثبيتها ، حسب الاقتضاء ، الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات حكومية دولية وهيئات للخبراء تابعة للأمم المتحدة . كما ان جهودا ستبذل لتشجيع التنسيق في قطاع المعادن فيما بين المؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بصدد أهداف هذا البرنامج الفرعي وأهداف المنظمات الأخرى .

٢٠-٣٧ من المتوقع أن تستمر ، خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، الأنشطة المضطلع بها خلال فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠-٣٨ سيتمثل الأثر المتوقع لهذه الأنشطة في ما يلي :

'١' زيادة طاقة الحكومات على اصدار أحكام تستند الى مزيد من المعلومات بشأن الاشتراك في مشاريع استخراج العقيدات وفي تحديد موقفها في اطار المفاوضات الرامية الى التوصل الى اتفاقات دولية بشأن استغلال المعادن البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ، وكذلك في صياغة السياسات العامة لتنمية المعادن .

'٢' وضع آليات دولية ، مثل اتفاقات السلع الأساسية والترتيبات التعويضية ، لمعالجة ما لاستخراج معادن قاع البحار من أثر على أسعار المعادن وأسواقها وعلى مصدري المعادن البرية القاعدة المعنية .

'٣' ستؤخذ مشاكل المعادن بعين الاعتبار في اعداد سياسات واستراتيجيات دولية وسيعزز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ، مما سيقلل من ازدواجية وتداخل الأعمال ويتيح الاستفادة بفعالية مما يوجد من خبرة فنية وموارد .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢٣

العلم والتكنولوجيا

ترجو الجمعية العامة من الأمين العام ، في قرارها ٣٤/٢١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، المتخذ نتيجة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية :

أن ينشئ مركزا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بوصفه كيانا جديدا متميّزا من الناحية التنظيمية ، داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة .

ولكن الأمين العام مازال غير قادر على وضع خطة متوسطة الأجل للمركز ، وستقدم الى الهيئات الحكومية الدولية ، فيما بعد ، خطة متوسطة الأجل من أجل المركز ، وما يتبع ذلك من تنقيحات لخطط الوحدات التنظيمية المركزية في هذا المجال A/33/6/Rev.1 ، الفقرات ٢٣—١ الى ٢٣—٣٩ .

البرنامج ٦ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي — التعاون الاقليمي في نقل وتطوير العلم والتكنولوجيا

يعدّل النص التالي الفقرات المذكورة أدناه من المجلد الرابع من A/33/6/Rev.1 ، بحيث تصبح كالآتي .

(أ) الهدف

٢٣—١٣٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى '١' النهوض بالتعاون الاقليمي في مجال تنمية القدرات التكنولوجية '٢' تعزيز تطوير المؤسسات والقدرات الوطنية والاقليمية فيما يتعلق برسم السياسة واتخاذ القرارات بشأن استخدام العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية '٣' ودعم اجراء البحث لارشاد عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام العلم والتكنولوجيا داخل المنطقة الاقليمية .

(ب) التغيرات التي طرأت على المشكلة المطروقة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨

٢٣—١٣٥ أصبحت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عن طريق الجهود الأخيرة التي بذلتها تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذى عقد عام ١٩٧٩ ، أكثر وعيا لكون درجة تبعيتها التكنولوجية لم تقل رغم استقلالها السياسي . وقد أوجد هذا الوعي حاجة ملحة الى زيادة فهم ترابط الأنشطة العلمية والتكنولوجية من جهة والأنشطة الانتاجية الاقتصادية من جهة أخرى . كما انه يستدعي بذل جهود جديدة لفهم طرائق ووسائل تطوير القدرات التكنولوجية .

Digitized by UNOG Library

(ج) التغييرات التي طرأت على السند التشريعي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨

٢٣-١٣٦ لم يطرأ أي تغيير على السند التشريعي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية

'١' طبيعة التغيير في الاستراتيجية

٢٣-١٣٧ لا بد من رسم سياسات لارشاد الجهود الرامية الى تزايد القدرات التكنولوجية ، وذلك لتحقيق مطامح منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي تتطلع الى التقليل من تبعيتها التكنولوجية . بيد ان القدرة على رسم السياسات ، مثلها في ذلك مثل القدرة التكنولوجية بحاجة الى تطوير لا بد منه . ومن أجل مساعدة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا المسعى ، سيعزز البرنامج الفرعي القدرات على رسم السياسات التكنولوجية في المنطقة .

'٢' الاستراتيجية الجديدة للفترة المبتدئة مع بداية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٣-١٤٤ تتمثل استراتيجية هذا البرنامج ، بالنسبة الى فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، في حفز وتعزيز تطوير القدرات في المنطقة على بحث وتحليل السياسة التكنولوجية . ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية أن يؤدي هذا البرنامج الفرعي دورا داعما أكثر منه تنفيذيا فيما يتعلق بالبحوث المتعلقة بالسياسة في المنطقة . ومن ثم ، فان المعايير التقييمية لهذه الاستراتيجية هي كمية ونوعية وفعالية البحث المتعلق بالسياسة التكنولوجية المضطلع به في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا كنتيجة مباشرة وغير مباشرة لمبادرات وأنشطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(هـ) التغييرات في الأثر المتوقع

٢٣-١٤٦ من المحتمل أن تزيد موارد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الموجهة نحو حفز ودعم البحث في الدول الأعضاء أكثر مما هي موجهة الى قيام اللجنة ذاتها بالدراسات المتعلقة بالسياسة ، من عدد الدراسات الجارية في المنطقة فيما يتعلق بالسياسة . وعلاوة على ذلك ، فان من المحتمل أن تكون الدراسات المتعلقة بالسياسة التي يقوم بها باحثون في الدول الأعضاء أنسب للأوضاع المحددة التي تعيشها بلدانهم من تلك التي تجريها من الخارج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ومن المحتمل أن تنفذ التوصيات المستخلصة من الدراسات التي تجريها الدول الأعضاء نفسها ، فيما يتعلق بالسياسة ، أكثر مما يحتمل أن تنفذ تلك التي تسفر عنها الدراسات التي تجريها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ونتيجة للعوامل المذكورة أعلاه يزداد احتمال ظهور سياسات للاعتماد على الذات تكنولوجيا في المنطقة ، للتقليل من تبعيتها التكنولوجية .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢٤

الاحصاء

البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية

يعدل النص التالي الفقرات المذكورة أدناه A/33/6/Rev.1 بحيث تصبح كالآتي .

البرنامج الفرعي ١ - تحسين القدرة الاحصائية للبلدان النامية

(ج) السند التشريعي

٢٤-١٢٧ يضاف اليه ما يلي : ودورتها العشرين (الفقرات ١٥٢ الى ٢٠٩) ، وفيما يتعلق ببرنامج القدرة الوطنية على استقصاء الأحوال المعيشية للأسر ، قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٥٥ (د - ٦٢) و ١٩٧٩/٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٤-١٢٨ يضاف ما يلي : ومما له مغزى كبير برنامج القدرة الوطنية على استقصاء الأحوال المعيشية للأسر ، الذي يشترك في رعايته برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ، والذي يرمي الى اعانة البلدان النامية المهتمة على تنمية قدراتها على استقصاء الأحوال المعيشية للأسر والحصول على بيانات أنسب لتلبية احتياجاتها وأولوياتها الوطنية .

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤-١٢٩ يضاف ما يلي : وتم الشروع رسميا في برنامج القدرة الوطنية على استقصاء الأحوال المعيشية للأسر في اجتماع استشاري عقد في حزيران/يونيه ١٩٧٩ وستوضع ، بمعونة وحدة تنسيقية مركزية صغيرة والموارد الاستشارية في اللجان الاقليمية ، مشاريع قطرية في البلدان المهتمة وسيتم الحصول على دعم من المتبرعين .

'٢' الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٤-١٣٠ يكون نص الجملة الأخيرة كالآتي : ومن المتوقع ، في ميدان الاستقصاءات الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ، تشجيع التعاون التقني بمعونة اللجان الاقتصادية وبتمويل من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف وسيستفيد من ذلك التعاون زهاء ٣٠ الى ٤٠ دولة نامية مهتمة لتمكينها من ايجاد أو تعزيز قدرتها الخاصة على استقصاء الأحوال المعيشية للأسر .

- - - - -

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 8.00
GA/OR/35, Suppl. 6

05029–June 1980–700

Digitized by UNOG Library